الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

العنوان:

دراسة تحليلية للسياسة الإنفاقية في ظل العجز الهيكلي
–دراسة حالة الجزائر 2010–2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:
ـــ العيور منيرة
ـــ بن عزيزة اليمين

إشراف الأستاذ الدكتور:
ـ علاب رشيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فداوي أمينة	أستاذ محاضر	رئيسا
علاب رشيد	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
قميحة فيصل	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية 2018|2019

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم

ربّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

اللهم إنّا نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا

اللهم أعنا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية

اللهم إنّا نسألك الصحة في الإيمان وإيمانا في حسن الخلق ونجاحا يتبعه فلاح ورحمة منك وعافيّة ومغفرة ورضوان

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا فشلنا، اللهم إن أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، وإن أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ منا اعتزازنا بكرامتنا

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلّى اللهم وسلم على خير الخلق أجمعين محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل ونشكره وهو أحق من يشكر على توفيقه لنا على إتمام هذا البحث.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل

"الدكتور علاب رشيد"

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وإرشاده لنا وصبره على أخطائنا وزلاتنا

كما لا ننسى أن أتقدم أيضا بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث.

إلى كل من أعاننا وساندننا في إنجاز هذا البحث ولو بالكلمة الطيبة.

إهداء

﴿ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي﴾

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا

اما بعد :

اهدي هذا العمل المتواضع إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها إلى الشمعة التي أضاءت ظلام دربي إلى من تعجز الأقلام عن وصفها ويصف الحبر في مدحها ويعجز اللسان عن تقدير عطائها نبع الحب والحنان والظمأ إليك يالؤلؤة قلبي وأمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى روح أبي الطاهر رحمه الله واسكنه فسيح جنانه إلى رمز ال إخوتي وأخواتي إلى كل من ساهم معي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

في الأخير ارجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه من يأتي بعدي

منيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: ماهية السياسة الانفاقية للدولة	
تمهيد	10
المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة	11
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة، التطور والأهمية	11
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الموازنة العامة ودورتها	14
المطلب الثالث: دور الموازنة العامة أهدافها وأنواعها	22
المبحث الثاني: النفقات العمومية كمكون من مكونات الموازنة العامة للدولة	25
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام وقواعده	25
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	28
المطلب الثالث: حدود الإنفاق العام ،أسباب تزايده وأثاره	36
المبحث الثالث: مفهوم السياسة الانفاقية للدولة،أدواتها وأهدافها	39
المطلب الأول: مفهوم السياسة الانفاقية	39
المطلب الثاني: أدوات السياسة الانفاقية	39
المطلب الثالث: أهداف السياسة الانفاقية	41
الخلاصة	43
الفصل الثاني: السياسة الانفاقية كأداة لتصحيح العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة	
تمهيد	45
المبحث الأول: عموميات حول عجز الموازنة العامة للدولة	46
المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة	46
المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في المذاهب الاقتصادية	48
المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة	51

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة	52
المطلب الخامس: طرق تمويل عجز الموازنة	53
المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته	56
المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام المتطلبات مقومات أهداف	57
المطلب الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام إجراءاته والياته	60
المطلب الثالث: ركائز نجاح ترشيد الانفاق الاساليب الحديثة اثاره واهم مجالاته	64
الخلاصة	68
الفصل الثالث: دور السياسة الإنفاقية في الجزائر في معالجة العجز الهيكلي	
تمهيد	70
المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر	71
المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر	71
المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر	82
المطلب الثالث: النفقات العامة	89
المطلب الرابع: رصيد الموازنة العامة في الجزائر	100
المبحث الثاني: تقييم سياسات معالجة العجز الهيكلي في الجزائر	102
المطلب الأول: ترشيد النفقات الحكومية	102
المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات	111
المطلب الثالث: التمويل الخارجي	120
المطلب الرابع: التمويل الداخلي	130
الخلاصة	148
الخاتمة	150
قائمة المراجع	157
قائمة الملاحق	169
ملخص باللغة العربية	186
ملخص باللغة الانجليزية	186

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	74
2	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	75
3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	76
4	تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية للفترة 2000-2015	77
5	تطور أسعار النفط للفترة 2000-2014	78
6	تطور النفقات العمومية والإيرادات العمومية خلال الفترة 2010-2019	79
7	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2019	83
8	قيمة الإيرادات لمدة الدراسة 2010-2019	84
9	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العمومية	86
10	مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة	87
11	توزيع الاعتماد بعنوان ميزانية التسيير للفترة 2010-2019 حسب كل دائرة وزارية	90
12	قيمة ميزانية التسيير للجزائر خلال الفترة 2010-2019	93
13	توزيع النفقات ذات الطابع الهائي لسنة 2019 حسب القطاعات	98
14	ميزانية التجهيز خلال الفترة 2010-2019	98
15	رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 2010-2019	100
16	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2011	110
17	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	110
18	تطور فائض قيمة الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2019	112
19	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2019	114
20	تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017	126
21	تطور نسبة التضخم في الجزائر سنتي 2017-2018	140

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة الموازنة	21
2	أنواع الموازنة	25
3	تطور النفقات العمومية والإيرادات العمومية خلال الفترة 2010-2019	80
4	قيمة الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019	84
5	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	86
6	قيمة ميزانية التسيير خلال الفترة 2010-2019	93
7	قيمة ميزانية التجهيز للجزائر خلال الفترة 2010-2019	99
8	رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 2010-2019	100
9	الجباية البترولية المقدرة والفعلية والفائض خلال الفترة 2010-2019	113
10	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2019	115
11	الهيكل العام المقترح لصندوق الأجيال والاستثمارات العامة	119
12	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017	128
13	العلاقة الدائرية بين التمويل التضخمي وزيادة ومعدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة	132

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2010 حسب القطاعات
03	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2011
04	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات
05	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012
06	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات
07	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013
08	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات
09	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014
10	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات
11	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015
12	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات
13	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016
14	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات
15	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017
16	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات
17	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018
18	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

مقدمة

تلعب الحكومة دورا محوريا في حياة الشعوب بل وتقوم بحل المشكلات الاقتصادية القائمة بالمجتمع من خلال التدخل في السياسة الإنفاقية كأحد أدوات السياسة المالية، وتعمل على ضبط حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والسلوكية، ولقد أصبح الإنفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر يمثل أهمية كبيرة في الاقتصاديات القومية، بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومرجع تلك الأهمية المتزايدة اعتبارات عديدة منها ارتفاع نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك ضخامة الآثار المترتبة عليه إيجابا وسلبا، يكفي أنه وراء أزمة التمويل العام التي تعيشها العديد من الدول النامية.

تعد مشكلة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة إحدى أهم الإشكاليات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبه ملازمة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة في الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة والسياسات المالية المتبعة من خلال الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

و تعتبر الجزائر أحد الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منحنى كبير وهذا الذي يظهر عليها من خلال ما تضعه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات قصد التقدم والدفع بعجلة النمو في إطار ما تسمح به القدرات المالية، وكان للإنفاق العام في الجزائر الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، بالنظر إلى اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية، لهذا كان الاقتصاد عرضة للتغيرات الخارجية المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وهو ما انعكس على السياسة المالية المتبناة في الجزائر المعتمدة اساسا على حجم النفقات العامة.

فالعجز في الميزانية العامة يمثل مشكلا كبيرا للدولة يخل بتوازنها الاقتصادي ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وكل ذلك بسبب نقص الموارد المالية والتي كانت الجزائر تعتمد على عوائد الجباية البترولية بالدرجة الأولى.

فانخفاض أسعار البترول أوقع الجزائر في أزمة عميقة خصوصا وأنها كانت تقوم بمخططات تنموية وهذا ما أجبرها على توقيف تلك المخططات والبدء في معالجة أوضاعها الاقتصادية.

1-إشكالية البحث:

الجزائر كغيرها من الدول مرت بالعديد من المراحل والتغيرات في اقتصادها من ما جعلها تعاني العجز في موازنتها العامة أحيانا والفائض في أحيان أخرى وكان الإنفاق العام هو المتغير الأساسي الذي من شأنه تحديد الوضعية التي كانت عليها هذه الموازنة وفي نفس الوقت الأداة التي من شأنها إحداث التغيير وتحقيق التوازن.

وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي:

كيف تساهم السياسة الإنفاقية في تغطية العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- ما هو مفهوم السياسة الانفاقية والعجز الهيكلي؟
- هل ساهمت السياسة الإنفاقية في تصحيح العجز الهيكلي في الموازنة العامة في الجزائر؟
- هل تعتبر آلية ترشيد الإنفاق العام فعالة لتخفيض العجز؟
- فيم يتمثل صندوق ضبط الإيرادات وما هو دوره في تمويل العجز؟
- ما مدى نجاعة آلية التمويل الداخلي في معالجة العجز؟

2-فرضيات البحث:

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة السابقة نضع الفرضيات التالية:

- للسياسة الإنفاقية دور في تصحيح العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة؛
- لترشيد الإنفاق العام دور في تخفيض النفقات العامة ومنه التخفيف من العجز ،وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر؛
- صندوق ضبط الإيرادات له دور في تمويل العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر؛
- يعتبر التمويل الداخلي أهم مصدر من مصادر التمويل الذي سعت إليه الجزائر من أجل معالجة العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر.

3-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تمس اقتصاد الدولة الجزائرية وهي عجز الموازنة العامة وبالتحديد العجز الهيكلي، حيث يركز على أهم السياسات لمعالجة هذا العجز والقيام بتقييمها من أجل تحقيق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها باعتبار هذا العجز يؤثر على الوضعية العامة للدولة الجزائرية.

4-أهداف الدراسة:

- معرفة الأسس النظرية للسياسة الإنفاقية؛
- إدراك مفهوم عجز الموازنة العامة وموقف كل من مذهب من المذاهب الاقتصادية؛
- الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر؛
- تحليل مسار السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي باعتبارهما منهجين مناسبين لمثل هذه المواضيع، إذ نقوم بتتبع التغيرات الحاصلة في الميزانية العامة عبر مراحل مختلفة بالاعتماد على المنهج الوصفي ومن ثمة استخدام المنهج التحليلي لبيان طبيعة وأسباب عجز الموازنة العامة والوصول إلى جملة من

الاستنتاجات، بحيث اعتمدنا على أدوات جمع البيانات والمعلومات التالية: الكتب، المجلات، المذكرات، والرسائل الجامعية، الملتقيات، المحاضرات، مواقع الانترنت، التقارير الرسمية، القوانين.

6-أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع:

- نظرا لنقص الدراسات المتعلقة بالعجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة؛
- الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع؛
- أهمية البحث من الجانب المالي والاقتصادي للدولة؛
- أهمية النفقات العامة كونها مكون من مكونات الموازنة العامة للدولة؛
- معرفة تأثير الإنفاق العام على الموازنة العامة؛
- معرفة أسباب العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة؛
- معرفة دور السياسة الإنفاقية في علاج العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة؛
- إيجاد حلول مناسبة لعلاج عجز الموازنة مع تزايد حجمه وتأثيراته.

7-إطار الدراسة:

من أجل الإحاطة بالإشكالية ومعرفة كيفية عمل السياسة الإنفاقية ومدى تأثيرها على الموازنة العامة للدولة اعتمدنا فترة تغيرات مرت بها الموازنة العامة وأحدثت تقلبات جذرية في مسار الاقتصاد الجزائري وظهر من خلالها تأثير الإنفاق على الموازنة العامة واخترنا لهذه الدراسة الفترة الممتدة من 2010-2019.

8-الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع نجد:

دراسة الباحثة إيمان بوعكاز: تحت عنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011) وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة الحاج لخضر باتنة السنة الجامعية 2015، تطرقت هذه الدراسة إلى طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي النمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق العمومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بعض النتائج أهمها:

فيما يخص الجانب النظري:

- إن تأثير الإنفاق العمومي على تحفيز النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا لإنتاجية الإنفاق العمومي؛
- منذ الاستقلال الوطني والسياسة الاقتصادية الجزائرية تعتمد أساسا على الإنفاق العمومي كأداة لتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فيتتبع مختلف النماذج التنموية التي انتهجتها البلاد نلاحظ الدور الذي يلعبه الإنفاق العمومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يخص الجانب التطبيقي:

- يفسر ارتفاع أسعار المحروقات عموما بزيادة الإيرادات العامة ومنه النفقات العامة؛
- أثرت هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بشكل عميق في بنية الاقتصاد وأضعفت الحوافز لضمان إنتاج سلع وخدمات قابلة للتداول خارج قطاع المحروقات.

دراسة لحسن دردوري: التي جاءت بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر–تونس، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013–2014، بحيث تطرقت هذه الدراسة للدور الذي تقوم به سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر خلال الفترة 1990–2012، من خلالها قدم لنا الباحث توضيح لانعكاس التطور الاقتصادي واتجاه العالم الاقتصاد السوق على السياسات الاقتصادية للدول النامية وخاصة الجزائر وتونس حيث تغير مجرى سياستها الموازنية خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية وقد وضح الباحث دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة من خلال المقارنة بين كل جوانب سياسة الميزانية لكلا الدولتين خلال نفس الفترة وتأثيرها على الموازنة العامة، وثم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بعض النتائج أهمها: إن عشرية الثمانيات نقطة تغير لسياسة الميزانية في الجزائر وتونس بعد انفجار أزمة المديونية وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، من خلال السياسات التصحيحية التي قامت بها الجزائر وتونس انخفضت نسب نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات بنسب متفاوتة وانعكس هذا إيجابا على رصيد الموازنة العامة، تختلف نسب العجز بين الجزائر وتونس وذلك بسبب طبيعة واختلاف هيكل الإيرادات.

سياسة الميزانية من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الموازنة العامة باستخدام أدواتها المتنوعة والمتعددة.

دراسة الباحثة صبرينة كردودي: والتي جاءت بعنوان ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2013–2014 بحيث تطرقت هذه الدراسة لمفهوم ترشيد الإنفاق العام ودور هذا الأخير في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي وخلصت هذه الدراسة إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بمتطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي، وأحكامه ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي، يختلف موقف الفكر الإسلامي عن موقف كل من الفكر المالي التقليدي والفكر الحديث من حيث نظرته للنفقة العامة، إن هناك بعض التشريعات المالية في الإسلام، والتي يمكن أن تساهم في تخفيف العبء عن موازنة الدولة.

دراسة الباحث طارق قدوري: تحت عنوان مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية 2000–2014، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015–2016، تطرقت هذه الدراسة لمفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها في الجزائر ومدى مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق هذه التنمية، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للإنفاق الحكومي الدور الكبير في النشاط الاقتصادي؛

– الإنفاق الحكومي في الجزائر في حالة تزايد مستمر بتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

– تحتل النفقات العامة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني وهي عبارة عن عامل مهم للنهوض بالاستثمار.

دراسة الباحث شعبان فرج: تحت عنوان الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000–2010) وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2011–2012 تطرقت هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة، وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو المستديم وتقلل من أعداد الفقراء، وتجارب التبذير والإسراف والحد من الفساد بكل أنواعه.

وتم من خلال هذه الدراسة التوصل إلى بعض النتائج أهمها:

– لا غنى للصالح العام، عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في ضوء الموارد المحدودة المتاحة، كما يعيد الالتزام بمبادئه شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدارة مواردها فالمشاركة والشفافية والمساءلة وحجم القانون، والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد؛

– يؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم، فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياستها وبرامجها التنموية.

أما بحثنا فهو يدرس السياسة الانفاقية في ظل العجز الهيكلي في الجزائر خلال الفترة 2010–2019 ورغم تنوع الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الجانب واختلافها فإن ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات هو فترة الدراسة التي تعتبر مرحلة تحول للاقتصاد الجزائري حيث حدث فيها عجز هيكلي في الموازنة العامة ومن خلال هده الدراسة تتضح لنا مختلف الاثار والنتائج المترتبة عن السياسة الانفاقية والتي تحدد رصيد الموازنة العامة والوضعية المالية لها وكذلك اهم السياسات التي تتبعها الدولة لمعالجة العجز الهيكلي في الموازنة العامة.

9–صعوبات الدراسة:

– واجهتنا في اعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق نظرا لاختلاف الاحصائيات من مصدر لآخر (احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر)؛

– نقص الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الانفاقية في ظل العجز الهيكلي وربطه بترشيد الانفاق العام وخاصة المتعلقة بحالة الجزائر؛

– صعوبة التوصل الى أخر الاحصائيات الخاصة بالجزائر والصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة في متابعة وضعية اقتصاديات الدول وتقييمها؛

– قصر المدة المخصصة للدراسة؛

– حداثة مصطلح الترشيد واختلاف معانيه من جهة الى اخرى؛

– عدم وجود الاحصائيات الكافية لاعداد البحث وتضاربها احيانا نتيجة اختلاف المصادر، الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من اجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

10-هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي جاء الفصل الأول تحت عنوان: ماهية السياسة الإنفاقية للدولة تتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول تحت عنوان عموميات حول الموازنة العامة للدولة أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان النفقات العمومية كمكون من مكونات الموازنة العامة للدولة والمبحث الأخير تحت عنوان مفهوم السياسة الإنفاقية للدولة أدواتها وأهدافها.

أما الفصل الثاني فقد كان معنونا كالتالي: السياسة الإنفاقية كأداة لتصحيح العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة وتضمن مبحثين، المبحث الأول بعنوان عموميات حول عجز الموازنة العامة، أما المبحث الثاني فتحت عنوان: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته وفي الفصل التطبيقي والذي جاء بعنوان دور الساسة الإنفاقية في الجزائر في معالجة العجز الهيكلي.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تحت عنوان: النفقات العامة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتحت عنوان: تقييم سياسات معالجة العجز الهيكلي في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

تحتل الموازنة العامة أهمية بالغة في اقتصاد الدولة ومن جوانبه المختلفة فهي بمثابة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطها في جميع المجالات، فالموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد تتابع التغيير في هذا الدور بتطور الفكر المالي ومن الطبيعي أن يتبع هذا التطور في دور الدولة تطورا مماثلا في مفهوم الموازنة ودورها في النشاط الاقتصادي.

وتمثل النفقات العامة جزء أساسي ومهم في ميزانية الدولة وأحد شقيها إلى جانب الإيرادات حيث تعتبر أداة ووسيلة تستعملها الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وعلاج العديد من المشاكل الاقتصادية.

وتهدف السياسة الإنفاقية إلى الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني بهدف تخفيض حجم الإنفاق العام والطلب الكلي على سوق السلع والخدمات مما يساهم في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: النفقات العامة كمكون من مكونات الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الإنفاقية للدولة أدواتها وأهدافها.

المبحث الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة، وهي الخطة المالية التي تعد في ضوء الاختيارات السياسية والاقتصادية للسلطة العامة، ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على نحو يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية مقبلة، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى جوانب عديدة لها علاقة بالموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة التطور والأهمية

ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة حيث كانت بمثابة تعبير عن البرنامج الذي تعتمده الدولة خلال فترة زمنية معينة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعددت التعريفات العلمية للموازنة العامة ورغم اختلافها في بعض الجوانب إلا أن جوانب الإنفاق أكثر.

وعرفت الموازنة العامة بأنها:«التعبير المالي لبرامج العمل المعتمد الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع»[1]

وتعرف أيضا بأنها:«التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة تحقيقا لأهداف المجتمع خلال مدة محددة من الزمن»[2]

وكذلك تعرف الموازنة العامة بأنها:«توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة»[3].

ومنه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها خطة مالية سنوية تحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

(1) حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الإقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص245.

(2) مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام للمالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص47.

(3) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص87.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الموازنة العامة

نشأت الموازنة العامة في النظام الحديث في القرن السابع عشر عندما قامت في إنجلترا ثورة سنة 1688م ثم انتشرت في بلدان العالم ومن بينها فرنسا، حيث قررت الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1789م عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية، وإن إقرار نظام الميزانية يهدف إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة، حيث أصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة، وهذا ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية منذ القرن التاسع عشر، وكانت الموازنة في الدول الإسلامية عبارة عن ما يتجمع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصدقات والزكاة ينفقها على المصلحة العامة، أما الغنائم فتوضع في بيت المال وتوزع على المسلمين بعد إخراج خمسها للنبي وأهل بيته، وفي عهد الخلفاء الراشدين توسعت موارد الخزينة وانتظمت نفقاتها وقسم في كتاب الخراج وخزينة الصدقات، وكانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تضبط شؤونها المالية حسب أحكام الشريعة الإسلامية والذي كان يتكلف ببيت المال هو الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وبعد الاحتلال مباشرة ألحقت أموال الدولة الجزائرية بأموال الدولة الفرنسية ورغم هذا العمل الاستعماري بقي الأمير عبد القادر يدير شؤون دولته التي نظم أموالها مثلما كان قبل الاحتلال مع بعض الإضافات التي اقتضتها حالة الحرب، وظهرت تنظيمات مالية بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر خاصة بالمقاومة الجزائرية وفي هذا الصدد لقد شكلت الثورة الجزائرية التي اندلعت في أول نوفمبر 1954م قيادة لها كلفت بتسيير شؤون الثورة بما فيها الأموال العامة، حيث عين سنة 1957م عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ كلف بمالية الثورة الجزائرية وكانت تتكون الموازنة من الإيرادات التي تأتي من التبرعات والاشتراكات وغيرها وتنفق على شراء الأسلحة والتموين الخاصة بجيش التحرير الوطني والأجهزة التابعة للثورة.

وفي 19 سبتمبر 1958م شكلت حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وعين وزير للمالية من بين أعضائها ومن مهامه إعداد الموازنة وبعد إعادة دولة الجزائر سيرها اهتمت بالموازنة. (1)

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة

تحتل الموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف وتلبية الحاجات العامة للأفراد، وفيما يلي أبراز لهذه الأهمية:

أولا- أهميتها الاقتصادية:

للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية ففي حالة الكساد تعمل الدولة على زيادة الطلب من خلال زيادة في النفقات يقابلها تخفيض في الضرائب هذا

(1) علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص67،68.

يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبالتالي يدخل الاقتصاد في مرحلة الانتعاش ويخرج من الأزمة، أما في حالة التضخم أي الطلب أكثر من العرض تعمل الدولة على تخفيض النفقات ورفع نسب الضرائب هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الخاص والعام وبالتالي تخفيض الارتفاع في الأسعار.

أما إذا كان دور الدولة في الاقتصاد محدودا ونسبة مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة كبيرة فهذا يشير إلى توجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق.[1]

ثانيا- أهميتها الاجتماعية:

إن أهمية الموازنة الاجتماعية لها علاقة بالعدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي، إن الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في هذا المجال يعكس مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية، أما في مجال إعادة توزيع الدخل القومي فإن السياسة الضريبية تكشف فيما إذا كانت الحكومة تسعى لتقليل حدة التفاوت بين دخول الأفراد في المجتمع من خلال العدالة الاجتماعية والضرائب التصاعدية.[2]

ثالثا- أهميتها المالية:

تعبر الأهمية المالية للموازنة عن حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الموازنة يشير إلى سلامة ذلك الوضع إذا كان ذلك التوازن حقيقيا، كما يشير الفائض إلى الرخاء الاقتصادي كما توضح الموازنة الإيرادات ومصادر الحصول عليها وماهية الإعتمادات المالية وأوجه صرفها وتوضح أيضا المجال المسموح للإدارة لكي تتصرف من خلاله عند تنفيذها لقانون الموازنة.[3]

رابعا- أهميتها السياسية:

إن إعداد الموازنة واعتمادها يعتبر مجالا حساسا من الناحية السياسية لأن البرلمان يستعملها وسيلة ضغط للتأثير على عمل الحكومة حتى تضطر لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.[4]

---

(1) محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010، ص ص172،171.

(2) نفس المرجع، ص172.

(3) زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص47،46.

(4) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة ، مرجع سابق، ص90.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ الموازنة العامة ودورتها

تتصف الموازنة العامة بعدد من الخصائص والمبادئ بالإضافة إلى دورتها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص الموازنة العامة

من خلال التعاريف السابقة التي ذكرناها سابقا يمكن التوصل إلى أهم خصائص الموازنة العامة للدولة والمتمثلة في[1]:

أولا- تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها:

الموازنة العامة لا تعبر فقط عن أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة، بل أيضا هي توضيح مفصل للإيرادات والنفقات العامة، بل أيضا هي توضيح مفصل للإيرادات وأوجه الإنفاق، فيجب أن تحتوي على جميع المصادر للحصول على المال العام من الضرائب وقروض ورسوم..الخ وأيضا أين سيتم إنفاق المال العام.

أما فاعلية الموازنة فتتوقف على مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة وموضوعيتها وهذا يتطلب دراسة علمية مستفيضة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة وللتغيرات المتوقعة خلال الفترة محل البحث.

ثانيا- وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية:

بمعنى لا يجوز للسلطة التنفيذية تطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة مشروع موازنة إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبالتالي يمكن تطبيقها على أرض الواقع لأنه لا يمكن اعتبار تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة من الناحية الدستورية إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

ثالثا- تعبير مالي عن أهداف المجتمع:

أصبحت الموازنة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها فمن خلال الموازنة العامة يمكن الوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية وتحقيقها.

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص159،160.

رابعا- تعبر عن خطة عمل مالية لفترة زمنية قادمة:

فلا يمكن تقدير النفقات والإيرادات لفترة غير محددة، فقد جعلت مدة الموازنة العامة سنة كاملة وليس أقل أو أكثر من ذلك، لأن إعداد الموازنة واعتمادها يتطلبان بذل مجهود شاق ووقت ليس بالقصير تشترك فيه السلطات التنفيذية والتشريعية.

الفرع الثاني: مبادئ إعداد الموازنة العامة

تتمثل مبادئ الموازنة العامة فيما يلي:

أولا- مبدأ سنوية الموازنة:

يعني أنه يتم تقدير إيرادات ونفقات الدولة خلال فترة زمنية محددة هي سنة، في القرن السابع عشر طبقت إنجلترا هذا المبدأ ومنذ ذلك التاريخ والعديد من الدساتير والقوانين المالية في العديد من الدول تنص على سنوية الميزانية العامة حتى أصبحت من المبادئ الرئيسية التي يتم مراعاتها عند إعداد وتحضير الميزانية، كما يقصد بمبدأ السنوية أن تعطي موافقة السلطة التشريعية للميزانية لمدة سنة واحدة، ويترتب عن تطبيق هذا المبدأ النتائج التالية[1]:

-أن يكون الترخيص بتحصيل الموارد وصرف النفقات عن سنة واحدة .

- أن تلغى الإعتمادات غير المستعملة في اليوم الأخير من السنة(يستثنى من ذلك نفقات التجهيز).

كما يثير مبدأ السنوية مشكلتين:

- في غالبية الدول تتطابق السنة المالية مع السنة المدنية أي أنها تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر، لكن هناك بلدان أخرى خرجت عن هذه القاعدة، ففي إنجلترا والسويد وأستراليا تبدأ في الأول من أبريل وتنتهي في 31 مارس أما في الولايات المتحدة تبدأ في الأول من يوليو وتنتهي في 30 يوليو.

- ختام السنة المالية.

(1) نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تيارت، الجزائر، 2012، ص ص50،51.

1-مبررات التمسك بمبدأ السنوية:

في الواقع توجد العديد من المبررات بعضها اقتصادية والأخرى مالية وفنية ومن بين هذه المبررات على سبيل المثال لا على الحصر:

أ-إن فترة السنة تغطي جميع الفصول التي يمكن أن تأثر على نمط الإنفاق والإيرادات العامة التي تتوقع الحكومة أن تقوم بجبايتها، لا تتم بشكل منظم بل تنخفض بشدة في فترات معينة وترتفع بشدة في فترات أخرى.

ب- كما أن النفقات العامة لا تكون هي الأخرى منتظمة بل الحالة الأكثر احتمالا أن تكون متقلبة على مدى السنة.

ج- من الناحية الفنية فإن فترة السنة تعد أكثر تفصيلا لإعداد وتحضير الموازنة العامة.

د- فعملية إعداد الموازنة يتضمن عملية التنبؤ بإيرادات ونفقات الدولة خلال الفترة القادمة، وكلما زادت الفترة التي يتم من خلالها عملية التنبؤ كلما انخفضت دقة التقديرات وابتعدت عن الموضوعية واختلف التنبؤ الفعلي عن المقدر فعلا.

هـ- إن فترة السنة هي الفترة الطبيعية التي تتخذها كافة المؤسسات العمومية والخاصة أساسا لحساب نتائج أعمالها وإعداد حساباتها الختامية.

و- يسمح مراعاة مبدأ السنوية للسلطة التشريعية بتحقيق رقابة مالية وتقييمية فعالة للبرامج الحكومية التي تنوي الحكومة تنفيذه فعلا، فإذا تجاوزت فترة الموازنة السنة سوف يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة السلطة التشريعية على القيام برقابة فعالة.

ثانيا- مبدأ وحدة الموازنة:

أي أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في موازنة واحدة (موازنة الدولة وحدها) ولذلك لا بعد استثناء من هذا المبدأ وجود موازنات عامة أخرى لاسيما أشخاص عامة غير الدولة كموازنة البلديات مثلا، حيث أن البلدية شخص عام مستقل عن الدولة ومن تم فإن له موازنة مستقلة عن موازنتها، إن تطبيق هذا المبدأ يسهل معرفة المركز المالي للدولة وخاصة مقارنة المجموع الكلي لإيراداتها ونفقاتها كما يساعد الباحثين الماليين والاقتصاديين في معرفة إذا كانت الموازنة متوازنة من عدمه أما من الناحية السياسية فإن هذا المبدأ ييسر للبرلمان القيام بوظيفة مراقبة الموازنة لهذا كانت من القواعد الأساسية في المالية العامة التقليدية، وهذا لا يمنع

من وجود حسابات خاصة للمرافق أو الهيئات العامة وهناك موازنات مستقلة لمؤسسات عامة مستقلة ماليا وإداريا.[1]

ثالثا- مبدأ عمومية الموازنة:

أي وجود احتواء موازنة الدولة على جميع الواردات مهما كانت أنواعها ومصادرها، وعلى جميع النفقات مهما كانت أشكالها، وهذا المبدأ يناقضه مبدأ الصوافي والذي يقصد به أن لا يقيد في الموازنة العامة إلا الواردات الصافية والنفقات الصافية، ولكن المعتمد حاليا في معظم الدول هو مبدأ شمول الموازنة لا مبدأ الصوافي لأن هذا المبدأ الأخير لديه مساوئ عديدة ومنها أنه يساعد على إخفاء قسم كبير من النفقات والواردات عن السلطة التشريعية، ومنها أيضا أنه يسهل أمام الحكومة فرص التبذير ومخالفة وجه الإجازة المعطاة للإنفاق، أما مبدأ شمول الموازنة فمن مميزاته الوضوح والصدق والمحافظة على حق السلطة المشرعة في الإذن بالجباية والإنفاق دون التخصيص في استعمال واردات معينة، كما يقدم بيانا حقيقيا لأوضاع الدولة في المجال المالي ويكفل ترشيد الاقتصاد وعدم التبذير في مجال الإنفاق.[2]

رابعا- مبدأ توازن الموازنة:

وهو تساوي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وعندما تكون النفقات أكبر من الإيرادات فهناك عجز في الموازنة، أما في النظرية الحديثة لم يعد ينظر للعجز على أنه كارثة مالية محققة وذلك على ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، وإن الفكر المالي المعاصر لم يستبعد فكرة التوازن ولكن استبدلها بالبحث عن فكرة أوسع عن التوازن الاقتصادي العام، وحتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية، ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنظم.

فضلا عن هذه المبادئ سواء في صورتها التقليدية أو المتطورة جرى العمل على مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية أهمها[3]:

1- الاسترشاد بأحداث الوقائع السابقة: لأنه عند تقدير النفقات والإيرادات في ميزانية جديدة يستعان في ذلك بأرقام إيرادات ونفقات السنوات السابقة.

2- تحضير الميزانية يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ كان التقدير أقرب إلى الدقة.

---

(1) محمد جمال ذبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص276.

(2) فوزي عطوي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص330.

(3) عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص44.

3- ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة، وهذا في الإطار الذي يحفظ للسياسة المالية وحدتها ويضمن عدم إحداث تناقضات بداخلها ومراعاة الدقة في إقامة التقديرات بأن تكون المعطيات التي اعتمد عليها تنبع من الواقع مدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة والوثائق الثبوتية.

الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة

وهي المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها موزانة الدولة، وهذه المراحل هي:

أولا: مرحلة الإعداد والتحضير.

ثانيا:مرحلة الاعتماد.

ثالثا:مرحلة التنفيذ.

رابعا: مرحلة الرقابة.

وإن هذه المراحل في الواقع العملي متداخلة ومتتابعة دون توقف أو انقطاع.

أولا- مرحلة الإعداد والتحضير:

تتولى السلطة التنفيذية مهام إعداد وتحضير الموازنة العامة، حيث تبدأ هذه المرحلة على مستوى أصغر الوحدات الحكومية، وتتولى كل وحدة عملية تقدير نفقاتها، وما تتوقع تحصيله من إيرادات خلال السنة المقبلة، وهناك اختلاف من دولة إلى أخرى من حيث المدى الزمني بين التحضير وبين بداية السنة المالية محل التقدير، إلا أنه لا يوجد اختلاف حول رؤية أن يسبق التحضير بداية السنة المالية بفترة كافية.

1-أسس تقدير عناصر الإيرادات والنفقات العامة بالموازنة العامة: حيث تعتبر أحد القضايا الأكثر أهمية التي تثار في مرحلة إعداد وتحضير الموازنة كما يلي[1]:

أ- تقدير النفقات العامة:

إن أي عملية إعداد الموازنة تبدأ عادة بتقدير وزارة المالية للإطار الاقتصادي الكلي للفترة القادمة على الأقل لسنة الموازنة القادمة، ويتضمن ذلك تقديرات لنمو الناتج القومي المحلي، ونمو الإيرادات المحلية وتلك التدفقات المالية الخارجية التي تدعم الموازنة.

وعند تقدير النفقات العامة يتم التفرقة بين ثلاثة أنواع من النفقات العامة وهي:

- **النفقات الدورية شبه الثابتة:** وتشمل عناصر النفقات العامة الدورية التي تتصف بطبيعتها شبه الثابتة، ويتصف تقدير هذه العناصر نسبيا بالسهولة حيث يتم تقديرها استنادا إلى الأرقام الواردة في الموازنة السابقة مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المحتملة في السنة القادمة.

- **النفقات غير المتكررة:** تشمل النفقات التي تتصف بعدم تكرارها سنويا وتنتهي بمجرد تنفيذ البرنامج أو المشروع المتعلق بها.

(1) عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 549-557.

- **النفقات الدورية المتغيرة:** هي تلك النفقات التي تتصف بالتكرار والدورية كل سنة، وتعكس احتياجات أجهزة الدولة في سبيلها لأداء وظائفها.

ب- تقدير الإيرادات العامة:

تتسم عملية تقدير الإيرادات العامة خلال سنة الموازنة بكونها أكثر صعوبة وتعقيدا مقارنة بعملية تقدير النفقات العامة، وذلك لارتباط العديد من بنود الإيرادات العامة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث على كافة الأصعدة الملحية والإقليمية والدولية، لدى يجب أخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات عند تقدير الإيرادات العامة.

أما الإيرادات شبه الثابتة فتتصل في الإيرادات التي تحققها الدولة من ممتلكاتها ومن الديون المستحقة لها ومن شركات الامتيازات.

وتتصف الإيرادات غير الثابتة أو المتقلبة بدرجة عالية من عدم التأكد، ذلك لارتباطها بمستوى النشاط الاقتصادي والعديد من العوامل الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يكسبها درجة مرتفعة من الحساسية تجاه التغير في هذه العوامل.

وهناك عدة أساليب تستخدم في تقدير الإيرادات العامة وهي:

- طريقة السنة قبل الأخيرة.
- طريقة الزيادة أو النقص.
- طريقة المتوسطات.
- طريقة التقدير المباشر.

ثانيا- مرحلة الاعتماد :

يقوم المجلس النيابي في البداية بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة العامة ثم اعتمادها قبل النظر في جانب الإيرادات، حتى يمكن تقديرها على أساس حاجات المجتمع العامة ودون التقيد بقرار محدودية الإيرادات، وبعد ذلك تتم المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة من أجل إجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات، وقبل البدء في تنفيذ الموازنة أي بداية السنة المالية يجب أخذ موافقة البرلمان عليها، لذا تنص الدساتير على ضرورة تقديم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية بفترة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر على الأقل للسلطة التشريعية.[1]

ثالثا-مرحلة التنفيذ:

وفي هذه المرحلة تقوم الحكومة بتنفيذ الميزانية، وان مهمة تنفيذ الميزانية لا تقتصر على مجرد تحصيل الإيرادات ودفع المصروفات التي أدرجت في الميزانية العامة، بل عليها أن تتبع آثار هذه العمليات على

(1) ابتهال حامد عبد الحي جابر، تقييم عجز الموازنة العامة في السودان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، 2016، ص 22.

الاقتصاد القومي وأن تراقب اتجاهاتها نحو الأهداف الاقتصادية، لكي تستطيع تعديل سياستها الإنفاقية والإيرادية في الوقت المناسب إن لزم الأمر.[1]

يخضع تنفيذ الموازنة العامة لقواعد أساسية تميز بين الإذن بالصرف من جهة وبين مجموعة من القواعد الخاصة بالحسابات العامة وإجراء اللازم عند الصرف من جهة أخرى، وإن عملية النفقات العامة تمر بعدة مراحل:

1- الواقعة المنشئة للالتزام بدفع النفقة والتي ترتبط بالقرار الإداري للصرف.

2- اعتماد المخصص للنفقة في الموازنة العامة.

3- الأمر بصرف النفقة والذي يصدره الرئيس الإداري.

4- تدقيق النفقة قبل الصرف وفيها إذا كانت ضمن الاعتماد المخصص.

5- صرف النفقة ودفعها إلى المستفيد.

وإذا ما تبين أن الاعتماد المخصص لغرض معين لا يكفي فلا بد من الرجوع إلى استحصال موافقة السلطة التشريعية لطلب اعتماد إضافي يخضع الصرف من هذا الاعتماد إلى رقابة دقيقة وفعالة من قبل السلطة التشريعية، وكذلك الحال بالنسبة لفصل الإيرادات التي تعتمد على إذن خاص فتكون السلطة التنفيذية مجبرة على التحصيل وإن كانت الجباية لا تحمل صفة تحديدية لكمية ما ستحصل عليها من إيرادات، وبالتالي فالجهة المسؤولة عن الجباية غير مجبرة بتحقيق ما هو مخمن لها.[2]

رابعا- مرحلة الرقابة:

ويقصد بها التحقق من التزام الهيئات العامة بمدى تنفيذ قواعد الميزانية وبنودها تنفيذا صحيحا حسب ما جاء في قانون المالية والميزانية، أي هل تم صرف النفقات العامة في موضعها دون أي تبديد وتبدير واختلاس وتحصيل الإيرادات العامة على الوجه السليم.[3]

وتصنف الرقابة على الموازنة العامة إلى رقابة ذاتية رقابة تشريعية ورقابة مستقلة.[4]

1- رقابة السلطة التنفيذية (الرقابة الذاتية):

حيث تقوم السلطة التنفيذية بالرقابة على نفسها لذلك يطلق عليها رقابة ذاتية داخلية، وتكون الرقابة على مستويين رقابة على مستوى وزارة المالية للوزارات الأخرى ورقابة على مستوى رقابة رئيس الدائرة لمرؤوسيه، وإن الرقابة الذاتية يمكن أن تكون سابقة للصرف أو لاحقة للتنفيذ.

فالرقابة السابقة للصرف هي "رقابة وقائية" أو "رقابة مانعة" لأنها تتم قبل عملية الصرف، فهي تفيد تحاشي حدوث المخالفات المالية والإسراف في الإنفاق، كما توفر الكثير من الجهد والوقت الذي يمكن أن تنفقه

(1) حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 97-98-99.

(2) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 101- 102.

(3) أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 91.

(4) سليمان أحمد اللوزي، علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص ص 328 – 329-330.

الجهات القائمة بالرقابة اللاحقة في التنفيذ، ومن عيوبها صعوبة مراجعة كافة عمليات الإنفاق العام، كما أنها لا تتسم بالسرعة المرغوب فيها مما يؤدي إلى عرقلة النشاط المالي للدولة.

أما الرقابة الذاتية اللاحقة للتنفيذ فهي الرقابة التي تتم بعد انتهاء السنة المالية والحصول على الحساب الختامي، وتتضمن الرقابة على الإيرادات العامة والنفقات العامة بينما تتضمن الرقابة السابقة جانب النفقات العامة.

وتتميز الرقابة الذاتية اللاحقة للتنفيذ بكونها تدفع المسؤولين إلى توخي الدقة في العمل، يضاف إلى ذلك أنها تكشف عن المخالفات المالية والانحرافات أو الأخطاء الفنية، وأنها لا تمنع ارتكاب المخالفات ولكنها تقلل منها.

2- رقابة السلطة التشريعية (الرقابة التشريعية):

إن رقابة السلطة التشريعية على الموازنة العامة تعتبر رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، وتشمل الرقابة جميع التفاصيل بالإيرادات والنفقات العامة التي تحققت، وبذلك تعتبر رقابة شاملة.

وقد تمارس الرقابة التشريعية خلال عملية التنفيذ، أو بعد الحصول على الحساب الختامي للموازنة وإقراره، فتعتبر رقابة تشريعية لاحقة.

3- الرقابة المستقلة:

وذلك من خلال إسناد عملية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة إلى للدولة إلى هيئة مستقلة في موظفيها وأعمالها عن السلطة التنفيذية والتشريعية، وقد يسند إليها مهمة الكشف عن المخالفات المالية والمطالبة بالابتعاد عنها، كما قد تطالب هذه الهيئة الرقابية بتقارير سنوية ترفع في العادة إلى السلطة التشريعية، أو رئاسة الدولة إلى كليهما.

الشكل رقم (01): دورة الموازنة

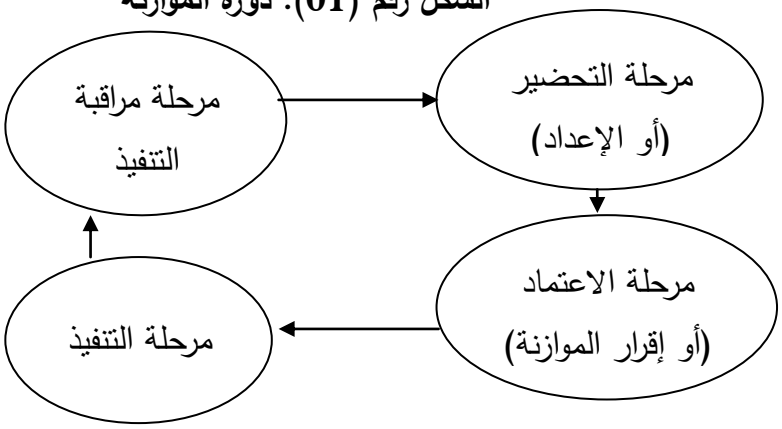

المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، عمان، 2009، ص 83.

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة ،أهدافها وأنواعها

تعتبر الموازنة العامة أداة مهمة جدا في اقتصاد كل دولة نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المسطرة، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق لهذا الدور ولمختلف الأهداف التي تتحقق من خلال الموازنة العامة، وكذلك الأنواع العامة.

الفرع الأول: دور الموازنة العامة

مر دور الموازنة العامة بمرحلتين هما[1]:

أولا- دور الموازنة العامة في ظل النظرية الكلاسيكية:

تدعو النظرية الكلاسيكية إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن هنا نشأت فكرة حيادية الموازنة، أي أنه لا يمكن للدولة أن تستعمل الموازنة العامة كأداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليه تكون أفضل الموازنات أقلها نفقات، وكذلك ضرورة تساوي الإيرادات والنفقات العامة ورفض أي عجز أو فائض في الموازنة العامة.

ثانيا- دور الموازنة العامة في المدارس الاقتصادية الحديثة:

تدعو هذه النظرية إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي أنه يمكن للدولة أن تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهدافها، وبالتالي التضحية بالتوازن المالي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي...وتعبر الموازنة العامة الحديثة عن توجهات الدولة لسنة مقبلة، حيث أصبحت مندمجة في الاقتصاد القومي وأداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: أهداف الموازنة العامة

تعكس الموازنة العامة فلسفة الدولة الاقتصادية وأهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية في ظل تطور دور الدولة[2]:

أولا- الأهداف الاقتصادية:

لقد أصبح هدف الموازنة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات، مثلما كان مرسوما في الدولة الحارسة.

ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الموازنة أو فائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، ففي فترات الرواج عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الميزانية بسحب قدر من القوة الشرائية وللحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبذلك يمكن القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها، وفي فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز لرفع المزيد من القوة الشرائية إلى النشاط الاقتصادي، وذلك في محاولة للحد من هبوط الدخل القومي والقضاء على القوة الانكماشية التي تهدده أو الحد منها على الأقل.

ثانيا-الأهداف الاجتماعية:

(1) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011، ص 188.

(2) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن،2007،ص ص، 501-511.

تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة.

يمكن أن تكون الموازنة وسيلة للتوجيه الاجتماعي وذلك من خلال فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعيا، حيث يؤدي إلى تقليل الأفراد لاستهلاك هذه السلع.

ثالثا-الأهداف المالية:

تعكس الموازنة المركز المالي للدولة، حيث أنها وثيقة مالية تبين وتفصل واردات الدولة ونفقاتها والأغراض التي اعتمدت من أجلها، فتوازن الموازنة يبين سلامة المركز المالي للدولة، كما يمكن أن نتعرف من خلالها إذا كانت الموازنة في حالة عجز أو فائض.

الفرع الثالث : أنواع الموازنات العامة

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل وعرف المفكرون وميزوا عدة أنواع منها:

أولا-الموازنة التقليدية (أو موازنة البنود):

تعتبر الموازنة التقليدية أقدم أنواع الموازنات ولا زالت مسيطرة على معظم موازنات دول العالم ومنها العراق، وتعد هذه الموازنة على أساس تقدير النفقات وفقا لبنود يمثل كل منها نوعا من أنواع الصرف، لذلك فإن مدخلاتها تعتبر أنواع المصروفات وتوزع على أساس الوحدات المنفذة، كما تهدف هذه الموازنة إلى فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام، ولا يهتم المفهوم الرقابي هذا في مثل هذه الموازنات بالتخطيط وإعداد البرامج كأساس يحكم هيكل الموازنة العامة.[1]

ثانيا- موازنة الأداء والبرامج:

يعتبر هذا الأسلوب اتجاها متطورا في إعداد الموازنات، حيث تركز موازنة البرامج والأداء على قيمة الأعمال والأنشطة المنجزة للتعرف على كفاءة المستويات الإدارية التنفيذية، وتعرف هذه الموازنة بأنها مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك، وتعتمد على المخرجات المراد الوصول إليها والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع، كما تساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، وبالتالي تكون قرارات توزيع الموارد مدعمة بالبيانات اللازمة.[2]

(1) حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة -دراسة ميدانية للموازنة العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2007، ص 106.

(2) عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996 -2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 45.

ثالثا- موازنة التخطيط والبرمجة:

ظهرت هذه الموازنة لمحاولة القضاء على سلبيات موازنة البرامج والأداء، حيث تحول الاهتمام إلى الإدارة العليا من أجل مساعدتها على أداء وظائفها التخطيطية واتخاذ القرارات، وبذلك أصبح اهتمام الموازنة مركزا على محاولة ربط السياسة المالية والاقتصادية للدولة بخطة اقتصادية من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة من أجل تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة، وقد ساعدت هذه الموازنة في تطور الأساليب العلمية في مجال اتخاذ القرارات والمعلومات.(1)

رابعا-الإدارة بالأهداف:

وهي المرحلة الرابعة في تطور الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بعنصر الكفاءة الإدارية والتخطيط وتقييم الأداء، ويستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصير المدى، وهو يقوم بقياس الإنتاجية وتقييم الأداء على وضع مؤشرات لقياس فعالية البرامج.(2)

خامسا-الموازنة الصفرية:

تعتبر هذه الموازنة من احدث الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة باعتباره أحد الأساليب المستخدمة في تحليل مشاكل الإدارة المالية والموازنة العامة، ويتم بموجبها إعداد مشروع الموازنة العامة في صيغته النهائية على أساس التقييم لجميع البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة فيها، سواء كانت هذه الموازنة تشمل على برامج ومشروعات ونشاطات جديدة أو مشروعات ونشاطات قائمة فعلا.

وإن عمليات الموازنة الصفرية تتضمن تحليلا وتقييما كاملا للقرارات الخاصة بكل وحدة تنظيمية يدخل ضمن اختصاصها تنفيذ برنامج أو نشاط معين وتوفير البيانات والمعلومات الكافية التي تساعد جهاز الموازنة، من تقييم كفاءة المشروعات والأنشطة مقارنة بالمشروعات والأنشطة البديلة المقترحة وإيجاد الطرق المناسبة لإنجاز هذه المشروعات والأنشطة.(3)

(1) جمال لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 204.

(2) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص 195.

(3) مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 224.

الشكل رقم (02): أنواع الموازنات العامة

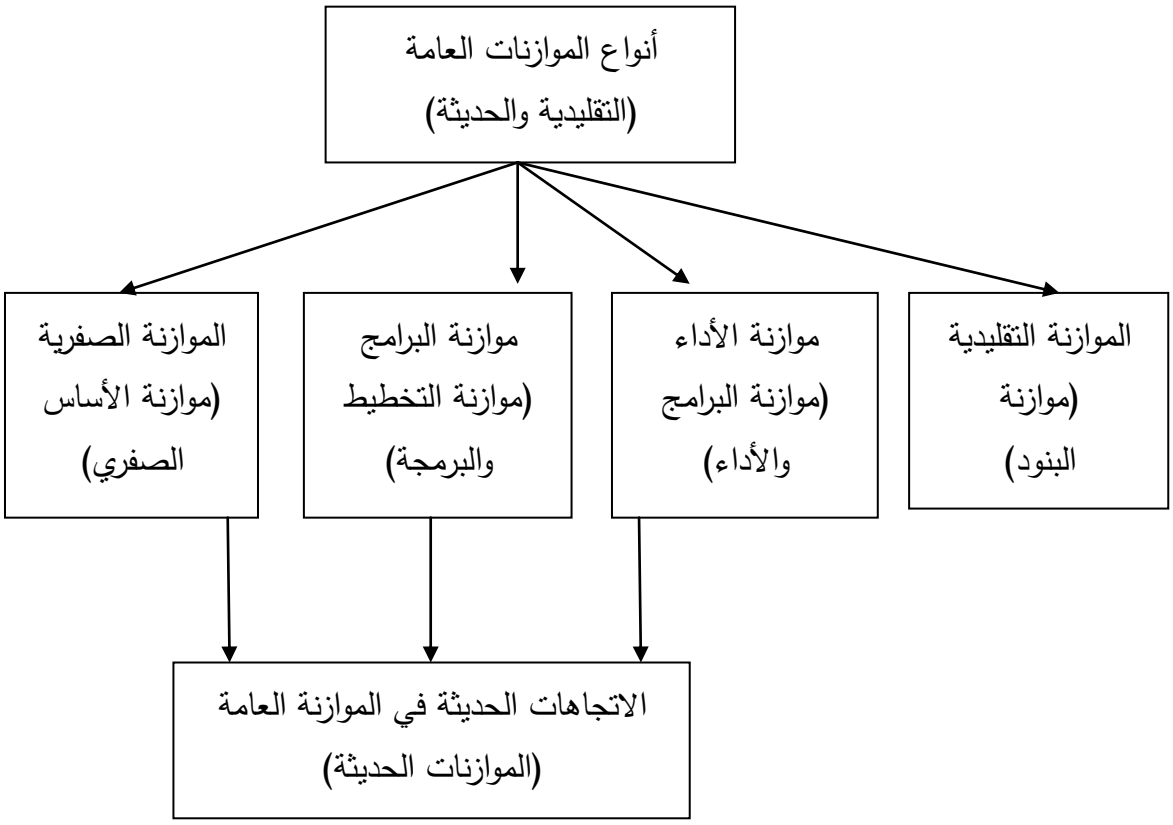

المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص 197.

المبحث الثاني: النفقات العمومية كمكون من مكونات الموازنة العامة للدولة

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة ولها آثار كبيرة على كافة المجالات في البلاد، ولاسيما على المجالات الاقتصادية والاجتماعية ونظرا لأهميتها فسنعالج عدّة موضوعات، منها الموضوعات التقليدية التي تناقش مفهوم النفقات العامة، وتقسيماتها، والموضوعات الحديثة التي تناقش قواعد توزيع النفقات العامة وحدود الإنفاق وأسباب تزايده وآثاره.

كما أن سياسة الإنفاق تعتبر من بين أهم سياسات الدولة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام وقواعده

اختلفت تعريفات مصطلح النفقات العامة من كاتب إلى آخر، لكنها في مجملها تعبر عن نفس المعنى وترتكز على نفس الأفكار وقبل التعريف لابد من الإشارة إلى عدّة تسميات لهذا النوع من الإنفاق فيطلق عليه الإنفاق الحكومي، الإنفاق العمومي، النفقات العامة وكذلك الإنفاق العام ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فقد عكف المفكرون الاقتصاديون على وضع القواعد التي يمكن الاسترشاد بها عند توزيع النفقات العامة، حتى يكون الإنفاق رشيدا ويعود بالخير والنفع على كافة أفراد المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام

للنفقات العامة تعريفات عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

«تعرّف النفقة العامة بأنّها مبلغ من المال يخرج من خزنة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة ».[1]

وتعرّف أيضا « بأنّها مبلغا من النقود تنفقه الدولة بغرض تحقيق نفع عام ».[2]

من هذا التعريف نجد أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي:

أولا–النفقة العامة مبلغ من النقود: وهو أن تكون النفقة العامة على شكل نقدي، فالاقتصاد النقدي تخلى عن المقايضة، وبالتالي الدولة تنفق المبالغ من أجل الحصول على السلع والخدمات والهدف هو إشباع الحاجات العامة وله عدة مزايا:

1–التعامل بالنقود يكون سهلا وبسيطا أكثر من التعامل عينيا؛

2–الإنفاق النّقدي تكون الرقابة الإدارية والبرلمانية عليه سهلة عكس الانفاق العيني؛

الإنفاق النقدي يحقق المساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات وتحمّل الأعباء التي تفرضها الدولة.

ثانيا– النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يعني هنا أن النفقة العامة تكون من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على سبيل المثال:

قيام شخص ببناء مدرسة أو مسجد من أجل تحقيق منفعة عامة، هذا الإنفاق لا يعتبر إنفاقا عاما وإنما إنفاقا خاصا.

ثالثاـ الغرض من الإنفاق: يجب أن يكون الغرض من الإنفاق إنفاق النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة، والسلطة السياسية هي التي تقرر ذلك وهناك ضوابط وضعت لذلك منها:

1– اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة؛

2– قيام السلطة التشريعية (الرقابة البرلمانية) بالرقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من تنفيذ الإنفاق العام جملة وتفصيلا؛

3– التأكد من استخدام النفقات العامة للأهداف التي خصصت من أجلها من قبل هيئات مستقلة. [3]

وهناك تعريف آخر بأن «النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة».[4]

«أما في المفهوم الحديث فالنفقات العامة أداة فعالة في يد الدّولة تستطيع استخدامها في تحقيق الإشراف

(1) طارق الحاج ، المالية العامة، مرجع سابق، ص 122.

(2) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 56.

(3) نفس المرجع، ص 57.

(4) سوزي عدلي ناشد، (النفقات العامة –الإرادات العامة– الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 27.

والإدارة المباشرة للقطاع الخاص عن طريق منح بعض الميزات والمساعدات والتعويضات بغية توجيه الإنتاج.

4- إعادة توزيع الدخول من أجل ضمان الحد الأدنى لحاجيات المواطن (الصحة، التعليم....)»[1].

الفرع الثاني: قواعد الإنفاق العام

توجد ثلاث قواعد للإنفاق العام وهي قاعدة المنفعة العامة، قاعدة الاقتصاد، قاعدة الترخيص، وسوف نتطرق إليها كالتالي[2]:

أولا- قاعدة المنفعة العامة: وذلك بتحقيق أقصى منفعة عامة اجتماعية ممكنة وهو الهدف الذي يسعى الإنفاق الحكومي من أجله، وبالتالي لا يجوز صرف نقود لا توجد فيها منفعة أيضا لا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من إنفاق الدولة على الإنتاجية والدخل العائد منها، بل تشمل ما يمكن أن تدرّه الأموال من المنفعة على العاطلين عن العمل، أي تشمل جميع النفقات التي تؤدّي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة إنتاجية الفرد.

ثانيا- قاعدة الاقتصاد: وهو تجنب التبذير في النفقات العامة يعني تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة لأن هدف النفقة هو تحقيق منفعة اجتماعية، ومن صور ذلك زيادة عدد الموظفين في مؤسسة ما أو شركة بشكل يفوق الحاجة لهم أو إجرائهم للتنقلات لأماكن غير ضرورية فلا بد من تعاون وتضافر و رقابة الرأي العام لمساعدة الرقابة الإدارية والبرلمانية من أجل تجنب التبذير في النفقات.

والرقابة على طريقة صرف النفقات العامة تمارس على ثلاث جهات هي: الإدارة- الهيئات السياسية- جهات أخرى مستقلة متخصصة. وتأخذ الرقابة ثلاثة أشكال:

1- الرقابة الإدارية: هي رقابة تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين والمحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وأهم مهمة موكّلة إليهم هو عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا ورد في الميزانية، فالرقابة هنا رقابة سابقة على الإنفاق وهذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات لأن الرقابة هنا هي رقابة للإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها. [3]

2- الرقابة السياسية (البرلمانية): هي رقابة تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة، بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه وبالتالي فالبرلمان من حقه السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزراء وأيضا من حقه طلب البيانات والوثائق وفحص الحسابات الختامية.

---

(1) أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980 -2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، ص ص 177 -178.

(2) فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 69- 71.

(3) محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 10-2015، ص ص 85- 86.

3- الرقابة المحاسبية المستقلة: وتقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، والتأكد أيضا بأن جميع عمليات صرف الإعتمادات قد تمت بشكل قانوني فيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية.

ثالثا-قاعدة الترخيص: هو عدم صرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا بعد موافقة الجهة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص ويكون بقانون خاص واجب التنفيذ ولا يجوز الخروج منه إلا باستثناء قانوني، وتعد هذه القاعدة وسيلة فعالة ويجب التقيد بها من أجل المحافظة على الأموال من الإسراف والتبذير. (1)

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، فكل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد عدّة تقسيمات للنفقة العامة وهي:

الفرع الأول: التقسيمات النظرية للنفقات العامة

توجد عدّة أنواع من التقسيمات العلمية أو النظرية للنفقات العامة، ومن بين هذه التقسيمات ما يلي(2):

تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها، تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها (من حيث المقابل)، تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها، تقسيم النفقات حسب مجال شمولية النفقة العامة، تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية.

أولا- تقسيم النفقات وفقا لمدى تكرارها: وتنقسم إلى:

1- "**النفقات العادية**": «هي التي تكرر سنويا وبصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين، والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة مثل: نفقات صيانة الطرقات، نفقات الإدارة والعدالة وفوائد أقساط الدين العام».

2- "**النفقات غير العادية**": «هي النفقات التي لا تتسم بالانتظام والدورية، أي لا تكون كل سنة كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود والجسور، ولكن قيام الحروب وانتشار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى إنفاق المزيد من الأموال العامة، فأصبح من الضروري البحث عن موارد أخرى للتمويل، لدى قسمت النفقات إلى نفقات عادية تمول عن طريق الإيرادات العادية ونفقات غير عادية تمول عن طريق الإيرادات غير العادية (قروض عامة والإصدار النقدي الجديد)، وبالتالي المفهوم الحديث للمالية العامة لم يعد يتلاءم مع هذا التقسيم، فالنفقات التي تعتبر غير عادية أصبحت من النفقات المهمة والعادية التي تتكرر سنويا».

(1) سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 60.

(2) محمد طاقة – هدى العزاوي، اقتصاد الاقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن ،2007، ص ص 53 -54.

ثانيا–تقسيم النفقات من حيث المقابل:

1–النفقات الفعلية (الحقيقية): وهي التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل: رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة.

2– النفقات التحويلية (الناقلة): هي التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة، وكل ما تبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتشمل هذه النفقات على إعانات مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية، الإعانات الخيرية والثقافية...الخ.

ثالثا– تقسيم النفقات حسب أغراضها[1]:

1–نفقات إدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وهذه النفقات تتمثل في نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاد السياسي وغيرها، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتنظيم الشؤون السياسية.

2– نفقات اجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية، وهي تشمل الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد وهو توفير قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد وتحقيق التضامن الاجتماعي ومساعدة الأفراد والفئات التي تحتاج مثل هذه المساعدات، كإعانة البطالة وإعانة المسنين والمعاقين، وتشمل أيضا الإعانات المتعلقة بالتعليم والصحة والمواصلات والسكن.

3–نفقات اقتصادية: هي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويقصد بها تلك النفقات الاستثمارية التي تهدف الدولة إلى تنمية وزيادة الإنتاج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة، وتشمل أيضا كل ما يخص مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري وخاصة في البلدان النامية لأنها تعد مرافق بنية أساسية.

رابعا–تقسيم النفقات حسب مجال شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها[2]:

1–النفقات الوطنية أو المركزية: هي تلك التي نجدها في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقات الدفاع الوطني والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

2–النفقات المحلية أو الإقليمية: وتقوم بها الجماعات المحلية كالولاية والبلدية، ونجد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل إقليم أو المدينة، فتحتاج هذه النفقات إلى رقابة مباشرة ومدقّقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بطريقة فعالة.

---

(1) نصيرة لوني، محاضرات في المالية العامة، تقسيمات النفقات العامة، 2 أفريل 2018، (الجزء والصفحة ص 14–18) موجود على الرابط: almorja.com/reading.php?idm:98742، تم الدخول على الرابط في 13 فيفري 2019 على الساعة 20:30.

(2) محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2010/10، ص 79.

خامسا–تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية[1]:

1–نفقات عامة نهائية: وهي تلك النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة وهي كالنفقات الاستثمارية أو الإدارية أو غيرها.

2–النفقات العامة المؤقتة: وهي تلك النفقات التي تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة.

3–النفقات الاحتمالية والافتراضية: وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن تم تستطيع كل دولة أن تحدّدها مقدّما بصورة احتمالية، وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة إنفاقها كالزلازل أو الأعاصير أو الحروب التي قد تؤدّي إلى تدمير بعض المناطق، وبالتالي فهي احتمالية ترد في ميزانية الدولة على سبيل الاحتمال والافتراض، وأمر تحققها غير مؤكد مرتبط بتحقق سبب إنفاقها.

الفرع الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن أهم تلك التقسيمات ما يلي[2]:

أولا–التقسيم الإداري: وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب، حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع انفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الانفاقية، يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.

ثانيا–التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام.

ثالثا–التقسيم الوظيفي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات انفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث يستلزم هذا الأمر تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، وعادة ما تقسم إلى الوظيفة السيادية، وظيفة الخدمات العامة ووظيفة الأمن والدفاع...الخ.

ويتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأديتها، فالوظيفة الواحدة يمكن تأديتها من طرف أكثر من جهة، فمثلا وظيفة الصحة يمكن تأديتها من قبل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الدفاع وهكذا.

---

(1) نصيرة لوني، محاضرات في المالية العامة ، تقسيمات النفقات العامة، 2أفريل 2018، الجزء والصفحة ص 14–18، موجود على الرابط: almorja.com/reading.php3idn : 98742

(2) فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، الطبعة الأولى، ص 132.

المطلب الثالث: حدود الإنفاق العام، أسباب تزايده وآثاره

هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، كما تحدد بشكل كبير وجهة وكيفية استخدام النفقات العامة، كما ترسم النفقات حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور.

كما أنّ ظاهرة تزايد النفقات العامة استدعت انتباه العديد من الاقتصاديين كالنظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي كما سنقوم بدراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

الفرع الأول: حدود الإنفاق العام

ما هي النسبة التي تقتطعها الدولة من الدخل القومي على أنها إنفاق عام؟.

هناك من يقول أن هذه النسبة لا تتجاوز 25-30% من الدخل القومي، وهناك من عارض هذه النسبة واعتبرها مرتفعة واعتقادهم أن نفقات الدولة هي نفقات استهلاكية وعليه يجب حفظها وبالتالي توجد عدة عوامل يعتمد عليها لتحديد هذه النسبة أهمها[1]:

أولا- المذهب الاقتصادي: يحدد واجبات الدولة والخدمات العامة التي يتعين عليها إشباعها ويكون تأثير هذا العامل كالآتي:

1- المذهب الفردي (الرأسمالي): ومر بمرحلتين هما:

أ- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة دعا المذهب إلى الحرية التامة في النشاط الاقتصادي وهنا الدولة لا تدخل في كل شيء إلا بقدر ممكن، وفي هذه الحالة تسمى بالدولة الحارسة أيضا نجد نسبة حجم النفقات العامة مقارنة بالدخل القومي منخفضة، وكانوا يدعون إلى التقليل في حجم النفقات لأنها تعتبر استهلاكية لا أكثر.

ب- المرحلة الثانية: مع بداية القرن العشرين زاد دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء المشاريع الاقتصادية ومعالجة الأزمات، تحقيق النمو والاستقرار وزيادة رفاهية المجتمع، وكل هذه المنشآت أدت إلى زيادة الإنفاق مما أدى إلى رفع نسبة النفقات العامة من الدخل القومي وبالتالي التخلي عن التقيد كدولة حارسة.

2- المذهب الجماعي الاشتراكي: تكون الدولة هنا منتجة من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج والجزء الكبير من الاقتصاد القومي يدار من قبل الدولة، وهذا يعني أن الدولة مسؤولة اجتماعيا واقتصاديا بصفة مباشرة، وتكون نسبة النفقات العامة من الدخل القومي مرتفعة جدا مقارنة بالدولة الرأسمالية.

ثانيا-مستوى النشاط الاقتصادي:

الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يرى بأن كلما تحسن مستوى النشاط الاقتصادي زادت النفقات العامة وبالتالي هناك علاقة طردية والعكس صحيح، أما بعد ظهور النظرية العامة لكينز 1939 فتستعمل النفقات العامة كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تقوم الدولة بتخفيض حجم النفقات

(1) سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 74-75.

العامة لتجنب آثار التضخم، أما في حالة الركود والكساد الاقتصادي تلجأ الدولة إلى زيادة حجم النفقات العامة لرفع مستوى الطلب الفعال والقضاء على البطالة، ونجد الإعانات تأثر بشكل معاكس بحالة النشاط الاقتصادي، حيث تزيد في حالة الكساد والانكماش وتقل في حالة الانتعاش.

وفي الأخير نستخلص أنه كلما كان تدخل الدولة في الاقتصاد كبيرا زادت درجة تحسس النفقات العامة لمستوى النشاط الاقتصادي والعكس صحيح. (1)

ثالثا- العوامل المالية للدولة (المقدرة التكليفية) (2) :

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على إيرادات التي تضمن تغطية هذه النفقات، وعادة ما تتمتع الدولة في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع، مما يتمتع بها الأفراد في تدبير ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة، إذ لا يمكن في المدى الطويل تجاوز النفقات لحد معين بزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي أنه على الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة فإن لهذه الزيادة حدودا، وهو ما يعرف بالمقدرة المالية القومية.

ويقصد بها قدرة الاقتصاد القومي أي الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها من الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد.

إن أي تجاوز لهذه الحدود يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية تتمثل في:

1-استنفاد الطاقة التكليفية وهذا ببلوغ معدل ضريبي نسبته المثلى، بحيث يصبح الدخل الوطني غير قادر على تحمل ضغط ضريبي إضافي وإلا أدّى ذلك إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛

2-حدوث ردود أفعال عنيفة من المكلفين عند رفع الضرائب يجعلهم يسلكون طرق الغش والتهرب الضريبي خاصة في الاقتصاديات التي تكون فيها الضرائب مباشرة وهذا ما يضعف من التحصيل الجبائي.

الفرع الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام (ظاهرة تزايد النفقات العامة)

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي العلاقة بينهما طردية وسنتطرق فيما يلي إلى جملة هذه الأسباب:

أولا- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: وترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي(3):

(1) سعيد علي العبيدي، المرجع السابق ص ص 76-77.

(2) أمحمد معيوف، مطبوعة بيداغوجية محاضرات في المالية العامة، السنة الجامعية 2017/2016، ص ص 32-33.

(3) المؤلف غير موجود، بحث كامل حول النفقات العامة، منتدى اللمة الجزائرية، النشر 5 مارس 2014 موجود على الرابط: http//:www.ualgeria.com/forumtt/39815/، تم الدخول على الرابط في 20 فيفري 2019 على الساعة 21:15.

1- تدهور قيمة العملة (العمالة)

يقصد بتدهور قيمة العملة تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية.

وما يمكن ملاحظته بصفة عامة أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصفة مستمرة و إن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى.

ويترتب على تدهور قيمة النقود الزيادة في النفقات العامة لواجهة هذا التدهور وبالتالي فالدولة ستقوم بدفع عدد أكبر من الوحدات عن ذي قبل للحصول على نفس السلع والخدمات.

والزيادة هنا في النفقات العامة زيادة ظاهرية ولا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة في النفقات العامة في العصر الحديث.

2- اختلاف طرق المحاسبة المالية: (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة)

فيما مضى كانت تخصص بعض الإيرادات المحصلة من طرف الإدارات والمصالح تغطية النفقات مباشرة، وبالتالي لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة، مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من قيمتها الحقيقية.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة أدى إلى ظهور كافة نفقات وإيرادات الدولة وبالتالي ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية وبالتالي فإن هذه الزيادات في النفقات في هذه الحالة تعتبر زيادة ظاهرية استدعت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة ظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام دولة ما باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من أقاليمها مما يؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها تعتبر زيادة ظاهرية تطرأ لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو الزيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ثانيا-الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

وهي تعني زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة من هذه النفقات بالإضافة إلى زيادة ثقل الأعباء العامة، وتعتبر الزيادة في عبئ التكاليف ناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وترجع الزيادة الحقيقية إلى أسباب عديدة وهي:

1- الأسباب الإيديولوجي

دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة نتيجة للحرب العالمية الثانية وظهور أفكار مهيمنة تؤيد تدخل الدولة على مستوى الدول الليبرالية في الحياة الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وزيادة مطلقة بالنسبة للدخل الوطني. (1)

2- الأسباب الاقتصادية

أ-الكساد بكل آثاره السلبية يلزم الدولة بزيادة النفقات العامة من أجل الرفع في مستوى الطلب الكلي الفعلي من اجل تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة؛

ب-المنافسة الاقتصادية الدولية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيع التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في السوق العالمي أو في صورة إعانات للإنتاج من أجل منافسته للدول الأجنبية داخل الأسواق الوطنية وكذلك بتوفير الجودة؛

ج-زيادة الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء العامة من ضرائب ورسوم وبالتالي زيادة الإيرادات العامة يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها والتوسع في إنجاز المشاريع العامة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

3- الأسباب الاجتماعية

أ-زيادة النمو الديموغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية أدى إلى تزايد حجم النفقات العامة وبالتالي تغطية الطلب الحاصل في قطاعات التعليم، الصحة، الثقافة وخدمات النقل والمواصلات، الماء والغاز والكهرباء والأمن العمومي؛

ب-تعتبر حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر وبالتالي زيادة النفقات العامة؛

ج-انتشار الوعي الاجتماعي للمواطنين أدى إلى المطالبة بوظائف وحقوق لم تعرف من قبل كصندوق التأمين من البطالة، الفقر، المرض، العجز والشيخوخة وغيرها أدى إلى زيادة النفقات العامة.(2)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، زكريا غنيم الإبراهيمية، الإسكندرية، (د.ط)، 2004-2005، ص 184.

(2) مجهول المؤلف، بحث كامل حول النفقات العامة، منتدى اللمة الجزائرية، النشر 5 مارس 2014، الرابط: http//:www.ualgeria.com/forumtt/39815/.

4- الأسباب الإدارية

سوء التنظيم الإداري وعدم متابعة تطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة وارتفاع عدد الموظفين وزيادتهم عن الحاجة وإسراف في الهياكل والأصول، مثل: أثاث المكتبات يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بشكل كبير ويعتبر عبئ إضافي على موارد الدولة.

5- الأسباب المالية

أ-سهولة الاقتراض في العصر الحديث أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى الاقتراض لتغطية أي عجز في إيراداتها، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة؛

ب-وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى إنفاقية سواء في أوجه ضرورية أو غير ضرورية مما يستدعي الرشادة في الإنفاق.

6- الأسباب السياسية

أ-انتشار المبادئ الديمقراطية يؤدي إلى زيادة اهتمام الدولة بالطبقات الضعيفة ومحدودة الدخل مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة؛

ب-قيام النظام الحربي بإعطاء أمر للحزب الحاكم من أجل التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاء للناخبين وتعيين كثير من الموظفين لموالاتهم وبالتالي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة؛

ج-نمو العلاقات الدولية أدى إلى ازدياد النفقات العامة بسبب ازدياد التمثيل الدبلوماسي؛[1]

د-زيادة اتفاقات الدول في المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الإقليمية للأمم المتحدة (اليونسكو واليونيسيف)؛

هـ-العلاقات الدولية التي تلزم الدول لتقديم مساعدات (منح مالية وتقنية) للدول الأجنبية، وهذا من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ووطنية؛

و-التقدم التكنولوجي السريع دفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة على المؤسسات العسكرية لتزويدها بأحدث الأساليب والأسلحة والمخترعات العسكرية من أجل حماية المنشآت العسكرية والمواطنين والأراضي من خطر الغزو الخارجي؛

بالإضافة إلى ذلك نجد التمويلات المالية الضخمة للحروب ودفع التعويضات والإعانات والمعاشات لضحايا الحرب من أسر الشهداء وكذلك نفقات إعادة التعمير الناتجة من دمار الحرب.

(1) مجهول المؤلف ، بحث كامل حول النفقات العامة، المرجع السابق، ص 188.

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أصبحت النفقات العامة تعتبر من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لأن النفقات العامة تُحدث آثارا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة وسوف نقوم بالتطرق إليها كالتالي:

أولا- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي[1]

الإنتاج القومي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة أو من أجل زيادة الإنتاج.

يتخذ الإنفاق العام عدة صور مثل: نفقات التعليم والصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة.

وبالتالي إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يزيد من مردودية الإنتاج القومي اعتبرت النفقات الجارية فعالة اقتصاديا، وتعتبر هذه النفقات أساس الاقتصاد وتطوره ونموه والنهوض به.

فمثلا: نفقات الأمن والدفاع يظهر أثرها في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويمكن أن تكون نفقات الدفاع منتجة من خلال استخدام التكنولوجيات العسكرية المتطورة في الأغراض السلبية.

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك

للإنفاق العام آثار مباشرة على الاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعهاالدولة على الأفراد على شكل مرتبات وأجور، ونميز حالتين[2]:

أ- شراء الدولة للسلع الاستهلاكية

ويتخذ هذا النوع من الاستهلاك صورة – شراء سلع وخدمات الموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، نفقات تنظيف وصيانة المباني الحكومية أو الخدمات التي تؤديها الدولة لهؤلاء العاملين من الإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات، فيرى بعض الأنصار أن هذا النوع في الاستهلاك يمثل نوعان من تحويل المرتبات والأجور للأفراد من أجل زيادة الاستهلاك، تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة.

(1) أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبع 2015، ص 84.

(2) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، ملحق قوانين المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ،الجزائر ، ص ص 41-42.

ب- توزيع الدولة للدخول

وذلك بقيام الدولة بتوزيع الدخول وصرف نفقات في صور مرتبات وأجور ومعاشات، وبالتالي يخص الأفراد الجزء الأكبر من الاستهلاك.

3- أثر النفقة العامة على توزيع الدخل

تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية.

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور والمرتبات، لكن هذا غير كاف، لذلك تظهر النفقات التحويلية والاجتماعية لتخفيف بين أفراد المجتمع خاصة إذا كانت الغالبية فقيرة، غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء القومي، فإذا كان اقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة ومداخيل الأملاك الوطنية، وفي حالة الركود الاقتصادي وضعف الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على مداخيل الأفراد.[1]

4- أثر النفقة العامة على مستوى الأسعار

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب، فيعتبر تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، ويترتب عن هذا الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ويمكن أيضا تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها، بينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر. [2]

5- أثر النفقات العامة على التوظيف

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد، ولمحاربة مشكلة البطالة، ومن أجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات المنفع العام، كالطرق العامة، المباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، وتقوم الدولة باللجوء إلى القروض من اجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للمتعطلين عن العمل، ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع الدخول على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار، بتحويل جزء من الدخول المتحصلة من المشروعات العامة إلى الاستهلاك والاستثمار.

وهكذا نرى أن الدولة تقوم بتغيير سياسة الإنفاق لمواجهة حالتي الكساد والتضخم، ففي فترات الكساد تزيد من إنفاقها وفي حالة التضخم تقلل من نفقاتها لكي تخفف من آثار التضخم على الاقتصاد. [3]

---

(1) أعمر يحياوي، مرجع سابق، ص 86.

(2) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص 42.

(3) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق ،ص ص 306-307

ثانيا–الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل، حيث يرتبط أثر النفقات العامة على الاستهلاك بالأثر على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل المضاعف والمعجل، وسنتناول أثر الإنفاق العمومي من خلال أثر كل من المضاعف والمعجل على حدى. [1]

1– أثر المضاعف

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، ولقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومفاد هذه الفكرة أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة تقدر بما تؤديه هذه الزيادات في الاستثمارات من نفقات متتالية على الاستهلاك، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، حيث قام كينز بدراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار وهو المتغير الأساسي في نظريته، وقد أظهر التطور اللاحق إمكانية استخدام المضاعف بصورة عامة، حيث أنه يتوزع في شكل أجور، فوائد، ريوع وأرباح)، وتؤدي إلى ظهور طبقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص للاستهلاك في كل مرة حتى ينعدم.

ويعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، وعلى الرغم من ارتفاعه في الدول النامية وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعي، وذلك نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجاوب مع هذه الزيادة في الاستهلاك وحتى تعطله نهائيا في بعض الحالات، أما في الدول المتقدمة التي يتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية، يتم التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن الزيادة في النفقات العامة تؤدي (من خلال المضاعف) إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم إلى الزيادة في الناتج الوطني.[2]

2– أثر المعجل

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول – كما رأينا– يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة

(1) إيمان بوعكاز: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصاد، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه 2015/10/29، ص ص 73–74.

(2) نفس المرجع ، ص 74.

إنتاج تلك السلع، وذلك بهدف زيادة الربح وبالتالي يزيد طلبهم على السلع الاستثمارية من: معدات وآلات، من أجل استمرار إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها، كلما زاد الاستثمار زاد حجم الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق بما تحدثه من زيادة في الإنتاج الوطني تؤدي إلى زيادة الاستثمار.[1]

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الإنفاقية للدولة، أدواتها وأهدافها

تسعى السياسة الإنفاقية دوما لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة، فهي من أهم السياسات التي تستخدمها للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات هذه الموازنة وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الإنفاقية والأدوار التي ترتكز عليها ثم بعد ذلك إلى الأهداف التي تسعى لها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإنفاقية

هناك عدة تعاريف السياسة الإنفاقية، سوف نورد بعض هذه التعاريف أهمها:

وعرفت السياسة الإنفاقية بأنها:

« مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير، التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد»[2]

وتعرف أيضا بأنها: « ذلك السلوك المالي للحكومة الذي يكون جوهره الإنفاق العام وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف»[3]

وكذلك تعرف السياسة الإنفاقية بأنها: « تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني»[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها مختلف الأدوات والوسائل التي تتخذها الدولة في تخطيط الإنفاق العام من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول إلى الأهداف المرجوة.

---

(1) محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة مرجع سابق، ص ص 109-110.

(2) محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، 2011، ص 32.

(3) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 133.

(4) نفس المرجع، ص 133.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الإنفاقية

من أهم أدوات السياسة الإنفاقية ما يلي[1]:

الفرع الأول: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام

إن من أبرز الوسائل التي تستخدمها السياسة الإنفاقية هو التأثير في حجم الإنفاق العام سواء بالتخفيض أو بالزيادة.

فحجم الزيادة أو التخفيض يتحدد من خلال الوضعية الاقتصادية للدولة فيمكن أن تكون السياسة الإنفاقية سياسة توسعية أو سياسة انكماشية حسب الطبيعة الاقتصادية للدولة، ولكن لا يمكن لأي دولة أن تتعدى حدود الإنفاق العام لأنه إذا قامت بتجاوز هذه الحدود سوف تنجر عليها آثار سلبية وخيمة، ولكن يمكن أن تكون هناك زيادة لا إرادية للإنفاق العام بسبب أوضاع معينة في الدولة مثل الأزمات والحروب وكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق بشكل غير مخطط له مسبقا.

ومن جهة أخرى لا يمكن للدولة أن تنتهج سياسة إنفاقية انكماشية لفترة طويلة لأن حجم الإنفاق العام في أي دولة لديه حد أدنى لا يمكن لها أن تخترقه وذلك لوجود التزامات إنفاقية يجب أن تقوم بها خصوصا ما يتعلق بالنفقات الاجتماعية بكل أنواعها وغيرها من النفقات الأخرى التي لا يمكن أن تتخلى عنها أو تقلل من حجمها مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها.

الفرع الثاني:إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام

إن الوضعية الاقتصادية للدولة هي التي تحدد كيفية إعادة الهيكلة في البنية الرئيسية للإنفاق العام، وهذا من خلال مراجعة الأولويات الإنفاقية التي تقوم بها الدولة، وفي الغالب ما يتم هيكلة الإنفاق العام على الشكل التالي:

1- نفقات موجهة للخدمات العامة؛

2- نفقات موجهة للأمن والدفاع؛

3- نفقات الخدمات الاجتماعية؛

4- نفقات الشؤون الاقتصادية؛

5- نفقات أخرى.

(1) لحسن دردوري، المرجع السابق، ص ص 133-135.

إن إعادة الهيكلة لا تكون بصفة عشوائية ولكن تكون بشكل ممنهج ومخطط له لكي يمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

ومن أجل أن تتم إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام بشكل صحيح كي يحقق النتائج المرجوة لا بد أن تكون وفق المبادئ التالية:

أولا–انتهاج مبدأ الأولوية:

من خلال توجيه الأموال إلى القطاعات الهامة فإن تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى حفظ الأموال العمومية من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها ويقوم هذا المبدأ على تحليل التكلفة والعائد فالمقارنة بينهما يؤدي إلى اختيار المشاريع والقطاعات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ثانيا– توفير المعلومات المالية:

أي يجب أن تتوفر المعلومات الضرورية عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة عند القيام بإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام، ويجب أن تكون هذه المعلومات معالجة ودقيقة قدر الإمكان لكي تكون قابلة للاستعمال، فهذه المعلومات تساعد على تحقيق المبدأ الأول بحيث يمكن من خلالها القيام بالترتيب وهيكلة النفقات العامة حسب القطاعات.

ثالثا– ضمان تحقيق المردودية للنفقات:

أي يجب أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة سواء كانت مردودية اقتصادية أو اجتماعية ويجب أن تكون جيدة تعكس قيمة الأموال التي أنفقتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الإنفاقية

تتجلى أهداف السياسة الإنفاقية من خلال ما يلي[1]:

الفرع الأول: تلعب السياسة الإنفاقية دور في تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف بمثالية؛

الفرع الثاني :اهتمام المجتمعات المتقدمة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السماح للموازنة العامة بالتقلب وفقا لأوجه الدورة الاقتصادية وذلك للمحافظة على التوازن الاقتصادي؛

الفرع الثالث: تركز السياسة الإنفاقية في الدول من خلال الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية والقطاعات المختلفة من خلال برامج الدعم والمشاركة؛

(1) محمد كمال حسين رجب، مرجع سابق، ص ص 35–36.

الفرع الرابع: تهدف السياسة الإنفاقية إلى تحديد حجم الإنفاق الحكومي، وهناك نظريتان متعارضتان تناولتا هذا الموضوع وهما:

أولا- النظرية الفردية (الكلاسيكية):

نادى أصحاب هذه النظرية أن تكون النفقة محايدة، أي لا يجوز للسياسة الإنفاقية للدولة أن تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وترك المجال مفتوحا للأفراد وجعلهمّ أحرار لزيادة إنتاجهم ورفاهيتهم.

ثانيا- النظرية الجماعية (الاشتراكية):

تتناول هذه النظرية ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياستها الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده وذلك من خلال عدة عوامل منها:

1- استقرار مستوى الأسعار؛

2- نمط مستوى الاستهلاك؛

3- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

إن الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى إنقاص حجم الدين العام أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأثمان من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، أما إذا كان الإنفاق الحكومي موجه إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغييرات هيكلية في الأثمان تختلف عما إذا كان الإنفاق الحكومي موجه لزيادة الاستهلاك يعمل على زيادة الإنتاج في مشروعات التنمية.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل ماهية السياسة الإنفاقية للدولة، فلقد تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للموازنة العامة والنفقات العامة والسياسة الإنفاقية للدولة واستخلصنا ما يلي:

– إن الميزانية العامة للدولة هي أحد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهي تمثل أسلوبا منظما عن الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات العامة بالعديد من الخصائص والتي تميزها عن النفقات الخاصة وإن تقسيمات النفقات العامة تبين لنا الهيكل العام للنفقات العامة بكل أصنافها من جهة وآثار هذه النفقات من جهة أخرى، وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من أهم الظواهر الاقتصادية فمختلف الأسباب الرئيسية لهذا التزايد ولكن لهذه الزيادة حدود معينة تتحكم فيها العديد من العوامل، وأبرزها مستوى النشاط الاقتصادي والذي يلعب دورا كبيرا في تزايد الإنفاق العام.

– إن السياسة الإنفاقية ذات أهمية كبيرة في التأثير على الاقتصاد الكلي وتعتبر الأداة التي تستخدمها الحكومة لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

– السياسة الإنفاقية لها دور في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من خلال ترشيد استخدام الأموال العمومية، وتحقيق أقصى إنتاجية.

الفصل الثاني

تمهيد:

منذ تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية تزايدت معه وتيرة النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى إلى التزايد الكبير في حجم الإنفاق العام مقارنة بحجم نمو الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة للدول، فالدول النامية منذ استقلالها وهي تسعى لتشييد مشاريع تنموية لبناء اقتصادها وهو ما استدعى توفير حجم كبير من الإيرادات للنهوض بهذه المشاريع ومعظم هذه الدول صادراتها تتكون بنسبة كبيرة من المواد الأولية لذلك فتمويل نفقاتها مرهون بأسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية وتذبذب هذه الصادرات يؤدي إلى تناقص إيراداتها العامة وبالتالي الوقوع في عجز مالي يهدد استقرارها الاقتصادي.

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من أبرز الطرق المستعملة في علاج عجز الموازنة العامة للدولة لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول عجز الموازنة.

المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته.

المبحث الأول: عموميات حول عجز الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشكلات، والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول سواء متقدمة أو نامية، وهذا العجز يفسر الاختلال الحاصل بين جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، حتى أصبح هذا العجز يلازمها طوال الوقت، لذلك سعت هذه الدول إلى اتخاذ كل الطرق من أجل معالجة هذا العجز وذلك بواسطة التعرف على العجز وأنواعه وآثاره على الاقتصاد الوطني وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

للتعرف على ماهية العجز في الموازنة العامة، لابد من تحديد دقيق لمفهوم العجز، والبحث عن مقاييس مناسبة تتفق والموضوع المراد قياسه، لذلك سنحاول في هذا عرض مختلف تعاريف العجز في الموازنة العامة وأنواعه .

الفرع الأول: تعريف عجز الموازنة العامة

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة، وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهم هذه المفاهيم ما يلي:

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه« انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة»[1]

ويعرف أيضا بأنه: «زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها في الموازنة العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات العامة مجاراة الزيادة المضطرة في النفقات العامة، وسبب هذه الزيادة هو تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة»[2]

ويعرف العجز الموازني بأنه: «عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها»[3]

---

(1) سليم مجلخ، كمال حمانة، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الأربعون، كانون الأول، 2016، عنابة، ص193.

(2) يسرى مهدي السامرائي، شيماء فاضل محمد، الأهمية النسبية لمصادر تمويل موازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بالعجز الموازنة العامة للمدة (2003-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، العدد21، 2016، بغداد، ص167.

(3) صبرينة كردودي ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص170.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا مفهوم عجز الموازنة العامة، حيث يمكن القول بأنه الحالة التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة أي وجود فائض في النفقات النهائية على الإيرادات النهائية.

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

يمكن التمييز بين عدة أنواع من العجز الموازني أهمها:

أولا- العجز الجاري: وهو صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة، كما يمكن أن يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية. (1)

ثانيا- العجز الأساسي: يتم فيه استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، أي أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليست الحالية من أجل إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.(2)

ثالثا- العجز التشغيلي: ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقص الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين للدولة عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم، هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.(3)

رابعا- العجز الشامل: هو الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.(4)

خامسا- العجز الهيكلي: يكون هذا العجز عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصورة مستمرة، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الحكومية بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد ويشير ذلك إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه، بحيث يصعب حل هذا العجز إذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط، فيمكن أن تضاف عوامل اقتصادية متعددة وبالإمكان التخفيف من هذا العجز الهيكلي من خلال وسيلتين هما:

---

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص ص206،207.

(2) عصام إسماعيل، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد40، العدد4، 2018، اللاذقية، سورية، ص72.

(3) نسرين كزيز، حميدة مختار، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35-(01)، الجلفة، ص227.

(4) حكيمة حليمي، نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017) مجلة البحوث المتقدمة، العدد4، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر، جوان 2018، ص40.

1–تخفيض النفقات العامة ويعني ذلك تخفيض معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي على أن لا يتم ذلك بطريقة عشوائية بل يكون التخفيض على المؤسسات القليلة الإنتاجية والتركيز على المؤسسات ذات الإنتاجية العالية بما يتوافق مع السياسات المالية.

2– زيادة الإيرادات العامة وتعتبر هذه الوسيلة نتيجة حتمية للنتائج الناشئة من تخفيض النفقات العامة، حيث يترتب عن زيادة الإنتاجية والإنفاق الحكومي زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة الجزء المقتطع من الدخل لتغطية الإنفاق العام الذي يكون أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص بسبب الخلل في التنظيم. [1]

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في المذاهب الاقتصادية

لقد اختلفت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وسوف نتناول موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الفكر الاشتراكي والإسلامي.

الفرع الأول: المذهب التقليدي

من بين الركائز الأساسية التي يستند إليها الفكر التقليدي هو مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب التالية[2]:

أولا–اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.

ثانيا– اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

ثالثا– يساهم في نمو الإنفاق الحكومي وذلك من شأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

رابعا– وجود عجز مالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار.

(1) عبد الحسين خليل الغالي، حقي أمين توماس، العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة– مصر حالة دراسية– للمدة 1990–2014، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد21، 2017، ص24.

(2) علي توبين، عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد13، 2015، ص173.

الفرع الثاني: المذهب الكينزي

جاءت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية، حيث اقترح كينز أنه لابد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن وذلك بتطبيقها لسياسات مالية ونقدية، وانه من الضروري توازن الموازنة العامة سنويا ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية(8-10) سنوات، وإن عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج، وعندما يختل التوازن بين الطلب والعرض تحدث البطالة ويمكن القضاء عليها عن طريق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تعويض نقص الطلب الفعال في القطاع الخاص، وذلك بزيادة الإنفاق العام، أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد، بهدف زيادة الطلب الكلي والذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج في المشاريع الاقتصادية داخل الدولة، وعندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فيمكن القضاء عليه عن طريق تحقيق فائض بالإيرادات العامة وذلك بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام.[1]

الفرع الثالث: المذهب النيوكلاسيكي

جاء هذا المذهب بعد انهيار نظام النقد الدولي ففي سنة 1971 تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب فظهرت أزمة الركود التضخمي والتي لم يجد الفكر الكينزي حلا لها، ولقد جاء هذا المذهب من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، ويرتكز على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث يرى بأن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد، فالمذهب النيوكلاسيكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية حيث ترى بأن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظيف الكامل، ولقد نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية، وكذلك ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخوصصة.

ولقد قام النقديون بتوجيه العديد من الانتقادات للكنزيين من أبرزها:

أولا-اختلاف الطرق الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التي تلت تلك الفترة؛

ثانيا- عدم فاعلية السياسات المالية الكينزية في المدى القصير.

(1) عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص70.

وبناءا على هذه الانتقادات بنت هذه المدرسة نظريتها وأفكارها، ولقد تبنى صندوق النقد الدولي أفكار هذه المدرسة واستخدمت من أجل التخفيف من حدة الأزمات الناتجة عن تفاقم عجز الموازنة والبطالة والركود الاقتصادي، فيرى صندوق النقد الدولي أن هذه النظرية بمثابة علاج لعجز الموازنة العامة للدولة واستخدم في ذلك المنهج الانكماشي.[1]

الفرع الرابع: المذهب الاشتراكي

إن الإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والخطة الاقتصادية، فالسلطات العامة في الاقتصاد الاشتراكي هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، وبالتالي نجد أن الإنفاق العام له مكانة وأهمية في الموازنة العامة في الدول الاشتراكية، فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها التوازن الداخلي للموازنة، أما الشكل الأخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية، ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي إلى ضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة، دون إحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية التي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة.[2]

الفرع الخامس: المذهب الإسلامي

تسعى الدولة من خلال المذهب الإسلامي إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، فإن الدولة لن تلجأ في مثل هذه الحالة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز.

ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية فهي لم تتقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما

(1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس، مرجع سبق ذكره، ص ص119،120.

(2) عبد الله حسين أبو القمصان، مرجع سابق، ص72.

خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها.[1]

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل أبرزها سببين رئيسيين، السبب الأول راجع إلى النمو المتزايد للنفقات العامة، أما السبب الثاني فيعود إلى تباطؤ نمو وزيادة الإيرادات العامة وذلك مقارنة بالنفقات العامة.

الفرع الأول: زيادة النفقات العامة

هناك العديد من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة ونمو النفقات العامة ونبرزها فيما يلي[2]:

أولا- توسع مساحة نشاط القطاع العام؛

ثانيا- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية، بسبب التزايد الكبير في معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي؛

ثالثا- زيادة الدعم السلعي والإنتاجي وزيادة الإنفاق العام على الاستهلاك؛

رابعا- اتساع وتزايد نمو العمالة الحكومية حيث زاد عدد الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي، ما أدى إلى زيادة في الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام جراء نمو العمالة الحكومية؛

خامسا- رجوع الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز وذلك كأداة من أدوات تمويل التنمية؛

سادسا- تزايد النفقة العامة جراء تزايد الإنفاق العسكري خصوصا النفقة المخصصة لإستيراد الأسلحة؛

سابعا- زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي يؤدي إلى نمو النفقات العامة.

الفرع الثاني: تراجع الإيرادات العامة للدولة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع وتباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة ما يلي[3]:

أولا- ضعف الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي؛

---

(1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، مرجع سبق ذكره، ص121.

(2)، نفس المرجع، ص ص105،106.

(3) صبرينة كردودي ، مرجع سابق، ص ص180-182.

ثانيا- الاختلال في الهيكل الضريبي؛

ثالثا- جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية؛

رابعا- ضعف الجهاز الإداري؛

خامسا- التهرب الضريبي؛

سادسا- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية؛

سابعا- ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

تتفاوت الآراء بشأن آثار عجز الموازنة العامة ولكن عموما هناك اتفاق على أن أهم الآثار المحتملة والناجمة عن عجز الموازنة هو التضخم وأثر المزاحمة.

الفرع الأول: عجز الموازنة والتضخم

إن عملية خلق النقود العالية القوة تعد من أهم طرق تمويل عجز الموازنة، إذ أنها تشكل مصدرا مهما للإيرادات وهذه الطريقة ذات أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية، فتمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود، وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود، وفي الدول المتقدمة التي يوجد بها أسواق مالية متطورة بدرجة كبيرة فإن "نقدية الدين" لا تتم بطريقة أوتوماتيكية، وإن خلق النقود والمديونية تعد عملية منفصلة لأن الدين العمومي يباع إلى القطاع الخاص بشكل مباشر ما دامت هناك أسواق مالية ذات كفاءة وقادرة على الاستدانة من الخارج لامتصاص الدين المولد من قبل الخزانة، ولكن على الرغم من هذا الانفصال فإن هناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود.

أولا- القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي؛

ثانيا- التضارب الزمني للسياسات الحكومية؛

ثالثا- الضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة.

وفي البلدان النامية فإن التكيف في الإنفاق الحكومي أسرع من التكيف في الإيرادات حتى في حالة إدراك الحكومات الحاجة إلى تقييد الإنفاق خلال فترات التضخم، وعلى العكس في الدول الصناعية فإن الإيرادات بالقيم النقدية تحافظ على مستويات مقارنة بالزيادة في الأسعار، أما في الدول النامية فإن هذه الإيرادات تتباطأ بدرجة ملحوظة وإن هذا الاختلاف ناجم عن انخفاض المرونة الداخلية لنظام الضرائب ولطول فترة التباطؤ في جباية الضرائب في هذه الدول.

رابعا- إن التوسع المالي في معظم الدول النامية ومع وجود نظام أسعار صرف ثابتة، يعتمد بدرجة أكبر على هيكل الجانب الحقيقي من الاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: عجز الموازنة وظاهرة التزاحم المالي

زيادة الإنفاق الحكومي المملوك عن طريق الاقتراض من الجمهور الذي يسبب تراجع إنفاق القطاع الخاص لأغراض الاستهلاك والاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة وكلف الاقتراض في السوق المالية المحلية، أي حدوث تزاحم مالي على الأموال المعدة للاقتراض بين القطاع العام والقطاع الخاص أما في الدول المتقدمة والتي تمتلك أسواق مالية متطورة حيث تستطيع تعويض الديون من الخارج وبالتالي عدم مزاحمة القطاع الخاص.[2]

الفرع الثالث: أثر القروض الخارجية

عندما تقوم الديون بالاقتراض من الخارج فإنه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ومن تم انخفاض القدرة الشرائية للنقود هذا يؤثر على الجهة العمالية والاجتماعية إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لغرض المضاربة، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق أسواق موازية لبيع وشراء العملات الصعبة.[3]

المطلب الخامس: طرق تمويل عجز الموازنة

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني يمكن تقسيمها بشكل عام لمصادر التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي[4]:

(1) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2001، ص ص146-149.

(2) علي توبين، مرجع سابق، ص179.

(3) نفس المرجع، ص179.

(4) علي قردود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي، مرجع سابق، ص201

الفرع الأول: التمويل التقليدي: يتمثل التمويل التقليدي فيما يلي :

أولا- مصادر التمويل الخارجي:

يمكن أن تأخذ شكل منح أو قروض ميسرة، أو اقتراض تجاري ويمكن للمنح أن تكون نقدية أو على شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محليا وتستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع أما القروض فمعدلات فائدتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وإن لها فترة سماح طويلة نسبيا وبطول فترة السداد وهي تخصص لمشاريع معينة، أما القروض التجارية فتمنح من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

ثانيا- مصادر التمويل المحلي:

يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، ويمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

1-اقتراض من المصرف المركزي

إن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، وبالتالي فإن الاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي وليس له تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي.

2-الاقتراض من البنوك التجارية

وذلك عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة، فلن يؤثر هذا التمويل على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية تشبه تلك الممولة من البنك المركزي، وإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية عندما لا يكون للبنوك التجارية احتياطات زائدة سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

3-الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك

وذلك عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص من أجل تغطية العجز، ويؤثر ذلك على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

الفرع الثاني: التمويل غير تقليدي (التضخمي)

يجب التفرقة بين التضخم كظاهرة والتضخم كوسيلة، فالتضخم كظاهرة تنجم عن زيادة التدفقات النقدية عن السلعية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما التضخم كوسيلة فينشأ من الاختلال المالي الذي ينتج عن التوسع في الإصدار النقدي لوسائل النقد المتاحة بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة، وتقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة إلى مبلغ نقدي من خلال الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر تمويل العجز هو المغالاة في قيمة العملة المحلية ما يؤدي إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار، وليكون الإصدار النقدي الجديد فعال لابد أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، إضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فيجب عليها الإصدار بدفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، وإن الإصدار النقدي المتزايد في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي سوف يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية.[1]

الفرع الثالث: أساليب علاج عجز الموازنة العامة: تتمثل أساليب علاج عجز الموازنة العامة فيما يلي[2]:

أولا- رؤية صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة:

وذلك انطلاقا من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) راجع إلى وجود فائض الطلب في الاقتصاد الوطني الذي يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الدخل، الأمر الذي يسبب تضخما ومديونية خارجية، فعندما تفوق الطموحات الإنمائية والاستهلاكية موارد الدولة وعن أخطاء السياسة الاقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ولهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي يتطلب القضاء على هذا الفائض، وأن الفائض في الطلب الكلي المسبب لعجز الموازنة العامة يقابله فائض في عرض النقود، ويمكن القضاء على هذا الفائض من خلال تبني إدارة صارمة للطلب الكلي، يكون عمادها التحكم في المتغيرات المالية والنقدية، ولما كان الإنفاق العام بنوعيه الجاري والاستثماري، يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، فإن خفض العجز بالموازنة العامة للدولة يمثل أهم محاور إدارة الطلب الكلي، ومن هنا يصر الصندوق على ضرورة خفض الإنفاق العام .

(1) علي قرود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي- حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2018، تيسمسيلت، الجزائر، ص ص202،201.

(2) طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 116-117.

أما بخصوص السياسات التي تهدف إلى زيادة أسعار الطاقة وخاصة التي تستخدم لأغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلا عن زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة وتطبيق ما يسمى سياسة استيراد تكلفة الخدمة، تشير رؤية هذا المنهج إلى زيادة الضرائب غير المباشرة وبالتحديد على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية كما يرى الصندوق ضرورة وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام، حتى ولو أدى ذلك إلى الإضرار بالناتج المحلي وإحداث حالة من الكساد، لأنه مؤقت وسرعان ما يزول.

ثانيا- أدوات الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة:

يركز الفكر التنموي على السياسات التي تخص العجز و تحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ويضم الفكر التنموي ستة أدوات في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية وهي:

1- ترشيد وضبط الإنفاق العام؛

2- الترتيب الاقتصادي لأولويات الإنفاق العام؛

3- الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام، وإعادة النظر في أساليب تحقيق أهداف الإنفاق العام، وخاصة سياسات الدعم للأنشطة الإنتاجية وربطه بمعايير أداء ضمن برنامج تنموي يعمل على رفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية؛

4- السيطرة والإدارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته؛

5- العمل على تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم وإصلاح الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية؛

6-العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة موارده.

المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته

واجهت معظم دول العالم في منتصف وأواخر الثمانينات من هذا القرن الميلادي، أزمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة، وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، وظهور حالات عجز في موازنات الدول وفي موازين المدفوعات لها، وانعكاسات العجز السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك الدول، ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام مركزا على موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي

وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسات مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيده، ومحاربة التبذير والإقلال منه والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة على وجوه الإنفاق المختلفة، بشكل يحقق أكبر استفادة ممكنة من تلك الموارد.

المطلب الأول: ترشيد الإنفاق العام (متطلبات، مقومات، أهداف)

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من ابرز الطرق المستعملة في تخفيض وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، لذلك تقوم هذه الأخيرة عند مواجهتها لعجز حاد في موازنتها إلى ترشيد نفقاتها للتخفيف من حدته، لذلك سوف نقوم بالتطرق إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام، متطلبات ترشيد الإنفاق العام، أهداف ترشيد الإنفاق العام ومقومات ترشيد الإنفاق العام.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

لترشيد الإنفاق العام تعريفات عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي:

يعرف ترشيد الانفاق العام بأنه:« الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الانفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (الفرد العادي، المنظمات الخاصة، الحكومات) وأن الإنفاق العام وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية على نحو يحقق أفضل الاستخدامات وأثرها مردودا وفاعلية وإشباعا للحاجات العامة».[1]

تعريف آخر: لقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحديثة ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام فهو يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها في الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفاعلية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات من خلال حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة، وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص مع استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع، وبذلك فإن الهدف الرئيسي من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المحدودة باستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن[2]، ويأخذ أيضا اصطلاح ترشيد الإنفاق معناه اصطلاح الرشد بمعناه الاقتصادي والذي يعني

(1) صبرينة كردودي ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص244.

(2) طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 11ديسمبر2016، ص101.

التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يمليه العقل ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة[1].

أما الدكتور محمد عمر أبو دوح فيرى بأن ترشيد الإنفاق العام يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها يساهم في تعظيم رفاهية المجتمع [2].

كما ذكر محمد شاكر عصفور بأن ترشيد الإنفاق العام يتضمن ضبط النفقات العامة وإحكام الرقابة عليها ، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ، وتلاقي النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة .

ذكره محمد بن علي رضي الله عنه بأنه التدبير في المعيشة والعفة إلى جانب الصبر وعرفه المارودي بأنه تسيير المال مع حسن التقدير وإصابة التذبير يكون أجدى نفعا من سوء التبذير وفساد التقدير[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن ترشيد الإنفاق العام هو عبارة عن آلية تسعى من خلاله الدولة بضبط المال العام وترشيد الإنفاق عن طريق التحكم بميزانيتها من أجل تحقيق حاجيات المواطنين والمجتمع ككل وضمان تحسين الظروف اقتصاديا واجتماعيا.

الفرع الثاني: متطلبات ترشيد الإنفاق العام

يمكن تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام ومتطلباته فيما يلي[4]:

أولا- وضع الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصيغة مستمرة مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

ثانيا- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام يعني برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر؛

ثالثا- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أحسن البرامج قدرة وذلك لتحقيق أهداف المجتمع.

رابعا- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف؛

خامسا- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف، أي على دور كل من الدولة والقطاع الخاص؛

سادسا- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدة التنفيذ على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية؛

---

(1) سالمي ياسين، المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي، طالب دكتوراه، جامعة الجزائر3، ص239.

(2) محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 259.

(3) صبرينة كردودي، المرجع السابق، ص145.

(4) محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق،ص ص104-105.

سابعا- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ على ما سبق تخطيطه، شرط أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز؛

ثامنا- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة).

الفرع الثالث: أهداف ترشيد الإنفاق العام

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى ما يلي[1]:

أولا- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة؛

ثانيا- تحسين طرق الإنتاج الحالية، وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية؛

ثالثا- خفض عجز الموازنة والسيطرة على التضخم والمديونية وتجنب مخاطرهما؛

رابعا- مراجعة هيكلية للمصروفات وذلك بتقليص حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة؛

خامسا- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام؛

سادسا- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

الفرع الرابع: مقومات ترشيد الإنفاق الحكومي

يقصد بمقومات ترشيد الإنفاق العناصر والأدوات التي يرتكز عليها أسلوبه وذلك في ضوء مجموعة التعليمات الواضحة التي ترتبط هذه العناصر ببعضها البعض ومن أهم هذه المقومات ما يلي[2]:

أولا- دقة إعداد تقديرات بنود الموازنة الحكومية: يتطلب عنصر الدقة إتباع منهج التقدير والتقسيم الموضوعي لأوجه الأنشطة المحتملة ووضعها في إطار تنظيمي جيد بحيث يمكن قياس هذه الأنشطة قبل تخصيص الاعتمادات المالية.

ثانيا- تحديد البعد الاختصاصي للإدارة المالية:

1- وجود تنظيم محاسبي يعتمد على نظم التكاليف مع وجود تنظيم إداري يتيح استخدام محاسبة المسؤولية؛

2- ربط تنظيم المحاسبة باستحقاق النفقة أكثر من النفقة ذاتها؛

3- تطوير النماذج والمستندات والحسابات الحكومية؛

4- ربط أوجه الإنفاق العام بوحدات النشاط المختلفة؛

5- استخدم نظم الرقابة المستخدمة في منظمات الأعمال؛

6- موازنة قيمة المخرجات بتكلفة المدخلات.

---

(1) شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2010-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012، ص 89.

(2) طارق قدوري، مرجع سابق، ص ص 126-128.

ثالثا- رفع كفاءة وفعالية عناصر الإنفاق: ويتطلب رفع فعالية وكفاءة عناصر الإنفاق من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل تكلفة ويتوقف ذلك على طريقة استخدام الأموال استئصال جذور الإسراف واختيار أفضل بدائل استخدام الموارد المحدودة وأيضا على مدى القدرة والدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ أي قرار.

رابعا- تحقيق اتجاه نحو نوعية الخدمة أكثر من طبيعة النفقة:

1- إنجاز وحدة الخدمة في إطار تنظيمي مبني على نوعية النشاط وفئات المتعاملين والمستفيدين من الخدمة وأماكن ومواقيت العمل؛

2- تحديد قوة العاملين في ضوء حجم العمل ومن خلال المقررات الوظيفية المستندة إلى معدلات أداء واقعية؛

3- تطوير طرق العمل وإجراءاته كحذف المتكرر ودمج المتشابه واستحداث المطلوب؛

4- تقييم إنجاز الخدمة في ضوء مقاييس النفع العام كطرق ومواعيد تقديمها.

خامسا- تحديد قواعد وطرق القياس المحاسبي:

1- التعبير الكمي؛

2- عدم التحيز في القياس؛

3- البعد عن الاجتهاد في إعداد التقديرات المطلوبة؛

- تحديد جدوى القياس في إطار علاقة التكلفة بالعائد.

المطلب الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام إجراءاته وآلياته

إن ترشيد الإنفاق العام يحتاج إلى وضع خطة متكاملة تشمل على تحديد أهداف وأولويات المجتمع ثم القيام بالإنفاق وفقا للخطة الموضوعة، مع ممارسة الرقابة المالية الفاعلة قبل وأثناء وبعد تنفيذ برامج الإنفاق العام ومن أجل ذلك قمنا في هذا المطلب بدراسة ضوابط أو مبادئ ترشيد الإنفاق العام وأهم إجراءاته، كما قمنا بدراسة آليات ترشيد الإنفاق العام.

الفرع الأول: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

ويقصد بها مبادئ ترشيد الإنفاق العام وهي مجموعة من الوسائل والمعايير التي على الأجهزة العامة أن تنتهجها وتنفذها من أجل تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الإنفاق وأهم هذه الضوابط [1]:

أولا- أن تكون الغاية والهدف من النفقات العامة تحقيق نفع عام يعني عدم صرفها من أجل تحقيق المصالح الخاصة أو مصالح بعض الجماعات؛

ثانيا- تحديد أولويات الإنفاق العام حسب درجة الأهمية بالنسبة للخدمات المراد تقديمها فتعبيد الطرقات وإنجازها أولى ببناء ملعب كرة قدم وبناء سدود مياه الشرب أولى ببناء مسابح للسباحة وإنجاز قنوات الصرف الصحي

(1) حميدة مختار، كزيز نسرين، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص 115-116.

أولى من استيراد أدوات ترفيهية طبعا وهذا لا يعني أن ملعب كرة القدم ومسابح السباحة والألعاب عديمة الفائدة ولكنها تعتبر أقل أهمية وفائدة من تعبيد الطرقات وبناء السدود وإنجاز قنوات الصرف؛

ثالثا- عدم إعطاء الأهمية للنفقات غير المنتجة التي تكون إنتاجيتها ومرد وديتها ضعيفة والابتعاد عنها قدر الإمكان ومثال ذلك المسجد الأعظم في الجزائر العاصمة الذي يعتبر ثالث أكبر مسجد في العالم فهو يعتبر إهدار وتبذير للمال العام في حين أنه توجد مئات المساجد في العاصمة أي تكفي الناس لإقامة الصلوات فيها؛

رابعا- ضرورة توزيع النفقات العامة توزيع عادل بين مختلف مناطق الدولة من أجل تحقيق التنمية واستفادة جميع السكان وليس فئة خاصة أو منطقة محدودة؛

خامسا- يجب الاقتصاد في النفقات العامة حتى لا يتم إهدار وتبديد المال العام فنجد بعض صور الإسراف والتبذير التي ترتكبها الهيئات العامة خاصة في دول العالم الثالث وهي دول فقيرة وهذا التبذير والإسراف يمكن تجنبه أو الحد منه بإجراءات بسيطة وهي:

1- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بتكاليف مثل هذه الخدمات في الدول الأخرى، بالرغم من تقارب مستويات المعيشة والأجور ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة وتضخم التكاليف ومثال ذلك الطريق السيار شرق غرب في الجزائر الذي كلف الدولة ملايير المليارات من أجل إنجازه في حين تجده في بعض الدول كلفهم أقل بكثير مما كلف دولة الجزائر وأيضا نجد كثرة اللجوء إلى الرشاوي والعمولات؛

2- غياب التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة التي تقوم بتأدية خدمات مشتركة وهذا راجع إلى عدم وجود خطط تنمية متكاملة أو سبب إهمال وتجاهل المسؤولين عند قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم؛

ومثال ذلك عند إتمام تعبيد الطريق قيام شركات توزيع الكهرباء أو المياه أو الهاتف بالقيام بالحفر من جديد لمد شبكاتها مما يؤدي إلى تحميل مصاريف أو أعباء إضافية؛

3- تشغيل الإدارات العامة لعمال وموظفين أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة إليها مما يؤدي إلى تبديد المال العام في صورة مرتبات ومستلزمات تشغيل (مكاتب، سيارات، مكيفات) لا تقدم فائدة للمجتمع،

4- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي والبعثات الدبلوماسية الغير ضرورية ونفقات سفر الوفود الرسمية للخارج يؤدي إلى خروج عملات صعبة قد يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها.

5- ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق العام وذلك بالتأكيد من صرف النفقات في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح.

الفرع الثاني: إجراءات ووسائل ترشيد الإنفاق الحكومي

يمكن تقسيم الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول لترشيد الإنفاق ولمواجهة انخفاض الإيرادات إلى قسمين[1]:

أولا- إجراءات ووسائل قصيرة الأجل:

(1) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008، ص ص 399-401.

تحدث هذه الإجراءات بشكل فوري في حالة انخفاض طارئ في الإيرادات وعند حدوث عجز كبير في الموازنة ولها عدة أشكال وهي:

1- تجميد التوظيف؛

2- تخفيض المكافآت والمصاريف والمزايا الممنوحة للموظفين؛

3- عدم شراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث؛

4- تخفيض في بعض المصاريف التشغيلية مثل مصاريف الحفلات والضيافات، والموارد والمستلزمات، مصاريف الهاتف، الكهرباء، والماء؛

5- التقليل من نفقات ومصاريف الصيانة للأجهزة الحكومية؛

6- تجميد المشاريع الجديدة؛

7- يجب على الوزارات عدم تجاوز الإعتمادات المسموح بصرفها خلال المدة المحددة الموجودة في الميزانية العامة؛

8- تخفيض شامل للنفقات العامة الموجودة في الموازنة العامة وتطبق على جميع الوزارات والمصالح الحكومية؛

9- تشكيل لجان في الوزارات والهيئات الحكومية من أجل تحديد بنود الإنفاق التي يمكن تخفيضها.

ثانيا- الإجراءات والوسائل الطويلة الأجل: يتم تنفيذ هذه الإجراءات خلال عدة سنوات ولها عدة أشكال وهي:

1- الجانب المالي: ويشمل على الإجراءات المالية التي تعتمدها الحكومة في الرقابة على النفقات وتفصيل ذلك كما يلي[1]:

أ- الرواتب والبدلات والأجور: ويكون الترشيد كما يلي:

- قيام الحكومة بإلغاء الوظائف الشاغرة أي الزائدة عن حاجة العمل؛
- إعادة توزيع الوظائف والموظفين بين الأجهزة الحكومية؛
- تخفيض المزايا المالية التي تصرف على العاملين؛
- التقليل من البعثات والتربصات والدورات التكوينية التي تعقد في الخارج؛
- التقليل من اليد العاملة وذلك باستعمال الوسائل والآلات الحديثة؛
- تخفيض رواتب العاملين في مختلف القطاعات الحكومية.

ب- نفقات تشغيلية:

- تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الأجهزة الحكومية؛
- رفع العمر الزمني والاقتصادي لاستخدام السيارات والأجهزة والآلات؛
- تخفيض الإعانات والمساعدات الداخلية والخارجية؛
- التقليل من نفقات إقامة المعارض الدولية والملتقيات والمهرجانات.

(1) محمد شاكر عصفور، المرجع السابق، ص 401-404.

ج- نفقات التشغيل والصيانة: ويتمثل في قيام الدولة بأعمال التشغيل والصيانة والنظافة بدل أن تقوم بها الشركات الخاصة من أجل التقليل من مصاريف ونفقات الصيانة.

د- المشاريع: ويشمل

- ضرورة إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة والتي تقدم عائد مالي مرتفع وأقل تكلفة؛
- تنفيذ المشاريع الهامة جدا وتأجيل المشاريع التي لها أهمية أقل؛
- الاستغناء عن الديكورات والإكسسوارات والزخارف في المشاريع التي تكلف الدولة مبالغ ضخمة؛
- إعطاء بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي التي تحقق إيرادات للدولة إلى القطاع الخاص لتنفيذها؛
- إجراء رقابة فعالة دورية وشاملة للبرامج والمشاريع الحكومية.

2- الجانب الإداري: ويتضمن إصلاحات إدارية من أجل تطوير الجهاز الإداري ليكون فعالا وكفؤا ليساهم في ترشيد الإنفاق العام ويشمل هذا الجانب

أ- تطوير ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة الحكومية؛

ب- إعادة هيكلة وتحديث الأجهزة الحكومية والهياكل التنظيمية لها؛

ج- تطوير إجراءات ونماذج وأجهزة العمل.

3- الجانب القانوني: ويتمثل ذلك في إجراء تعديلات على القوانين وإعطاء تعليمات من أجل المساهمة في ترشيد الإنفاق ويشمل هذا الجانب

أ- تطوير أنظمة الرقابة المالية وأساليبها؛

ب- تطوير أنظمة الشراء والتخزين الحكومي؛

ج- تطوير وتحديث أنظمة وتعليمات الموازنة العامة .

4- الجانب الإعلامي: ويتضمن استخدام وسائل الإعلام من أجل التنبيه والتوعية على عدم التبذير والإسراف في النفقات وما ينجر عنه من خسائر وأضرار على الاقتصاد الوطني وتوعية الموظفين والمواطنين على ترشيد الإنفاق.

الفرع الثالث: آليات ترشيد الإنفاق العام

هذه الآليات مستمدة من ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن مساهمات صندوق النقد الدولي في مبادرة المعايير والمواثيق ويقدم مجموعة من المبادئ والممارسات، ويستند الميثاق إلى المبادئ الأربعة التالية[1]:

(1) عياش بلعاطل، سميحة نوي ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، /12/11 مارس 2013، ص 16-17.

أولا- وضوح الأدوار والمسؤوليات: وهو أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة وبسيطة ومعلنة للجمهور أي من حقه الإطلاع عليها، وأيضا أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في جانب المالية العامة محددة بوضوح.

ثانيا- علانية عمليات الموازنة: وهو أن يتم إعداد الموازنة العامة وفقا لجدول زمني أو رزنامة ثابتة وأن تسترشد بالأهداف الموضوعة والمحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة ولكي تنفذ الميزانية ومتابعتها والإفصاح بنتائجها على أكمل وجه يجب إتباع إجراءات وقواعد لذلك.

ثالثا- إتاحة المعلومات للإطلاع العام: ينبغي على الدولة تزويد الجمهور بمعلومات عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية وعن أهم المخاطر التي تتربص بها، كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب.

رابعا- ضمانات موضوعية: بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية.

المطلب الثالث: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام، الأساليب الحديثة آثاره وأهم مجالاته

لتحقيق الأهداف المرجوة ومن أجل الوصول إلى عملية ترشيد الإنفاق العام ونجاحها يجب أن تكون مبنية على ركائز ضرورية وقوية، لهذا تطرقنا في هذا المطلب إلى أهم ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام والأساليب الحديثة في إدارة النفقات وأهم آثار ترشيد الإنفاق الحكومي وأهم مجالاته.

الفرع الأول: ركائز نجاح ترشيد الإنفاق العام

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها وهي كالتالي[1]:

أولا- ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: لا بد من توفير بيئة مالية ملائمة من أجل ضمان ونجاح عملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة والتي توفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة الفعالة على موارد الدولة سواء أثناء الصرف أو التحصيل، وأيضا فتح الحرية والسماح لجميع أطياف المجتمع في تخطيط ورسم سياسات الدولة وتوجيه النفقات،يؤدي ذلك إلى المساهمة في ترشيد الإنفاق العام.

ثانيا- إرادة سياسية قوية: تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يتسبب عنه ظهور حساسية بين فئات ذات مصالح متعارضة، وعليه فإذا كانت الحكومة قوية سوف تسيطر على هذه التحديات ويعد ضروري لإكمال عملية الترشيد مما يؤدي إلى نجاح هذه العملية.

ثالثا- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في المقابل عدم وجود جهاز إداري كفء يتولى الإشراف والتسيير على مختلف الهيئات والمرافق العامة ينتج عنه عدم نجاح عملية

(1) شعبان فرج، مرجع سابق، ص ص 92-94.

ترشيد الإنفاق العام ونجد هذا الوضع بكثرة في الدول النامية ومثال ذلك: وجود ضعف كبير في الدولة في تحصيل الإيرادات العامة.

رابعا- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:

ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة يتحقق بوجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع وكذلك وجود شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به، فيؤدي إلى نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.

خامسا- توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: يساعد في التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته ويمكن من تقييم كل عملية وأيضا التزام الحكومة بنشر نتائج نشاطها وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به وبالتالي يؤدي إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد.

_سادسا- الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع، فقيام الدولة بالتوسع في المشاريع العامة من قبلها يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وتفاقم المديونية وقد أثبتت التجارب والدراسات خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بالإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشاريع التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص سوف يكون حريصا على المال، من أجل تحقيق أكثر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فيحدث هناك اختلاس وتبذير المال العام، مما يرفع في تكلفة إنجاز المشروع، ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق، لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط وحدود من أجل ضمان ونجاح عملية الترشيد.

الفرع الثاني: الأساليب الحديثة في إدارة النفقات العامة

عندما تقوم الهيئات التشريعية بين الموازنة العامة تصبح تقديرات الإنفاق مخصصة بتفويض وذلك من أجل تنفيذ نشاطات معينة والحدود المفروضة على تلك النشاطات ويمكن أن تكون المخصصات عامة أو محددة أو مزيجا منهما، فإذا كانت عامة فتعني الهيئة التشريعية بممارسة رقابة على السياسات ويمنح الرئيس التنفيذي صلاحية التصرف في إدارة وتشغيل برامج الحكومة ونشاطاتها، تقوم الهيئة التشريعية بدراسة الموازنة وتقوم بإجراء تغيرات فيها إذا كانت ضرورية وتقوم بتقدير المخصصات وذلك حسب بنود ومبدأ هدف الإنفاق ويمكن أن يشمل تقرير تقديم الموازنة معلومات إضافية عن المدخلات وحتى بيانات حول الأداء والبرامج، لكنها تستعمل فقط لدعم طلبات هدف الإنفاق ومن أهم مميزات مفهوم هدف الإنفاق ما يلي[1]:

أولا- سهولة إعداده وفهمه؛

ثانيا- إعداد الموازنة بحسب المؤسسة وأهداف الإنفاق تتناسب إلى حد كبير مع نماذج محاسبة المسؤولية؛

ثالثا- يسهل مراقبة المحاسبة أثناء عملية تنفيذ الموازنة؛

رابعا- يمكن استخدام البيانات خلال فترة من السنوات لإجراء المقارنات؛

(1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر، تونس، مرجع سابق، ص ص 143-144.

خامسا- يتميز بأن معظم البرامج تسير في معظم النفقات التي لا يمكن تجنبها وتستند القرارات السنوية إلى التغيرات في البرامج؛

سادسا- استخدامه لا يحول دون إتمام بيانات هدف الإنفاق ببيانات التخطيط والتقسيم المترافقة عموما مع مفاهيم أخرى للموازنة.

الفرع الثالث: آثار ترشيد الإنفاق الحكومي

تؤثر سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأنها تعتمد بشكل أساسي على النفقات العامة، والنفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على المجالين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وذلك نظرا لما تحدثه من آثار اقتصادية في حجم الإنتاج الوطني، وفي طريقة توزيعه، وفي الاستهلاك والادخار والاستثمار ومن الواضح أن مفهوم ترشيد الإنفاق العام يتضمن أحكام الرقابة على النفقات العامة وتلاقي التبذير والنفقات غير الضرورية وبالتالي تخفيض النفقات بشكل عام وتعمد الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إتباع سياسة الإنفاق على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فإذا كانت الحالة السائدة هي حالة ازدهار اقتصادي (حيث تزيد الإيرادات العامة)، فإن تخفيض النفقات العامة (الناتج عن ترشيد الإنفاق العام) من شأنه أن يخفف من حدة الازدهار، ومن ارتفاع الأسعار ومن أعراض التضخم (بشكل عام).

كما أنه يؤدي إلى حصول فائض مالي في الموازنة العامة، يحول إلى الاحتياطي العام للدولة، لتتم الاستفادة منه (في المستقبل) عند حلول سنوات الكساد الاقتصادي والأزمات (عندما تقل الإيرادات العامة) ولذا يمكن القول أن آثار إيجابية بشكل عام.

أما بخصوص حالة الكساد الاقتصادي (حيث تقل الإيرادات العامة) فإن سياسة ترشيد الإنفاق العام، قد تكون لها آثار إيجابية، وآثار سلبية، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في إحكام الرقابة على النفقات، وفي القضاء على التبذير والمحافظة على الأموال العامة في تحقيق استفادة أكبر من الإمكانيات المالية المتوفرة للدولة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية التي قد تنشأ عن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (في حالة الكساد الاقتصادي) فقد تؤدي سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي (السياسة الصارمة، سياسة التقشف) إلى تخفيض في أعداد الموظفين مما يؤثر بشكل سلبي على العمالة في البلاد، فتزايد أعداد العاطلين عن العمل، كما يؤدي إلى تخفيض الإعانات على المواد الأساسية مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة، في المجتمع، وقد تؤدي إلى تخفيض المشاريع الائتمانية مما يؤثر على زيادة الدخل الوطني، وعلى النمو الاقتصادي في البلاد بشكل عام[1]

(1) محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص 405-406.

الفرع الرابع: أهم مجالات ترشيد الإنفاق العام

هناك العديد من البنود التي تمسها عملية ترشيد الإنفاق العام نذكرها بإيجاز فيما يلي[1]:

أولا- مجال الخدمات العامة: يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية السائدة في كل دولة إلا أنه يمكن التأكيد ضمن ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات على الاقتصاد في نفقة الخدمات ما أمكن مع تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة ومثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص.

ثانيا- مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية: كقاعدة عامة يمكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق والحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام تعترضه بعض العقبات في حالة المشروعات العامة.

ثالثا- مجال الأشغال العامة الإنشائية: تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستقوم بتنفيذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر هذه المشروعات تعظيما للنفع العام بالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من المشروعات التي تتزاحم فيما بينها للحصول على حصة من هذه الموارد، إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها للمفاضلة بينها واختيار البعض منها، وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام.

(1)عيسى براق ، أنيسة بركان ، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر، تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، ص 121.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية لعجز الموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق العام ومتطلباته واستخلصنا ما يلي:

– يختلف مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة عبر المدارس الاقتصادية بحيث لاحظنا أن المدارس الاقتصادية لم تكن على درجة واحدة من الاتفاق والاختلاف، فالمدرسة الكلاسيكية لا ترى أهمية لخلق عجز في الموازنة العامة أما كينز فدعا إلى تجاوز أفكار المدرسة الكلاسيكية ونادى بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي وتبني العجز المقصود، أما المدرسة الكلاسيكية الحديثة فقد جمعت بين أفكار المدرسة الكلاسيكية الرافضة لعجز الموازنة وأفكار المدرسة الكينزية التي تدعو إلى خلق العجز في الموازنة العامة للدولة، كل هذه المدارس تنطوي تحت لواء الاقتصاد الرأسمالي أما الفكر الاشتراكي فيجبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أوسع نطاق باعتبار الدولة التي تقوم بتنظيم الإنتاج وتوزيع الدخل القومي وبالتالي يمكن لها أن تقترض من أجل سد العجز في الموازنة العامة.

– إن ترشيد الإنفاق الحكومي يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها والعمل على زيادة فعالية الإنفاق العام والذي يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها والعمل على زيادة فاعلية الإنفاق العام بالشكل الذي يضمن للدولة تحقيق العديد من الأهداف.

الفصل الثالث

تمهيد:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، وتسعى الجزائر من خلال سياستها المالية إلى تحقيق نوع من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية، لكن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتغيرات والتذبذبات التي يشهدها السوق العالمي.

ويعتبر موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدولة وبسبب حصول عجوزات كبيرة في موازنتها العامة، لدى أصبح من الضروري ترشيد الإنفاق الحكومي واتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق ذلك وإتباع سياسات مالية متوازنة تدعو ضبط الإنفاق وترشيده.

ولقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات للحد من آثار تذبذبات أسعار النفط، والذي حددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

وأصبحت الجزائر تعيق أزمة مديونية حقيقية هو أن خدمات ديونها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة في حصيلة إيراداتها من السلع والخدمات وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل وإرادتها من السلع والخدمات الضرورية هذا إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ومن أجل تجنب الاستدانة الخارجية، وتجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية، ضمان تغطية نفقات الدولة الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية اعتمدت الجزائر على أسلوب جديد للتمويل يعرف بالتمويل الغير تقليدي.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: تقييم سياسات معالجة العجز الهيكلي في الجزائر.

المبحث الأول: النفقات العامة في الجزائر.

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامّة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها.

المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر.

تهتم السياسة المالية بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي في المحورين المتعلقين بالنفقات والايرادات من اجل التوظيف الكامل للموارد وتحقيق ثبات واستقرار الأسعار، وعليه تعتبر السياسة المالية محورا رئيسيا في التحليل الاقتصادي لدور الدولة في الاقتصاد .

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

لقد تعددت تعاريف السياسة المالية وفيما يلي يمكن إيراد بعض منها:

تعرّف السياسة المالية بأنّها «مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معيّنة ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامّة للدولة»[1].

وتعرّف أيضا بأنّها «سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية، والضرائب والاقتراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الأسعار وما إلى ذلك»[2].

وتعرّف السياسة المالية بأنّها «الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة العامة للدولة»[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأنّ السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أنّ السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معيّنة.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تتمثل اهذاف السياسية فيما يلي:

أولا– تحقيق الاستقرار الاقتصادي[4]؛

---

(1) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص118.

(2)William A, Mcachern, Economics, College division, South–Western Publishing, cincinnati Ohio, 1994, p.87.

(3)Leopold von Thadden, "Active Monetary policy, passive Fiscal policy and the value of public Debt: Some Fuether Montarist Arithmetic", Economic Research Centre of the Deutsche Bunde sbank, Discussion paper 12/03, june2003, p.65.

(4) لخضر بن عطا الله، «السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي»، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس، ص177.

ثانيا– تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات[1]؛

ثالثا– تحقيق التنمية الاقتصادية[2].

الفرع الثالث: أنواع السياسة المالية

تتجلى أنواع السياسة المالية فيما يلي:

أولا–السياسة المالية التوسعية (التمويل بالعجز):

أي أنّ العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ويعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ في نموه، وللخروج من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية وذلك من خلال:

1– زيادة مستوى الإنفاق العام: من خلال زيادة مشتريات الدولة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) أو عن طريق زيادة المداخيل التي يحصل عليها الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وبدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج بالمؤسسات، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف وبالتالي علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام[3].

2– تخفيض الضرائب: تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو منح إعفاءات ضريبية للمواطنين وبالتالي زيادة الدخل التصرفي لأنّ الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معيّنة قد تمّ تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار.

3– وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا، أي زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات، بما يخدم الاقتصاد في إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي، من أجل الخروج من حالة الكساد[4].

ثانيا– السياسة المالية الانكماشية (التمويل بالفائض):

يوجد عدّة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية [5]:

1– زيادة الإيرادات الضريبية: يستخدم هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، هدفه امتصاص القوة الشرائية للأفراد، ويمكن لهذا الأسلوب أن لا يكون له أثر إلاّ إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن فئة الدخول المتدنية هي المتأثرة بهذه الزيادة في الإيرادات.

---

(1) نور الدين عبد القادر، بلحاج فراجي، «تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017»، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد 5، العدد01، مارس2018، ص205.

(2) داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011–2012، ص100.

(3) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثامنة، 2006، ص327.

(4) محمد بن البارا، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2016–2017، ص87.

(5) سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010–2011، ص15.

2- التوسع في إصدار القروض العامّة: أي أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ويكون ذلك الاقتراض اختياريا أو إجباريا.

3- الحد من الائتمان المصرفي: وذلك من خلال سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وذلك من أجل التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

الفرع الرابع: وظائف السياسة المالية

تتمثل وظائف السياسة المالية فيما يلي [1]:

أولا- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، أي التشغيل الكامل لها، فلا يمكن لأي عنصر إنتاجي أن يبقى معطل مما يؤدي إلى استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة؛

ثانيا- المحافظة على قيمة النقود عن طريق الإجراءات المالية وبالتالي استقرار المستوى العام للأسعار؛

ثالثا- إعادة توزيع الدخل والثروة؛

رابعا- المحافظة على مستوى الدخول والعمل على زيادتها؛

خامسا- تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الخامس: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية

في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في إنتاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001-2014 وتمثلت في

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

وجه هذا البرنامج إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل...، يمكن تقسيم هذا البرنامج إلى أربع قطاعات رئيسية هي[2]:

(1) طارق الحاج، مرجع سابق، ص201.

(2) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبعة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص252.

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	٪40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	٪38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	٪12.4
دعم الإصلاحات	30	15			45	٪8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	٪100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص252.

من خلال هذا الجدول يتضح أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلافا ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.1٪ من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204.2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38.8٪ من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حاز على أعلى نسبة 12.4٪ و8.6٪ على التوالي والهدف منها ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

1- خصائصه: هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها هذا البرنامج يمكن إيجازها كالتالي [1]:

أ- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال؛

ب- لا يمكن اعتبار هذا البرنامج مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات على اعتبار الجزائر تخلت نهائيا على الاقتصاد الموجه والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي؛

ج- إن نجاح البرنامج هو مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي و قطاع الطاقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام؛

د- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر.

2- أهدافه: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تنشيط الطلب الكلي.

(1) نبيل بوفليح، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص ص 103-104.

ب- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ج- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ثانيا- برنامج دعم النمو 2005-2009:

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو فيها جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دولار أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة قطاعات هي[1]:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو:

القطاع	حجم النفقات المخصصة لكل قطاع	النسبة
أقطاع الخدمات العمومية الإدارية	790.4	٪20.8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600.4	٪15.8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862.6	٪22.7
دعم القطاع الاقتصادي	577.6	٪15.2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	٪25.5
المجموع	3800	٪100

المصدر: محمد سعودي، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية المدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص200.

من خلال هذا الجدول يتضح أن الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج إلى التركيز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، حيث خصص له غلافا قدره 969 مليار دج أي ما يعادل 25.5٪من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 862.6 مليار دج نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ,اما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد خصص لها غلاف مالي قدره 790.4 مليار دج وترمي الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جميع القطاعات (البريد، المواصلات، العدالة...) ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

(1) محمد سعودي، أثر برنامج النمو والتنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة ولاية المدية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، 2007، ص200.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

هو برنامج خاص بالفترة 2010-2014 للاستثمارات العمومية تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء ويتدرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية [1] خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

إن البرنامج الخماسي هو أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي تتضمنها، ويهدف البرنامج عموما إلى[2]:

1- استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار

الجدول (03): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو:

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية - السكن - التربية، التعليم العالي، التكوين - الصحة - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات	9696 3700 1898 619 1800 1679	٪45.7
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	٪39.5
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية - الفلاحة والتنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3150 1000 2000 150	٪16.05

(1) محمد سعودي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص147.

(2) كمدي باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق غرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التحليل الاقتصادي: جامعة الجزائر3، 2010، ص76.

المجموع	**21214**	**100٪**

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب بناء على مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي.

قطاع الطاقة، الشباب، والرياضة، الثقافة، المجاهدين، التضامن الوطني.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن هذا البرنامج يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلافا ماليا قدره 9696 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45.5٪ من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح تطور الإيرادات والنفقات من خلال هذه الفترة فيما يلي:

الجدول رقم (04): تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية للفترة 2000-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
النفقات العمومية	1187.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2428.5	3108.5
الإيرادات العمومية	1587.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3939.8	3687.8
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
النفقات العمومية	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6980.2	1795.42
الإيرادات العمومية	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5719	1318.609

SOURCE :Banque Algérie, Rapport Annuel (2000-2014) Ministre Des Finances 2015.

عرفت النفقات العمومية تزايد بشكل كبير بحيث ارتفعت من 1187.1 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 6980.2 سنة 2014 وهذا بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى وسائل مادية وبشرية ومالية لتعاود الانخفاض مرة أخرى وهذا راجع إلى الصدمة النفطية التي ألقت بضلالها على هياكل الاقتصاد الجزائري.

في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة أيضا، بحيث ارتفعت من 1587.1 سنة 2000 لتصل إلى 6339.3 سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث انتقلت من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى

111.04 دولار للبرميل سنة 2012، إلا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية في السنوات الاخيرة لانخفاض حصيلة الايرادات من قطاع المحروقات، ويمكن توضيح تطورات أسعار النفط في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور أسعار النفط للفترة 2000-2014:

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	
أسعار البترول	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
أسعار البترول	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	109.08	100.2

SOURCE :Banque Algérie, Rapport Annuel (2000-2014)

رابعا- رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019:

1-مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، لأنه برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره، 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...ويهدف إلى:

أ- إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

ب- تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛

ج- استحداث مناصب شغل؛

د- استهداف بلوغ نسبة نمو 7٪ مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

هـ- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

و- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛

ز- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

ح - العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص[1].

وفي هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[2]:

(1) حميد أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص ص 268-269.

(2) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب اتصال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد وتحفيزه، متاح على: http : // iefpedia.com/arab/wp تاريخ الاطلاع 2019/04/21 ص، ص 10-12.

2- برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65 مليار دولار): الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب.

3- المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020): الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70٪) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، ولكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

الجدول رقم (06): تطور النفقات العمومية والإيرادات العمومية خلال الفترة من (2010-2019):

الوحدة: (ألف دج)

السنوات	النفقات العمومية	الإيرادات العمومية
2010	5860860823	3.081.500000
2011	6618426634	2.992.400.000
2012	7428667056	3.455.650.000
2013	6879821144	3.820.000.000
2014	7656166576	4.218.180.000
2015	8858063424	4.684.650.000
2016	7984180243	4.747.430.000
2017	6883215581	5.635.514.000
2018	8627778258	6.714.265.000
2019	8557158478	6.507.907.648.3

المصدر: من إعداد الطالبة و الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للفترة من (2010-2019)

الشكل رقم(03): تطور النفقات العمومية والايرادات العمومية خلال الفترة 2010–2019

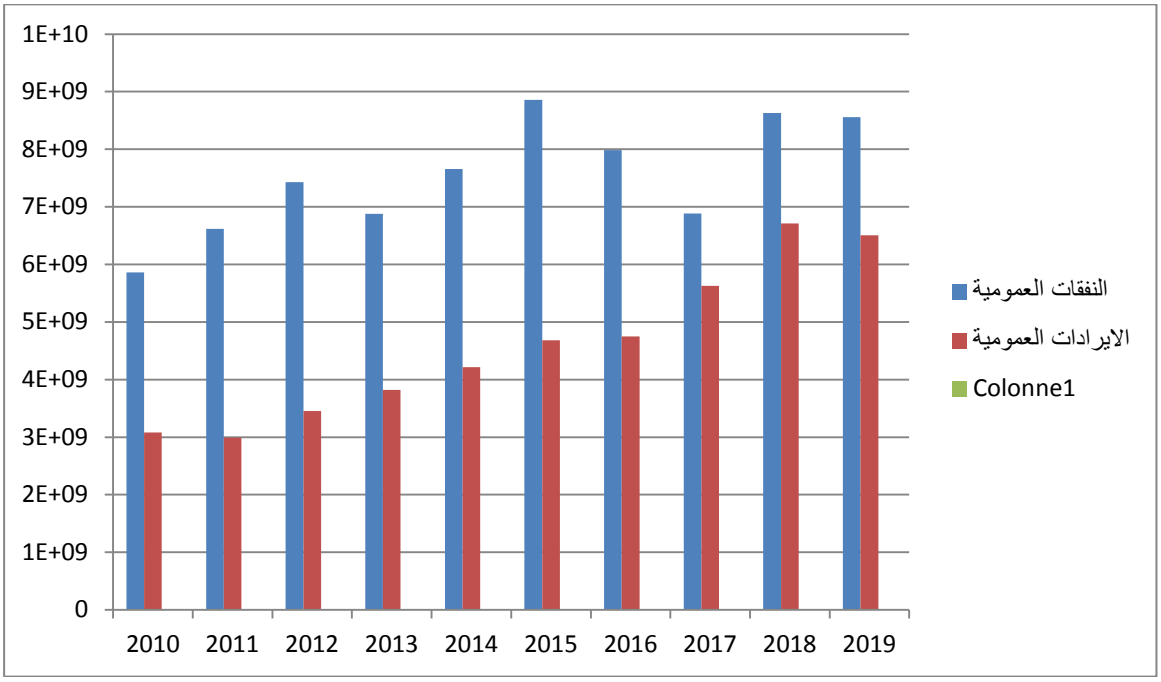

المصدر: من إعداد الطالبة و الطالب بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في النفقات العمومية سنة 2010 حيث بلغت 5860860823 ألف دج بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد، وبرنامج دعم النمو الذي يركز بشكل كبير على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي يتضمن إطلاق مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة هي أيضا مرتفعة حيث بلغت 3.081.500.000 الف دج وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول، وتشجيع الاستثمار، تشجيع القروض للشباب بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي.

أما في سنة 2011 فنلاحظ أن النفقات العمومية لازالت في حالة زيادة حيث بلغت 6618426634 ألف دج ويعود ذلك لإتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العامة فقد حدث لها انخفاض طفيف حيث بلغت 2.992.400.000 ألف دج وها بسبب ارتفاع أسعار البترول وتشجيع الاستثمار وتشجيع القروض للشباب بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي، وإن الانخفاض الطفيف في الإيرادات العامة لم يؤثر على أسعار البترول حيث بقيت في حالة ارتفاع.

وكذلك الحال في سنة 2012 فقد سجلنا ارتفاع في النفقات العمومية حيث بلغت 7428667056 ألف دج وهذا بسبب البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برنامج دعم النمو، إلى برنامج تطوير النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العمومية فهي أيضا مرتفعة حيث بلغت 3.445.650.000 ألف دج، وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول، وتشجيع الاستثمار وتشجيع القروض للشباب بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي.

نلاحظ في سنة 2013 انخفاض في النفقات العمومية حيث بلغت 6879821144 ألف دج وهذا بسبب انخفاض طفيف في أسعار البترول، بالإضافة إلى البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برنامج دعم النمو إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي أما حصيلة الإيرادات العامة فقد بلغت 3820.000.000 ألف دج وهي حالة زيادة مستمرة وهذا يعود إلى تشجيع الاستثمار، تشجيع القروض للشباب بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي.

أما في سنة 2014 فنلاحظ عودة النفقات العمومية للارتفاع حيث بلغت 7656166576 ألف دج، وهذا بسبب عودة أسعار البترول للارتفاع وإتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العامة فهي في زيادة مستمرة حيث بلغت 4218180.000 ألف دج وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول، وتشجيع الاستثمار، تشجيع القروض للشباب، بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي.

ونلاحظ في سنة 2015 أن النفقات العامة في حالة ارتفاع حيث بلغت 8858063424 ألف دج وهذا بسبب إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العامة فهي في حالة ارتفاع حيث بلغت 4.684.650.000 ألف دج وهذا بسبب تشجيع الاستثمار، تشجيع القروض للشباب، بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي وارتفاع أسعار البترول.

أما في سنة 2016 فنلاحظ انخفاض في النفقات العمومية حيث بلغت 7.984.180.243 ألف دج مقارنة بنسبة 2015 وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط، واعتماد الجزائر للمخطط الخماسي للتنمية (2015–2019)، وأيضا بسبب سياسات التقشف أو الحوكمة التي انتهجتها الحكومة، أما حصيلة الإيرادات العمومية فهي مرتفعة حيث بلغت 7.747.430.000 ألف دج ويعود ذلك إلى تشجيع الاستثمار، تشجيع القروض للشباب وتحسين النظام الجبائي.

ونلاحظ في سنة 2017 عودة الانخفاض في النفقات العمومية حيث بلغت 6.883.215.581 ألف دج مقارنة بسنة 2016 وذلك بسبب الرفع في الضرائب والرسوم حيث ارتفع الرسم على القيمة المضافة بداية من جانفي 2017 من 17٪ إلى 19٪ (المعدل العادي) ومن 7٪ إلى 9٪ (المعدل المنخفض)، واعتماد الجزائر للمخطط الخماسي للتنمية (2015–2019)، أما حصيلة الإيرادات العمومية فقد ارتفعت حيث بلغت 5.635.514.000 ألف دج وذلك بسبب قيام الدولة بالرفع في العديد من الضرائب والرسوم حيث تم الرفع من الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 19٪ (المعدل العادي) ومن 7٪ إلى 9٪ (المعدل المنخفض)، تشجيع الاستثمار، وتشجيع القروض للشباب بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي وارتفاع أسعار البترول.

أمنا في سنة 2018 فنلاحظ ارتفاع النفقات العمومية حيث بلغت 8627778258 ألف دج وذلك بسبب اعتماد الجزائر للمخطط الخماسي للتنمية (2015–2019) بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العمومية فهي في حالة ارتفاع حيث بلغت 6714265000 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول، وتشجيع الاستثمار، وتشجيع القروض للشباب، بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي

وخلال سنة 2019 نلاحظ انخفاض طفيف في النفقات العمومية حيث بلغت 8557158478 ألف دج وهذا بسبب اعتماد الجزائر للمخطط الخماسي للتنمية (2015–2019) بالإضافة إلى برنامجين جديدين أطلقتهما الجزائر من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري وهما: برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء والهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، والمخطط الجديد لتنمية النشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال، أما حصيلة الإيرادات العمومية فقد انخفضت انخفاضا طفيفا حيث بلغت 6.5079076483 ألف دج مقارنة بسنة 2018 ورغم هذا الانخفاض فإننا نسجل ارتفاع في أسعار البترول، وتشجيع الاستثمار، وتشجيع القروض للشباب، بالإضافة إلى تحسين النظام الجبائي.

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

إن الإيرادات العامة تعتبر الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور وتنوع الحاجات العامة.

الفرع الأول: الإيرادات العامة في الجزائر

لقد حدد القانون 17/84 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي[1]: تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

أولا– الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛

ثانيا– مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

ثالثا– التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛

رابعا– الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات؛

خامسا– التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها؛

سادسا– مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛

سابعا– مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛

ثامنا– الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول (أ) وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة بحيث يتكون هذا الجدول من بابين رئيسيين وهما:

1– الموارد الإجبارية؛

2– الموارد الاختيارية.

(1) القانون 17/84 المادة 11، ص1041.

الفرع الثاني: تحليل الإيرادات العامة في الجزائر من (2010–2019)

تتدرج الإيرادات العامة للجزائر –أ– في كل قانون مالية لكل سنة وهنا سنحاول دراسة الإيرادات العامة المدرجة في قوانين المالية لمدة الدراسة أي من 2010 إلى 2019 ومن ثم تحليله والمقارنة بينهم

جدول رقم(07): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2019.

إيرادات الميزانية	المبالغ بالآلاف دج
1– الموارد العادية	
1–1– الإيرادات الجبائية	
201–001– حواصل الضرب المباشرة.....	1.453.911.724.7
201–002– حواصل التسجيل والطابع.....	108.548.222.8
201–003– حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.120.087.480.5
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	503.171.694.8
201–004– حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000
201–005– حواصل الجمارك.....	348.870.663.0
المجموع الفرعي (1)	**3.041.418.091.0**
1–2– الإيرادات العادية	
201–006– حاصل داخل أملاك الدولة.....	29.000.000.0
201–007– الحواصل المختلفة للميزانية.....	123.000.000.0
201–008– الإيرادات النظامية	20.000.0
المجموع الفرعي (2)	**152.020.000.0**
1–3– الإيرادات الأخرى	
الإيرادات الأخرى.....	600.000.000.0
المجموع الفرعي (3)	**600.000.000.0**
مجموع الموارد العادية	**3.793.438.091.0**
2– الجباية البترولية	
201–011– الجباية البترولية.....	2.714.469.557.3
المجموع العام للإيرادات	**6.507.907.648.3**

المصدر:الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في 2018/12/30، المتضمنة قانون المالية لسنة 2019.

الجدول رقم (08) الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010–2019) (الآلاف دينار)

السنوات	الإيرادات
2010	3081.5
2011	2992.4
2012	3455.6
2013	3820.0
2014	4218.1
2015	4684.6
2016	4747.4
2017	5635.5
2018	6714.2
2019	6507.9

المصدر: من إعداد الطالبة و الطالب اعتمادا على الجداول السابقة + الملاحق

الشكل رقم (04): الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010–2019) (الآلاف دينار)

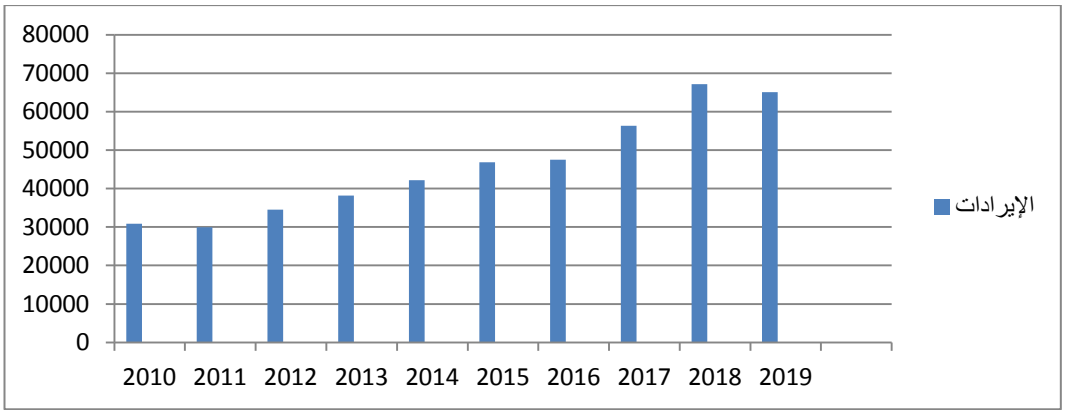

المصدر: من إعداد الطالبة و الطالب اعتمادا على الجداول السابقة + الملاحق

بلغت الإيرادات سنة 2010 مبلغ 3.081.500.000 دج حيث كانت الجباية البترولية في الصدارة من حيث الإيرادات بمبلغ 1.835.800.000 دج وهذا نتيجة للإرتفاع والاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول في السوق العالمي.

أما الجباية العادية فكانت في المرتبة الثانية من حيث الإيرادات بمبلغ 1.245.700.000 دج حيث نلاحظ أن الجزء الأكبر من الجباية العادية يأتي من الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، وحقوق التسجيل والطابع والرسوم الجمركية وغيرها، بمبلغ1.068.500.000 دج، أما فيما يخص الإيرادات العادية المتمثلة في مداخيل أملاك الدولة والحواصل المختلفة للميزانية فكانت تمثل مبلغ 44.700.000 دج أما الإيرادات الأخرى فكانت بمبلغ 132.500.000 دج.

نلاحظ انخفاض الإيرادات سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 بمبلغ 2.992.400.000 دج وهذا الإنخفاض ناتج عن تراجع الجباية البترولية نتيجة لتذبذب أسعار البترول حيث احتلت المرتبة الثانية بمبلغ 1.472.400.000 دج.

أما الجباية العادية احتلت المرتبة الأولى بمبلغ 1.520.000.000 دج حيث نلاحظ دائما أن الإيرادات الجبائية هي التي تأخذ حصة الأسد من حيث مساهمتها في الجباية العادية بمبلغ 1.324.500.000 دج.

ابتداء من سنة 2012 عرفت الإيرادات العامة للدولة تزايدا كبيرا أي من الفترة (2012–2018) بحيث انتقلت من 3.455.650.000 دج سنة 2012 إلى 6.714.265.000 دج سنة 2018 أي تضاعفت بحوالي مرتين خلال 7 سنوات.

نلاحظ أيضا يسطرة الجباية العادية من حيث مساهمتها في الإيرادات العامة حيث نلاحظ تزايدها بشكل كبير حيث انتقلت سنة 2012 بمبلغ 1.894.050.000 دج إلى 3.938.047.000 دج مع تراجعها بعض الشيء سنة 2019 بمبلغ 3.793.438.091 دج ويرجع سبب ارتفاع الجباية العادية بشكل كبير نتيجة للظروف التي تعرفها الدولة الجزائرية جراء لأسعار البترول المتقلبة خاصة مع الانخفاض الحاد في سعر البترول ابتداء من سنة 2014 أين دخلت الجزائر في عجز هيكلي مستمر لازمها طيلة سنوات (2014–2019) وايضا كون مداخيل الدولة الجزائرية تعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة أين تدخلت الحكومة وقامت بالبحث عن حل للأزمة بإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية أين قامت بفرض ضرائب جديدة وزيادة ضرائب أخرى ومثال ذلك انتقال الرسم على القيمة المضافة للمعدل العادي من 17٪ إلى19٪ والمعدل المنخفض من 7٪ إلى 9٪ سنة 2017.

كما نلاحظ أيضا تراجع الجباية البترولية من حيث مساهمتها في الإيرادات بشكل كبير.

أما فيما يخص الإيرادات الجبائية التي تدخل ضمن الجباية العادية فقد نالت حصة الأسد وأخذت الجزء الأكبر من حيث مساهمتها في الجباية العادية، حيث تزايدت بشكل كبير من (2012–2019) حيث انتقلت من مبلغ 1.595.750000 دج سنة 2012 إلى 3.041.418.091 دج سنة 2019.

تليها الإيرادات الأخرى من حيث مساهمتها في الجباية العادية.

أما الإيرادات العادية فهي ضعيفة جدا من حيث التمويل تتراوح ما بين 70000000 دج إلى 150000000 دج.

الفرع الثالث: مساهمة الجبايةا لعادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر

تمثل الجباية عنصرا مهما في الإيرادات العامة في الجزائر والمتمثلة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية، لذا سنحاول معرفة مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة

أولا– مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة:

لقد تزايد اهتمام الجزائر بالجباية البترولية في الآونة الأخيرة باعتبارها مصدرا مهما لتمويل الميزانية العامة ومن ثم تمويل التنمية الاقتصادية ويمكن توضيح مدى مساهمة الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العمومية

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية البترولية	نسبة جباية بترولية من إجمالي الإيرادات
2010	3081500	1835800	59.57
2011	2992400	1472400	49.20
2012	3455650	1561600	45.18
2013	3820000	1615900	42.30
2014	4218180	1577730	37.40
2015	4684650	1722940	36.77
2016	4747430	1682550	35.44
2017	5635514	2200120	39.04
2018	6714265	2776218	41.34
2019	6507907	2714469	41.71

المصدر: من اعداد الطالبة والطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2010–2019)

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الجباية البترولية في انخفاض مستمر خلال هذه الفترة وهذا ناتج لانخفاض في أسعار البترول حيث كانت أعلى نسبة سنة 2010 بـ 59.57٪ لتسجل أدنى نسبة سنة 2016 بـ 35.44٪وهذا نتيجة الانخفاض الحاد لسعر البترول مما أصبحت الجباية البترولية غير قادرة على تمويل الميزانية العامة للدولة ومنه تمويل الإيرادات وأخيرا عدم قدرتها على تغطية جزء من النفقات العامة.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول استعادة الجباية البترولية هيمنتها بعض الشيء وهو ما نلاحظه خلال سنوات 2017، 2018، 2019 حيث بلغت سنة 2019 41.71٪ وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع سعر البترول بعض الشيء.

على الرغم من ارتفاع سعر البترول بعض الشيء إلا أنه يبقى بعيد كل البعد وغير قادر على تفعيل الجباية البترولية وتمويل الميزانية العامة للدولة مما يستدعي على الدولة البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

الشكل رقم (05): نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات

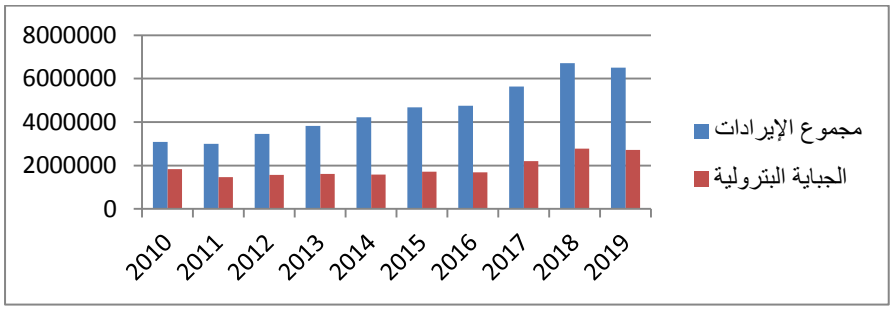

المصدر: من إعداد الطالبة و الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ثانيا – مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة:

نظرا للأزمات المالية المتتالية وانهيار أسعار البترول نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة ترتفع من سنة إلى سنة أخرى وهذا ما نلمسه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية العادية	نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات
2010	3081500	1245700	40.42
2011	2992400	1520000	50.79
2012	3455650	1894050	54.81
2013	3820000	2204100	57.69
2014	4218180	2640450	62.59
2015	4684650	2961710	63.22
2016	4747430	3064880	64.55
2017	5635514	3435394	60.95
2018	6714265	3938047	58.65
2019	6507907	3793438	58.28

المصدر: من اعداد الطالبة والطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2010–2019)

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية العادية لإيرادات الميزانية ترتفع من سنة لأخرى، بنسب متفاوتة حيث نجد أنها في سنة 2010 لم تكن تمثل سوى 40٪ لترتفع سنة 2016 إلى 64٪ وهذا راجع إلى الانهيارات والانخفاضات المتتالية التي شهدتها أسعار البترول خاصة مع أزمة انهيار أسعار البترول التي شهدتها منظمة الأوبيك مع أواخر سنة 2014، وهذا ما ويوجب على الدولة البحث عن مصادر للإيرادات ما عدا الجباية البترولية من أجل تفادي الوقوع في أزمة 1986، وهذا الارتفاع في الجباية العادية راجع للسياسة المنتهجة من طرف الدولة الرامية لتشجيع الجباية العادية باعتبارها أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن نسبة تغطية الجباية العادية لإيرادات الميزانية تراجعت وانخفضت في السنوات الأخيرة أي سنوات 2017 و2018 و2019 بنسب 60.95٪، 58.65٪ و58.28٪ على التوالي وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع وانتعاش أسعار البترول بعض الشيء إلا أن الجباية العادية مازالت في الصدارة وتحتل المرتبة الأولى أي أن الجباية العادية احلت مكان الجباية البترولية.

ثالثا – مقارنة بين الجباية العادية والجباية البترولية:

رغم سيطرة الجباية البترولية في السنوات الماضية أي من سنة (2000 إلى 2010) والتي كانت دائما هي التي تمثل أكبر حصة لها من مجمل إيرادات الميزانية، لكنها لم تبق كذلك فقد انخفضت خاصة في السنوات الأخيرة، مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول، وأزمة 2014 والعجز الهيكلي الذي ظهر في الميزانية العامة واستمر إلى غاية يومنا هذا لتحل محلها

الجباية العادية التي كانت منخفضة وارتفعت بفعل انخفاض الجباية البترولية كما لا ننسى مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية بنسبة كبيرة خاصة بعد الإصلاحات المطبقة على النظام الجبائي، حيث ساهمت في زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية من الضرائب وفاقت الجباية البترولية في بعض السنوات خاصة سنة 2016 أين وصلت إلى 64٪ من مجمل الإيرادات.

ولهذا تسعى الحكومة حاليا إلى العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لأن هذه الأخيرة تعتبر مورد غير دائم وقابل للنفاذ في أي لحظة مما ينعكس سلبا على الميزانية العامة خاصة وعلى الاقتصاد الجزائري عامة، وهذا لن يتم إلا عن طريق مكافحة التهرب الضريبي ووجود رقابة جبائية فعالة وترشيد الإنفاق العام عن طريق أشكال الفساد من هدر المال العام، الرشوة، وتبييض الأموال.

ومن أسباب تغلب الجباية العادية على الجباية البترولية

1- ارتفاع عائدات أرباح المؤسسات الكبرى (الأكثر من 2000 مؤسسة) ، حيث سجلت قيمة إضافية بلغت 72.8 مليار دينار خلال أشهر من سنة 2016 فقط أي بنسبة ارتفاع 14٪ مقارنة بنفس الفترة من 2015 محققة نسبة تنفيذ 122٪.

2- ارتفاع عائدات الضرائب بدخول مستثمرين في النشاط، بارتفاع محسوس، وهذا بعد أن تم استنفاذ المزايا الضريبية، ما سمح بتحقيق عائدات ضريبية خارج المحروقات، حسب مديرية الضرائب.

3- تحصيل مليارات الدينارات (حسب وزير المالية الأسبق بن خالفة ولم يحدد القيمة المالية لهذه الأموال) بفضل برنامج الامتثال الضريبي الطوعي، حيث كان من بين أهداف هذا البرنامج هو تحويل أموال السوق الموازية إلى البنوك، حيث تم الشروع في هذا البرنامج منذ منتصف أوت 2015، ومن أهم الإجراءات الجبائية لقانون المالية لسنة 2017 نجد ما يلي: [1]

إجراءات تتعلق بالرسم على القيمة المضافة: رفع نسبة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمعدل العادي من 17٪ إلى 19٪ والمعدل المخفض من 7٪ إلى 9٪.

4- رفع معدل الرسم الداخلي على الاستهلاك: التبغ الأسود من 1.040 دج إلى 1.240 دج/كغ، وبالنسبة للسيارات التي تزيد سعة أسطوانتها عن 2000 سم^3 من 20٪ إلى 30٪.

رسم المرور للكحول والخمور: زيادة بـ 10٪.

رفع الرسم على المنتجات البترولية للوقود: 1 دج بالنسبة للغاز أويل/ 3ج بالنسبة لأنواع البنزين الثلاثة.

رفع معدل الرسم المطبق على التعبئة المسبقة (الهاتف) مهما كان نوعها من 5٪ إلى 7٪.

تأسيس رسم خاص على عقود الإنتاج أو الإشهار لصالح المنتجات غير المصنعة محليا 10٪ من القيمة الإجمالية للعقد

تأسيس حق طابع خاص إجراءات تسريع عملية استخراج جوازات السفر خلال مدة أقصاه 5 أيام إلى رسم خاص تحدد قيمته كما يلي: 25.000 دج لدفتر يتكون من 48 صفحة صادر خلال 5 أيام بناء على طلب المواطن,60.000 دج لدفتر يتكون من 48 صفحة صادر خلال 5 ايام بناء على طلب المواطن .

5- تخضع عملية تجديد بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية جراء الضياع أو السرقة إلى طابع قدره 1000 دج.

(1) المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين بلاغ. الجمهور حول أهم الإجراءات الجبائية لقانون المالية 2017، الجزائر، 2017.

6- إخضاع فوائض القيمة المتنازل عنها للعقارات المبنية وغير المبنية إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل قدره: 5٪ محررة من الضريبة.

7- إعادة تنظيم الجباية المطبقة على المداخيل العقارية المتأتية من الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المستأجرة كما يلي:

7٪ محررة من الضريبة بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي، 15٪ محررة من الضريبة المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال الإيجاري أو المهني.

المطلب الثالث: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة إحدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، وتقسم الدفعات العامة في الجزائر إلى قسمين هما:

نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (21/90)[1]، حيث نصت على ما يأتي «الميزانية هي الوثيقة التي تقدم للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال) وترخص بها»

الفرع الأول: نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، ومهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) [2] القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي: وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية: وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وهي نفقات خاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم).

(1) القانون (21/90)، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 1990/08/15، الجريدة الرسمية رقم 35.

(2) القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية رقم 28.

الجدول رقم (11): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير للفترة 2010–2019 حسب كل دائرة وزارية

الوحدة: دج

السنوات / الفوائد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رئاسة الجمهورية	7.526.016.000	8.329.601.000	12.577.574.000	9.305.494.000	9.422.733.000	8.387.854.000	7.904.677.000	7.825.999.000	7.859.006.000	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	1.799.832.000	1.774.314.000	2.447.889.000	3.363.645.000	2.712.507.000	3.618.099.000	3.437.925.000	4.508.933.000	4.458.622.000	4.497.060.000
الدفاع الوطني	421.726.569.000	516.638.000.000	723.123.173.000	825.860.800.000	955.926.000.000	1.047.926.000.000	1.118.297.000.000	1.118.297.000.000	1.118.297.000.000	1.230.000.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	387.178.344.000	419.486.622.000	622.260.318.000	566.450.318.000	540.708.651.000	549.809.342.000	426.127.386.000	394.260.754.000	–	–
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	–	–	–	–	–	–	–	–	425.576.433.000	418.409.273.000
الشؤون الخارجية	30.408.280.000	28.363.652.000	29.716.600.000	30.383.812.000	30.617.909.000	31.196.709.000	–	–	35.216.850.000	38.066.300.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	–	–	–	–	–	–	30.573.877.000	35.216.220.000	–	–
الشؤون المغاربية الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	–	–	–	–	–	–	للبيان	للبيان	–	–
العدل	45.384.455.000	49.815.764.000	75.487.291.000	68.308.083.000	72.365.637.000	74.707.836.000	73.431.991.000	72.671.000.000	74.543.069.000	75.862.145.000
المالية	49.044.731.000	58.371.770.000	104.196.257.000	81.376.609.000	87.551.455.000	92.615.093.000	95.399.378.000	87.513.834.000	86.823.922.000	86.980.203.000
الطاقة	–	–	–	–	–	44.010.067.000	44.793.741.000	44.157.846.000	50.806.569.000	50.800.596.000
الصناعة والمناجم	–	–	–	–	–	7.314.058.000	5.349.818.000	4.617.498.000	4.612.355.000	4.727.613.000
الطاقة والمناجم	26.368.795.000	30.416.135.000	31.783.386.000	36.273.458.000	41.050.228.000	–	–	–	–	–
الموارد المائية	7.845.277.000	11.111.443.000	50.291.662.000	41.056.640.000	38.922.265.000	21.144.492.000	–	–	14.099.310.000	14.145.239.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	2.038.802.000	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	–	4.135.439.000	4.395.874.000	4.149.500.000	–	–	–	–	–	–
التجارة	10.538.816.000	12.361.594.000	22.189.764.000	23.114.603.000	23.801.125.000	24.276.345.000	20.527.754.000	19.511.320.000	19.979.062.000	18.378.207.000
الفلاحة والتنمية الريفية	115.991.244.000	115.907.074.000	242.383.415.000	215.686.294.000	233.232.749.000	255.101.097.000	–	–	–	–
الفلاحة والتنمية الريفية	–	–	–	–	–	–	254.253.914.000	212.797.631.000	211.814.118.000	235.295.108.000

والصيد البحري										
الموارد المائية والبيئة	–	–	–	–	–	–	–	17.616.679.000	16.183.538.000	–	–
النقل	19.345.233.000	28.874.103.000	28.387.232.000	20.022.340.000	13.148.714.000	12.549.139.000	11.218.880.000	–	–	–
الأشغال العمومية والنقل	–	–	–	–	–	–	–	27.425.215.000	25.984.720.000	49.959.375.000
الأشغال العمومية	5.547.020.000	6.912.595.000	12.342.022.000	9.923.617.000	19.405.864.000	19.930.760.000	19.085.089.000	–	–	–
التربية الوطنية	390.566.167.000	569.317.554.000	544.383.508.000	628.664.041.000	696.810.413.000	746.643.907.000	764.052.396.000	746.261.385.000	709.558.540.000	709.558.540.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000	961.428.000	961.428.000	–	–	–	–	–	–	–
التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	–	–	–	–	4.452.530.000	–	–	–	–	–
المجاهدين	145.404.843.000	169.614.694.000	191.635.982.000	221.050.281.000	241.274.980.000	252.333.450.000	248.645.702.000	245.943.029.000	225.169.592.000	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.497.089.000	16.096.937.000	29.630.963.000	23.302.271.000	24.260.117.000	26.500.459.000	26.033.177.000	25.375.735.000	25.244.314.000	25.284.704.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.784.069.000	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التهيئة العمرانية والبيئة	–	3.266.759.000	3.407.118.000	–	2.405.141.000	2.550.261.000	–	–	–	–
التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	–	–	–	2.711.530.000	–	–	–	–	–	–
التهيئة العمرانية السياحية والصناعية والتقليدية	–	–	–	–	–	–	4.117.881.000	3.622.324.000	–	–
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	92.935.939.000	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السكن والعمران والمدينة	–	–	–	–	19.449.647.000	22.600.480.000	21.302.786.000	17.658.533.000	16.624.426.000	16.281.000.000
السكن والعمران	10.675.181.000	13.181.921.000	18.204.576.000	15.513.582.000	–	–	–	–	–	–
الاتصال	7.567.720.000	7.120.012.000	10.739.311.000	11.813.725.000	18.630.359.000	18.871.461.000	19.369.240.000	18.698.935.000	20.702.804.000	21.008.144.000
السياحة والصناعة التقليدية	–	3.922.419.000	4.289.735.000	2.710.849.000	3.007.737.000	3.429.022.000	–	–	3.157.141.000	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000	227.859.541.000	404.945.348.000	306.925.642.000	365.946.753.000	381.972.062.000	379.407.269.000	389.073.747.000	392.163.373	398.970.409.000
العمل والتشغيل	70.770.822.000	76.058.041.000	186.100.734.000	276.503.735.000	274.291.555.000	234.8882.131.000	226.484.929.000	151.442.004.000	154.011.680.000	153.695.039.000

والضمان الاجتماعي										
العلاقات مع البرلمان	194.649.000	241.660.000	228.806.000	269.375.000	277.547.000	276.609.000	243.408.000	235.083.000	229.880.000	231.760.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000	212.830.565.000	277.173.918.000	264.582.513.000	270.742.002.000	300.333.642.000	312.145.998.000	310.791.629.000	313.336.878.000	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000	38.328.953.000	49.132.325.000	47.635.070.000	49.491.196.000	50.803.924.000	50.379.263.000	48.304.358.000	46.840.000.000	47.840.500.000
الثقافة	21.630.130.000	22.913.218.000	19.618.095.000	21.604.452.000	25.233.155.000	25.789.795.000	19.056.672.000	16.005.614.000	15.272.000.000	2.312.296.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة	–	–	–	–	–	–	–	–	2.344.644.000	2.312.296.000
البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال	2.023.203.000	2.899.636.000	3.927.269.000	3.308.384.000	3.680.186.000	3.985.130.000	3.875.224.000	2.432.269.000	–	–
الشباب والرياضة	20.304.072.000	28.280.209.000	36.141.213.000	34.352.001.000	36.791.134.000	–	37.181.458.000	34.554.477.000	35.273.000.000	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	–	–	–	154.122.325.000	135.822.044.000	131.653.688.000	118.830.888.000	70.904.217.000	67.379.794.000	67.385.008.000
التضامن الوطني والأسرة	–	109.466.698.000	165.845.327.000	–	–	–	–	–	–	–
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000	1.811.565.000	2.647.204.000	2.230.922.000	2.323.410.000	2.404.748.000	–	–	–	–
البيئة والطاقات المتجددة	–	–	–	–	–	–	–	–	2.136.204.000	2.136.204.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.776.342.000	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الشباب	–	–	–	–	–	14.158.870.000	–	–	–	–
الرياضة	–	–	–	–	–	26.282.691.000	–	–	–	–
المجموع الفرعي	2.313.350.013000	2.796.717.597000	3.910.595.317000	3.952.575.911000	4.243.755.743000	4.436.059.221.000	4.359.144.400.000	4.126.290.127.000	4.109.479.306.000	4.276.292.448.000
التكاليف المشتركة	524.694.810.000	637.589.037.000	697.655.158000	383.038.573.000	470.696.623.000	536.219.273.000	448.187.600.000	465.551.834.000	474.982.927.000	678.184.088.000
المجموع العام	2.837.999.823.000	3.434.306.634.000	4.608.250.475.000	4.335.614.484.000	4.714.452.366.000	4.972.278.494.000	4.807.332.000.000	4.591.841.961.000	4.584.462.233.000	4.954.476.536.000

المصدر: من اعداد الطالبة والطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية المتضمنة لقوانين المالية للفترة من 2010–2019.

الجدول رقم (12): ميزانية التسيير للجزائر خلال الفترة (2010–2019)

السنوات	ميزانية التسيير (مليار دج)
2010	2837.9
2011	3434.3
2012	4608.2
2013	4335.6
2014	4714.4
2015	4972.2
2016	4807.3
2017	4591.8
2018	4584.4
2019	4954.4

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق

الشكل رقم (06): ميزانية التسيير للجزائر خلال الفترة (2010–2019):

الوحدة: مليار دج

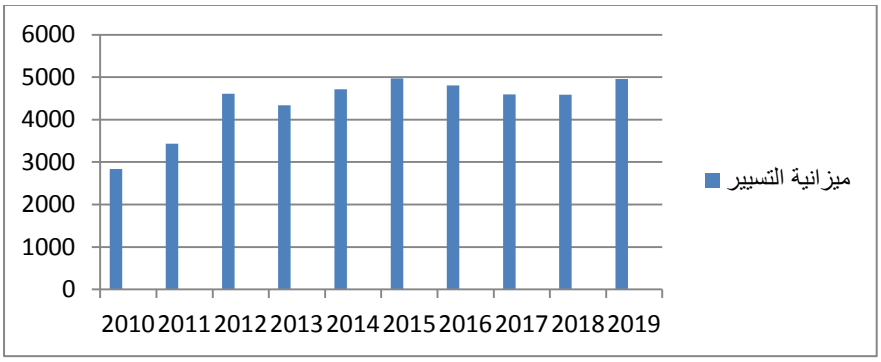

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول يتبن الاختلاف والتباين في توزيع نفقات التسيير بين الدوائر الوزارية من سنة إلى أخرى، حيث حققت وزارة الدفاع الوطني أكبر قيمة للنفقات، حيث نلاحظ ارتفاع في نفقات التسيير خلال سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، حيث بلغت ما قيمته على التوالي: 421.726.569.000 دج، 515.638.000.000 دج،723.123.173.000دج، 825.860.800.000 دج، 955.926.000.000 دج، 1047.926.000.000 دج، أما في سنوات 2016، 2017، 2018، فقد حدث ثبات في نفقات التسيير حيث بلغت ما قيمته 1118.297.000.000 دج، وفي سنة 2019 ارتفعت مرة أخرى حيث حققت ما قيمته 1230.000.000.000 دج.

كما حققت التربية الوطنية قيم مرتفعة في نفقات التسيير حيث بلغت خلال سنتي 2010، 2011 ما قيمته على التوالي 390.566.167.000 دج، 569.317.554.000 دج، أما في سنة 2012 فقد انخفضت لتبلغ ما قيمته 544.383.508.000 دج، ليرتفع مرة في سنوات 2013، 2014، 2015، 2016 لتبلغ ما قيمته على التوالي:

628.664.041.000 دج، 696.810.413.000 دج، 746.643.907.000دج، 764.052.396.000 دج، أما في سنتي 2017، 2018 فقد حدث انخفاض في نفقات التسيير مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت على التوالي: 746.261.385.000 دج، 709.558.540.000دج مع بقائها ثابتة في سنة 2019 بمبلغ 709.558.540.000دج، كما حققت الداخلية والجماعات المحلية قيم مرتفعة في نفقات التسيير سنة 2010، 2011، 2012 حيث بلغت على التوالي 387.187.344.000دج، 419.486.622.000دج، 622.260.318.000دج، كما سجلت انخفاض خلال سنتي 2013 و2014 بلغت نفقات التسيير على التوالي 566.450.318.000دج،540.708.651.000 دج أما في سنة 2015 فقد حدث ارتفاع بلغت قيمة النفقات فيها 549.809.342.000دج، وفي سنتي 2016، 2017 فقد انخفضت فيها حيث بلغت على التوالي 426.127.386.000دج، 349.260.754.000دج.

كما أن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حققت قيم مرتفعة في نفقات التسيير حيث نلاحظ انه خلال سنة 2010, 2011, 2012 كانت في حالة حيث بلغت على التوالي 195.011.838.000دج، 227.859.541.000دج، 404.945.348.000دج، وفي سنة 2013 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت ما قيمته 306.925.642.000دج، وفي سنتي 2014 , 2015 ارتفعت نفقات التسيير مرة اخرى حيث بلغت على التوالي 365.946.753.000دج، 381.972.062.000دج، أما في سنة 2016 حدث لها انخفاض حيث بلغت 379.407.269.000دج، وقد ارتفعت مرة أخرى في سنوات 2017، 2018، 2019 حيث حققت على التوالي 389.073.747.000دج، 392.163.373.000دج، 398.970.409.000دج.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهي أيضا حققت ارتفاع في قيم نفقات التسيير حيث حققت في سنوات 2010، 2011، 2012، على التوالي ما قيمته 173.483.802.000دج، 212.830.565.000دج، 277.173.918.000دج، أما في سنة 2013 فقد حدث لها انخفاض حيث بلغت 264.582.513.000دج، لترتفع مرة أخرى في سنوات 2014، 2015، 2016 ما قيمته على التوالي: 270.742.002.000دج، 300.333.642.000دج، 312.145.998.000دج، لتنخفض مرة أخرى سنة 2017 حيث بلغت 310.791.629.000دج، أما سنتي 2018، 2019 فقد عادت للارتفاع حيث بلغت ما قيمته على التوالي 313.336.878.000دج، 317.336.878.000دج.

أما وزارة المجاهدين فهي الأخرى حققت ارتفاع في قيم نفقات التسيير حيث حققت في سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي ما قيمته: 145.404.843.000دج، 169.614.694.000دج، 191.635.982.000دج، 221.050.281.000دج،241.274.980.000دج، 252.333.450.000دج، أما في سنوات 2016، 2017، 2018، 2019 فقد حدث انخفاض في نفقات التسيير حيث بلغت على التوالي 248.645.702.000دج، 245.943.029.000دج، 225.169.592.000دج، 224.959.977.000دج.

حققت وزارة السياحة والصناعة التقليدية أقل قيم للنفقات من بين نفقات التسيير، حيث بلغت سنتي 2011، 2012، ما قيمته على التوالي .3922.419.000دج، 4289.735.000دج، أما في سنة 2013 فقد حدث لها انخفاض حيث بلغت

2710.849.000دج، لترتفع مرة أخرى في سنتي 2014، 2015 حيث بلغت ما قيمته على التوالي 3007.737.000دج، 3.429.022.000دج، لتنخفض مرة أخرى سنة 2018 بحيث أصبحت 3157.141.000دج، أما في سنة 2019 فقد ارتفعت نفقات التسيير حيث بلغت 3.202.041.000دج.

وحققت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أقل قيم للنفقات حيث بلغت في سنوات 2010، 2011، 2012، ما قيمته على التوالي 2.023.203.000دج، 2.899.636.000دج، 3.927.269.000دج، أما في سنة 2013 فقد انخفضت لتبلغ 3.308.384.000دج، لترتفع مرة أخرى في سنتي 2014، 2015 حيث بلغت على التوالي 3680.186.000دج، 3985.130.000دج، أما في سنتي2016، 2017 فقد حدث لها انخفاض حيث بلغت على التوالي 3875.224.000دج، 2432.269.000دج، وحققت مصالح الوزير الأول أقل قيم للنفقات من نفقات التسيير ففي سنة 2010 بلغت 1.799.832.000دج، لتنخفض في سنة 2011، حيث بلغت ما قيمته 1774.314.000دج، أما في سنتي 2012، 2013، فقد ارتفعت نفقات التسيير لتبلغ ما قيمته على التوالي 2447.889.000 دج، 3.363.645.000 دج، وفي سنة 2014 انخفضت لتبلغ .2.712.507.000دج، لترتفع مرة أخرى في سنة 2015 حيث بلغت 3.618.099.000 دج، أما في سنة 2016 فقد حدث لها انخفاض لتبلغ 3.437.925.000 دج، وفي سنة 2017 ارتفعت نفقات التسيير لتحقق ما قيمته 4508.933.000 دج،اما في سنة 2018 فقد انخفضت لتبلغ قيمة 4458.622.000 دج, لترتفع مرة أخرى سنة 2019 حيث حققت ما قيمته 4497.060.000دج.

وقد حققت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية أقل قيم للنفقات من نفقات التسيير ففي سنوات 2010، 2011، 2012، بلغت ما قيمته على التوالي 1482.697.000 دج، 1.811.565.000 دج، 2.647.204.000 دج، وفي سنة 2013 انخفضت لتبلغ ما قيمته 2.230.922.000 دج، أما في سنتي 2014، 2015 فقد حدث ارتفاع في نفقات التسيير لتبلغ على التوالي 2.323.410.000 دج، 2.404.748.000 دج.

أما وزارة العلاقات مع البرلمان فهي أقل قيم نفقات التسيير حيث بلغت سنتي 2010، 2011، ما قيمته على التوالي 194.649.000 دج، 241.660.000 دج، وفي سنة 2012، انخفضت لتبلغ 228.806.000 دج، أما في سنتي 2013، 2014 فقد حدث ارتفاع في نفقات التسيير لتبلغ على التوالي 269.375.000 دج، 277.547.000 دج، لتنخفض مرة أخرى خلال سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، لتحقق ما قيمته على التوالي: 276.609.000دج، 243.408.000 دج، 235.083.000 دج، 229.880.000 دج، لترتفع مرة أخرى سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 231.760.000.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز (الاستثمار)

تتكون نفقات التجهيز من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وهي لا تعتبر مباشرة، كاستثمارات منتجة بحيث يضاف إلى هذه الاستثمارات اعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية ومايميز هذه النفقات أنها تستعمل من قبل قطاعات غير منتجة أو التي تكون قطاعات منتجة بصفة غير مباشرة وبالتالي يمكن القول أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل الانتاج والمادة 35 من القانون

17/84 حددت بشكل واضح هذا النوع من الإنفاق فلقد نصت على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي: [1]

أولا– الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ثانيا– اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ثالثا– النفقات الأخرى بالرأسمال.

بحيث تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الميزانية العامة على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع التي تظهر في الجدول (ج)

ورخص البرنامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للأمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها

أما اعتمادات الدفع فتمثل التخفيضات السنوية التي يمكن للامر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة, بحيث يتم تصنيف نفقات التجهيز وفق عشرة برامج قطاعية والمخططات البلدية للتنمية وهي:

1– القطاع 0: المحروقات؛

2– القطاع 1: الصناعة المعملية؛

3– القطاع 2: المناجم والطاقة؛

4– القطاع 3: الفلاحة والري؛

5– القطاع 4: الخدمات المنتجة؛

6– القطاع 5: المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛

7– القطاع 6: التربية والتكوين؛

8– القطاع 7: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛

9– القطاع 8: السكن؛

10– القطاع 9: موضيع مختلفة؛

11– القطاع 10: المخططالت البلدية للتنمية.

أما فيما يخص العملات برأس المال فتتضمن النفقات التالية:

1– آجال تسديد سندات الخزينة؛

2– ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

3– مساهمات وتعبيدات تهيئة الإقليم؛

(1) القانون 17/84 المادة 35، ص1043.

4- مخططات صندوق تطهير المؤسسات؛

5- النفقات برأس مال؛

6- مساهمات التجهيز؛

7- مكافآت الفوائد؛

8- مؤونات النفقات غير المتوقعة؛

9- مؤونات تطوير المناطق المراد تطويرها؛

10- مؤونات تصفية المديونيات غير المسددة؛

حسب المادة [1]6 من قانون المحاسبة العمومية 90/21 تسجل نفقات التجهيز في الميزانية العامة على شكل رخص البرنامج وتنفذ باعتمادات الدفع

- رخص البرنامج هي الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستخدامها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها الزمنية إلى أن يتم إلغاؤها؛

- اعتمادات الدفع هي التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار البرامج المطبقة.

ويتولى الأمرون بالصرف سواء كانوا أساسيين أو ثانويين أو من فوضوا إليهم مهامهم صلاحية الالتزام بإنشاء الدين أو النفقة , مع الإشارة إلى أن مبالغ الالتزامات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مبالغ الاعتمادات المخصص في الميزانية فحسب المادة 6 من قانون المحاسبة العمومية 90/21 , فإن نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار والنفقات برأس المال تسجل في الميزانية العامة على شكل رخص البرنامج وتنفذ باعتمادات الدفع حيث تمثل رخص البرنامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستخدامها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها الزمنية إلى أن يتم إلغاؤها، أما اعتمادات الدفع فيها التخصيصات السنوية التي يمكن الآمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة [2].

- تحليل نفقات التجهيز:

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي تتدرج في الجدول -ج- في كل قانون مالية ويكون كالتالي:

(1) عبد الحميد مرغيت، أساسيات المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، الجزائر، ديسمبر 2015، ص15.

(2) نفس المرجع، ص37.

جدول (13): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات (بالآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	128.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.901.567.286	2.438.254.592
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص ورخص نسب الفوائد)		671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة		100.000.000
إعادة رسملة البنوك		30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	700.095.000	1.164.427.350
مجموعة ميزانية التجهيز	2.601.662.286	3.602.681.942

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 79، المؤرخة في ديسمبر سنة 2018، المتضمنة قانون المالية لسنة 2019.

الجدول رقم (14): ميزانية التجهيز خلال الفترة (2010–2019) (الآلاف دج):

السنوات	ميزانية التجهيز		المجموع
	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع	
2010	3.331.9	3022.8	6354.7
2011	2475.4	3184.1	5659.5
2012	2849.8	2820.4	5670.2
1013	2240.1	2544.2	4784.3
2014	2744.3	2941.7	5686
2015	4079.6	3885.7	7965.3
2016	1894.2	3176.8	5071

2017	1386.6	2291.3	3677.9
2018	2270.5	4043.3	6313.8
2019	2601.6	3.602.6	6204.2

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق + الملاحق

الشكل رقم (07): قيمة ميزانية التجهيز للجزائر خلال الفترة (2010–2019) (الآلاف دج)

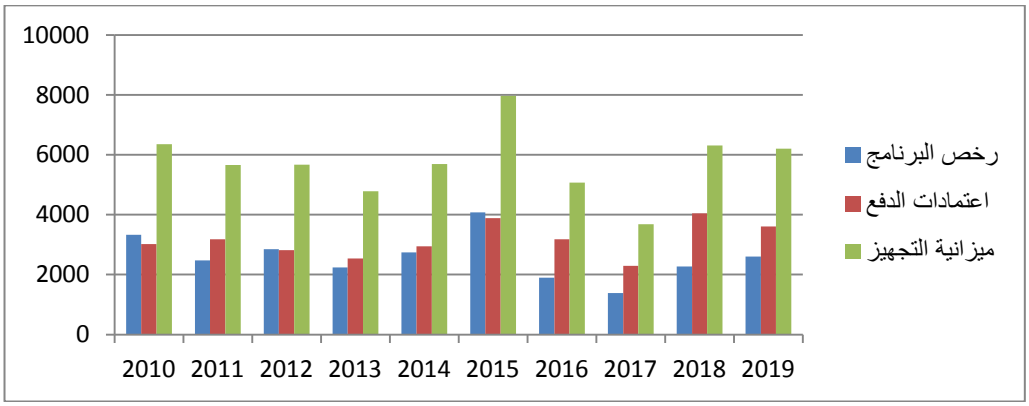

المصدر: من إعداد الطالب والطالبة اعتمادا على الجدول السابق+ الملاحق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والرسم البياني أن ميزانية التجهيز كانت حسب رخص البرامج واعتمادات الدفع خلال سنوات الدراسة (الوحدة الآلاف دج) كالتالي:

لقد بلغت رخص البرنامج في 2010 (3331.9)، لتنخفض سنة 2011 لتصل (2475.4)، أما سنة 2012 فقد ارتفعت لكن بقيمة صغيرة أي لم ترتفع كثيرا عن السنة التي قبلها 2011 حيث بلغت (2849.8)، أما في سنة 2013 فقد انخفضت إلى (2240.1)، ثم ارتفعت في سنة 2014 إلى (2744.3)، أما في سنة 2015 فلاحظنا ارتفاعا كبيرا وملحوظا تقريبا بضعف سنة 2014 حيث بلغت (4079.6)، لكن نلاحظ خلال سنتي 2016 و2017 فقد انهارت رخص البرنامج بشكل رهيب خاصة سنة 2017 حيث بلغت خلال سنتي 2016 و2017 على التوالي (1894.2)، (1386.6)، اما في سنتي 2018 و 2019 فقد ارتفعت رخص البرنامج لكن بوتيرة ضعيفة أي بقيمة (2270.5)، (2606.6) على التوالي.

– أما بالنسبة لاعتمادات الدفع فهي بلغت سنة 2010 (3022.8)، ثم ارتفعت سنة 2011 بقيمة صغيرة (3184.1)، على عكس رخص البرنامج التي انخفضت، لكن خلال السنوات الثلاث 2012، 2013، 2014 فلاحظنا انخفاض وتراجع اعتمادات الدفع مقارنة بسنتي 2010 و2011، حيث كانت كالتالي:

(2820.4)، (2544.2)، (2941.7) على التوالي.

أما في سنة 2015 فلاحظنا ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت (3885.7)، لتتراجع وتنخفض مرة أخرى خلال سنتي 2016 و2017 أي (3176.8)، (2291.3) على التوالي

أما في سنة 2018 فقد ارتفعت اعتمادات الدفع بشكل كبير تقريبا بالضعف مقارنة بالنسبة التي قبلها أي 2017، حيث بلغت سنة 2018 مبلغ 4043.3 , لتعاود الانخفاض مرة اخرى سنة 2019 بقيمة (3602.6).

ومن هنا يمكن القول أن ميزانية التجهيز خلال فترة الدراسة (2010–2019) لم تكن مستقرة أي كانت متذبذبة وذلك بسبب عدم استقرار النفط، حيث أن الجباية البترولية تمثل 50٪ من إيرادات الجزائر.

المطلب الرابع: رصيد الموازنة العامة في الجزائر

إن السياسة المالية في الجزائر تتأثر بمختلف المؤثرات الخارجية لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية من تغيرات كون الإيرادات في الجزائر ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية حيث يظهر، واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى المتمثلة في الجباية العادية فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف حيث يتمثل رصيد الموازنة في الفرق بين النفقات والإرادات

الفرع الأول: رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2010–2019)

جدول رقم (15) : رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2010–2019) (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2010	3081.5	5860.7	−2779.2
2011	2992.4	6618.4	−3626
2012	3455.6	7428.6	−3973
2013	3820	6879.8	−3059.8
2014	4218.1	7656.1	−3438
2015	4648.6	8857.9	−4173.3
2016	4747.4	7984.1	−3236.7
2017	5635.5	6883.1	−1247.6
2018	6714.2	8627.7	−1913.5
2019	6507.9	8557.0	−2049.1

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجداول السابقة.

الشكل رقم (08): رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة (2010–2019)

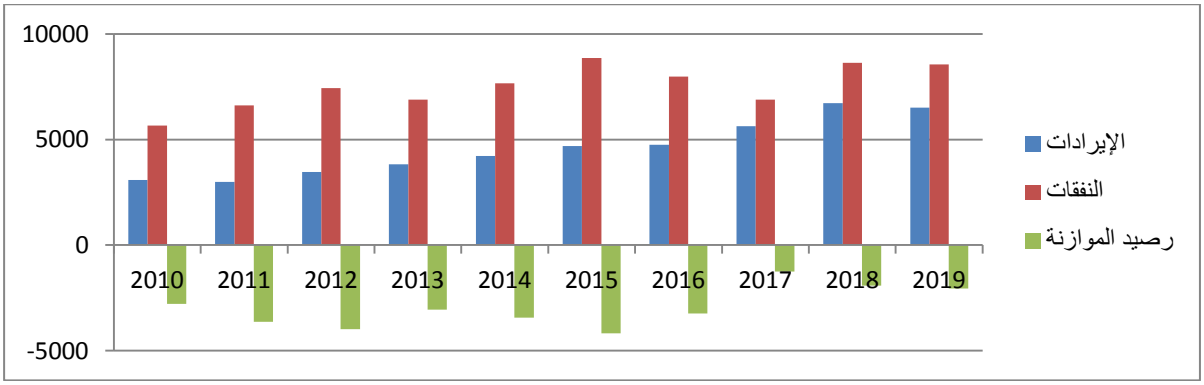

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق

الفرع الثاني: تحليل رصيد الموازنة في الجزائر خلال فترة (2010–2019)

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي تحقيق مبدأ من مبادئ الميزانية العامة الذي هو مبدأ توازن الموازنة لكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محقق فقد يختل التوازن بين النفقات والإيرادات نتيجة عدم قدرة الدولة جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات لمعالجة أزمة اقتصادية ما، أو تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية وبالرجوع إلى الجدول السابق والرسم البياني يمكننا ملاحظة بأن قيمة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في تزايد مستمر وأسرع من تطور قيمة الإيرادات، وتبعا لذلك تكبدت مالية الدولة عجز مزمن يرجع إلى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى هذا العجز الهيكلي الذي عرفته الجزائر بسبب ارتباطها بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت بنسبة زادت عن 50٪.

حيث نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني السابقين من تحليل رصيد الموازنة أن الجزائر كانت في عجز هيكلي مستمر ودائم طيلة سنوات الدراسة (2010–2019)، حيث قدر العجز سنة 2010 بحوالي (2779.2–) حيث كان نمو الإيرادات أقل من نمو النفقات ويعود سبب العجز إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي ترتكز أساسا على التوسع في الإنفاق وانخفاض إيرادات المحروقات خلال تلك السنة، وتناقص قروض الخزينة الممنوحة لبنك الجزائر ليستمر العجز في الارتفاع سنوات 2011، 2012، 2013، 2014، حيث بلغ سعر البرميل للبترول سنة 2013 حوالي 108.64 دولار، ثم 99.02 سنة 2014، كما أن بداية من 2014 كان اهتمام الدولة يرمي إلى رفع مستوى التحصيل الجبائي العادي بسبب تدهور أسعار المحروقات، لارتباط الإيرادات الكلية بحوالي 80٪ من الإيرادات النفطية والتي تتأثر بأسعار وتقلبات النفط أين تم اللجوء إلى احتياطات صندوق ضبط الموارد لتغطية ذلك العجز سنتي 2014 و2015[1]، ليبلغ أكبر عجز للميزانية سنة 2015 والذي قدر حوالي 4173.3– مليار دج ويرجع ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات إلى 52.8 دولار للبرميل أدى إلى تراجع الاستهلاك العالمي للنفط بسبب ارتفاع قيمة الدولار مقابل باقي العملات أدى إلى تقلص الطلب على النفط بالأسواق العالمية إضافة إلى انخفاض النمو بدول أوروبا وآسيا، كما أن إنتاج النفط الصخري بأمريكا جعلها تتخلى عن استيراد النفط من الخارج وتعتمد إنتاجها المحلي أدى إلى ارتفاع الأزمة كونها أكبر مستهلك للنفط في العالم، ما أدى إلى عجز رصيد الميزانية للدولة بنسبة 20٪، وبالتالي عدم القدرة على تغطية النفقات الحكومية التي ارتفعت بسبب تزايد الضغوط الاجتماعية والأهداف الموضوعة لتطوير البنى التحتية والتي لم تتوفر خلال هذه السنة.

لكن ابتداء من سنة 2016 سجل رصيد الميزانية تراجع ملحوظ حيث انخفض العجز إلى حوالي (3236.7–) مليار دينارونلك بسبب السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الدولة كتجميد بعض المشاريع وتجميد التوظيف وهو ما نلاحظه

(1) مكي عمارية، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال فترة 1986–2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2017–2018، ص ص246–247.

تراجع النفقات مقارنة بالسنة الماضية مع زيادة الإيرادات إلا أنه يبقى مبلغ العجز كبير كما يرجع سبب العجز إلى تهاوي أسعار البترول إلى حوالي: 41.99 دولار للبرميل.

نلاحظ في سنتي 2017 و2018 انخفاض العجز بشكل كبير حيث سجل أدنى انخفاض له وهو سنة 2017 حيث قدر بحوالي (1247.6−) مليار دج، مقارنة بالسنوات الماضية فهو يعتبر مؤشر خير ويرجع ذلك الانخفاض إلى السياسة التي قامت بها الجزائر بإجراءات جباية جديدة بزيادة الضرائب وأيضا صعود سعر البترول إلى 50.52 دولار للبرميل، كما نلاحظ أيضا انخفاض النفقات مقابل ارتفاع الإيرادات بدون أن ننسى التمويل غير التقليدي الذي قام به الوزير الأول أحمد أويحي سنتي 2017 و2018 بطبع النقود بكميات كبيرة من أجل تمويل عجز الميزانية.

أما سنة 2019 فاستقر عجز الميزانية بحوالي (2049.1−) مليار دج رغم أن البترول قدر حوالي 70.66 دولار للبرميل كما تتوقع الحكومة أن تقوم بتمويل العجز من صندوق ضبط الإيرادات نتيجة انتعاش أسعار البترول بعض الشيء.

المبحث الثاني: تقييم سياسات معالجة العجز الهيكلي في الجزائر

ان ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي الى تعرضه لازمات وصدمات خارجية دورية والتي يرجع سببها الى تراجع اداء قطاع المحروقات بسبب انهيار اسعار النفط وبالتالي حصول عجوزات كبيرة في موازنتها العامة، لذا اصبحت هناك حاجة ماسة لانتهاج سياسات لمعالجة هذا العجز او التخفيف منه والعمل على تقييم هذه السياسات وذلك من اجل الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الامر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: ترشيد النفقات الحكومية

عرفت الموازنة العامة للجزائر عجزا دائما ومستمرا نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، كما قد ساهم انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 في تفاقم وتعميق هذا العجز من خلال الآثار السلبية المترتبة عليه، على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات)، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والسياسات لترشيد الإنفاق الحكومي مما ساهم في التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة.

الفرع الأول: أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر

شكلت ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة من سنة مالية إلى أخرى ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة كانت بغض النظر عن فلسفتها السياسية أو الاقتصادية مع مراعاة اختلاف شدة وطاقتها من دولة لأخرى، وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العامة عن سنة سابقة عليها لسبب أو لآخر، لكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات العامة، ولقد تلاحقت سرعة الزيادة منذ الحرب العالمية الأولى مما رتب آثارا هامة ليس فقط بالنسبة لعلم المالية بل للمجتمع كله، وقد عرف الإنفاق العام منذ بداية الألفية الثالثة تزايدا مستمرا عاكسا بذلك سياسة الدولة التوسعية والتي كانت تهدف إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين معتمدة في ذلك على تزايد الإيرادات

النفطية[1]، وقد ارتبطت معدلات نمو الإنفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة و بالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية، لاسيما التعليمية والصحية منها فقد بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الإنعاش 2001- 2004، 16.73٪ أما خلال البرنامج التكميلي 2005-2009 قفز متوسط الزيادة في الإنفاق إلى حوالي 18٪ نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب ثم في البرنامج الخاص بتوطيد النمو 2010-2014 بلغ متوسط الزيادة في معدل الإنفاق السنوي حوالي 12٪ أي تراجع[2].

أما خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ بتنفيذه بداية من 2015 ويهدف إلى الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

اهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الريفية.

استحداث مناصب الشغل، مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك ذلك بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها ترشيد الإنفاق العام، ومنه تم قفل حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016[3]، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية، والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي لها الأولوية القصوى.

حيث أن الضعف الهيكلي للموازنة العامة على مدى كل المراحل السابقة يتمثل أساسا في ضعف مساهمة الجباية العادية وارتفاع حصة النفقات الضرورية، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الموارد المالية اللازمة بالنسبة للدولة لإنهاء مشاريع التجهيز والنفقات المتكررة الناتجة عنها، ومن أجل الاستجابة لهذه الانشغالات وعلى غرار ما يجري في الدول المنتجة للبترول، فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2000[4].

(1)نسرين كريز ، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، جامعة الجلفة، ديسمبر 2018، ص118.

(2)فاطمة الزهرة عيدودي ، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر للمحلية الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7 2016، ص184.

(3) زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 1 جوان 2016، ص221.

(4) سبتي إسماعيل، ابن السراج إيمان، أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التوزيع الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، عدد02، جامعة مسيلة، سبتمبر 2017، ص145.

الفرع الثاني: اجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي

أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسة مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الانفاق وترشيد ومحاربة التبذير والتقليل منه[1].

أولا- الإجراءات التقشفية المتخذة من طرف الحكومة لسنة 2016:

يمر الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة بسبب انهيار أسعار النفط المورد الأساسي للدولة الذي دفع الحكومة إلى اعتماد سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة، حيث أدى انخفاض سعر البترول بالحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق 9٪ خلال سنة 2016 وسجلت الميزانية عجزا قياسيا في الميزانية نحو 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 من جهة أخرى تراجع إيرادات الطاقة في الجزائر بنسبة 41٪، ومن بين الإجراءات المتخذة لترشيد الإنفاق تقليص الحكومة للمخصصات المالية السنوية للقطاعات الوزارية بـ 25٪ والتخفيض التدريجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب كمنحة المسؤولية ومنحة المردودية.

كما قامت الحكومة بتقليص البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية، كما قامت بحرمان رؤساء البلديات ونوابهم وإطارات البلديات من منحة المسؤولية ولم يتم صرف علاوة المردودية لبعض أعوان وزارة الصحة في عدة محافظا، اقتطاع أيضا المنحة نفسها من أجور عدد من عمال وزارة التربية.

كما تم تقليص ميزانية الجامعات ومختلف المراكز التابعة لقطاع التعليم العالي إلى أقل من 25٪ مع منح عمال الإدارة من الاستفادة من التربصات والتكوين بالخارج[2].

من جهة أخرى تراجعت رواتب موظفي قطاع الصحة.

كما قامت الحكومة بتجميد عدة مشروعات في البنية التحتية لتخفيف الضغوط المالية مثل تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات.

إجراءات التقشف وصلت قطاع الدفاع المدني، فقد تراجعت الحكومة عن فتح مسابقة توظيف لنحو 10آلاف عنصر في قطاع الدفاع المدني.

كما قامت بتجميد صفقات ضخمة لاقتناء طائرات مروحية جديدة، لاستعمالها في عمليات الإطفاء والإنقاذ.

كما قامت الحكومة بتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15٪ على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة[3].

---

(1) عبير براق ، أنيسة بركان ، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها، ص120.

(2) عاند عميرة، محرر صحفي في نون بوست، مقالات: موجة من التقشف في الجزائر عقب تهاوي أسعار النفط، 28 يوليو 2016 موجودة على الرابط http://www.moompost.com/contect/13094 تم الدخول في الرابط في 20 ماي 2019 على الساعة 00:31

(3) عبد الحميد مرغيث، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، ص05، متوفر على الرابط www.edu-dz.com تم الدخول على الرابط في 19 ماي 2019 على الساعة 22:30.

كما قررت الحكومة تطبيق نموذج جديد للنمو الاقتصادي يركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على البترول مما يعتمد على تحسين الجباية العادية مع آفاق 2019 لتستطيع تغطية نفقات التسيير إلى جانب نفقات التجهيز ويهدف النموذج إلى تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية والطاقة والمتجددة والخدمات.

ثانيا– الإجراءات التقشفية المتخذة من طرف الحكومة لسنة 2017:

ومن الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الدولة في الموازنة العامة لترشيد نفقاتها الحكومية عام 2017 نذكر منها:

وكانت أول التدابير عدم تراجع الجهاز التنفيذي عن سياسة شد الحزام وغلق المنافذ أمام إنفاق احتياطي العملة الصعبة على الميزانية ، وشهدت نفقات الموظفين التي تضم المناصب المالية منها عقود ما قبل التشغيل وتكاليف التكوين وأنظمة الترقية 2017 انخفاضا بـ 2.7 مليار دج مقارنة بـ 2016 أي ما يعادل 60 مليار دج، حسب الأرقام التي قدمها الوزير الأول، ويتم تعزيز المناصب المالية للقطاعات ذات الأولوية حيث تم فتح 10.236 منصب مالي جديد منها 6.000 منصب موجه لقطاع التربية الوطنية و4.000 منصب لقطاع الصحة وبالموازاة مع ذلك فقد تم إلغاء 225 منصب تعاقدي في إطار العقود محدودة المدة في الخارج ضمن عملية منح جواز السفر البيومتري كما تم توضيح بأن ترشيد النفقات العمومية لن يمس أيضا بسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة إلى أن التحويلات الاجتماعية لسنة 2017 تقدر بـ1.631 مليار دج،(28٪ من الميزانية و8٪ من الناتج الداخلي الخام) رغم انخفاضها بـ11.4٪ مقارنة بسنة 2016 وقدر المبلغ المخصص للدعم المباشر لأسعار المواد واسعة الاستهلاك بـ287 مليار دج سنة 2016 و255 مليار دج في 2017، في حين يقدر المبلغ المخصص للدعم غير المباشر بـ2.560 مليار دج سنة 2017 حسب نص قانون المالية[1].

أما بالنسبة للإجراءات التي أخذتها الحكومة بشأن التكفل بجزء من تكلفة الكهرباء لصالح الأسر والنشاطات الفلاحية في ولايات الجنوب أن نص قانون المالية لـ2017 يتضمن دعما لفواتير الكهرباء لعشرة ولايات في الجنوب حيث سيتم رفع نسب الدعم الحالية من 50٪ إلى 65٪ لفائدة الأسر والفلاحين ومن 10٪ إلى 25٪ بالنسبة للأنشطة غير الفلاحية، ومن جهة أخرى تبيان أن إجراءات التحكم في النفقات العمومية للتجهيز التي انتهجتها السلطات العمومية سنة 2014 من خلال تجميد وتأجيل بعض المشاريع لن تمس المشاريع الاقتصادية التي سيتم تمويلها بموارد بنكية، وفي هذا الإطار جاء قرار بنك الجزائر الأخير بإعادة تنشيط تمويل البنوك التي تسمح بتوفير سيولة إضافية تقارب 350 مليار دج توضع تحت تصرف البنوك إلى جانب حوالي 320 مليار دج تم تحريرها بعد إجراء تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري البنكي من 12٪ إلى 8٪ وفيه تطرقه إلى التحصيل الجبائي ذكر الوزير الأول بأن حجم الضرائب المستحقة وغير المحصلة وصل إلى 7.000 مليار دج منها 5.000 مليار دج على عاتق بنكين في حالة إفلاس وقيد التصفية.

---

(1) سمية هزيل، حسين بن الطهر، تفعيل دور سياسة ترشيد وعقلنة الإنفاق العام كآلية لإدارة الأزمات المالية، الصدمة البترولية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد5، العدد2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018، ص452-453.

ومن الإجراءات أيضا تم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17٪ إلى 19٪ بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود وسلع أخرى مثل أسعار الأجهزة الكهرومنزلية وتقليص مناصب الشغل[1].

ثالثا – الإجراءات المتخذة بخصوص موازنة 2018:

وبخصوص موازنة الجزائر 2018 لم تسلم الموازنة من سياسة التقشف للعام الثالث على التوالي، حيث جاءت الموازنة بحزمة جديدة من الزيادات في الرسوم والضرائب وتقليص ميزانية التسيير ما يعني تراجع مستويات التوظيف في القطاع العمومي، وتوقع القانون عجزا في الموازنة بنحو 2107 مليار دج (20 مليون دولار)، تمثل نحو 9٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتضمن مشروع قانون المالية زيادات تمس عدة سلع وخدمات منها فرض زيادات في الرسوم المطبقة على أسعار معظم مشتقات الوقود، وتعد هذه الزيادة الثالثة من نوعها التي تطاول أسعار الوقود في غضون ثلاث سنوات.

حيث اعتبر النائب عن الاتحاد من أجل النهضة والعدالة حسن عريبي في حديثه للعربي الجديد أن قانون المالية يستهدف التقشف على الطبقات الفقيرة والمتوسطة لتعويض تراجع الجباية البترولية في حين تم إلغاء الضريبة على الثروة.

كما بلغت المخصصات المالية الموجهة لسياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية نحو 1.76 تريليون دينار جزائري (17 مليار دولار)، حيث يعتبر مؤشر مرتفع رغم الأزمة التي تعيشها البلاد.

كما تم تواصل انهيار قيمة الدينار، وما خلفه من ارتفاع في مستوى التضخم الذي تعدى 6٪ كما تم تقليص ميزانية التسيير بقرابة 10٪ مقارنة بالسنة الماضية، كما أن مواصلة تجميد المشاريع سيزيد البطالة التي تعدت 10٪ لأول مرة منذ أكثر من عقدين[2]

رابعا – الإجراءات المتوقعة بخصوص موازنة 2019:

أما بالنسبة لسنة 2019 فإن الجزائر تدخل في النفق التقشفي من جديد، بعد مصادقة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة على مسودة الموازنة العامة لسنة 2019 وتحمل الموازنة زيادة اعتمادات الدفع بنسبة 0.7٪، حيث بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية المقررة 16 مليار دولار، يستحوذ دعم العائلات والسكن والصحة على نحو 64٪ منها، ويرجع هذا الارتفاع بسبب السياسة التي انتهجتها الحكومة من أجل تهيئة الظروف، خاصة على الصعيد الاجتماعي من أجل رئاسيات أفريل 2019 وقيامها بتأجيل مراجعة نظام الدعم إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

وهدف الحكومة كان التوجه نحو تحويل الدعم العام للسلع والخدمات إلى الدعم الموجه فالأرقام التي قدمتها الحكومة تعد استمرارا لسنوات عجاف يعيشها الجزائريون وقد تواصل في المستقبل إذا قررت الحكومة بداية من العام المقبل (2019) العودة إلى سياسة ضبط الإنفاق العام الذي سينخفض إلى 75 مليار دولار، مقابل 76.5 مليار دولار في 2018، وأجلت الحكومة قرار خفض الإنفاق بشكل أكبر إلى عامي 2020 و 2021.

---

(1) الجزائر: زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء في ميزانية 2017، متوفر على الرابط http://www.france24.com/ar/2016114 تم الزيارة في 19 ماي 2019 على الساعة 20:25.

(2) بدون مؤلف ، العربي الجديد، موازنة الجزائر 2018: مزيد من الجباية ورفع الأسعار، 10 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط: https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.wk/amp//economy/ تم الدخول على الرابط في 19 ماي 2019 على الساعة 10:45.

حيث أن الحكومة ستكون مضطرة لمواجهة إشكالية أخرى، تضاف إلى الدين الداخلي المتراكم، وهي توفير العملة الصعبة لتغطية فاتورة الاستيراد، وهنا ستجد الحكومة نفسها أمام حل واحد وهو استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي[1].

وقد ساهمت الإجراءات المتخذة لترشيد الإنفاق الحكومي بغرض علاج العجز في الموازنة العامة في تخفيض حدة هذا العجز حيث قدر العجز سنة 2019 بـ(2049.1-) مليار دج مقابل (1913.5-) مليار دج سنة 2018، و(1247.6-) مليار دج سنة 2017، وفي سنة 2016 قدر بـ(3236.7-) مليار دج بينما كان يقدر سنة 2015 بـ(4173.3) مليار دج حيث تعتبر سنوات 2017 و2018 و2019 على التوالي مؤشرات جيدة من حيث ترشيد الإنفاق العام مقارنة بسنتي 2015 و2016.

الفرع الثالث: تجارب بعض الدول بخصوص إجراءات ترشيد الإنفاق العام

أولا- المملكة العربية السعودية:

1- أهم الإصلاحات المالية التي قامت بها السعودية

من الإجراءات التي قامت بها المملكة العربية السعودية خلال 2015 تمت زيادة الإيرادات غير النفطية بنحو 30٪ وبنحو 20٪ في 2016 والعمل على زيادة هذه الوتيرة خلال السنوات القادمة كما أعلنت الحكومة على عجز في ميزانيتها بنحو 366 مليار ريال سنة 2015 حيث قامت بتخفيض الإنفاق بـ26٪ أما سنة 2016 تدهورت أسعار النفط إضافيا حيث قامت الحكومة بإصلاحات مالية لخفض العجز إلى 297 مليار ريال سعودي، شملت رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي علاوة على رفع كفاءة الانفاق على الاجور الحكومية ، ورفع كفاءة الدعم الحكومي وأيضا قامت بزيادة الإيرادات غير النفطية.

على الرغم من هذه الإصلاحات ارتفع الدين العام من 44 مليار ريال إلى 316 مليار ريال وانخفضت أرصدة الحسابات الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي من 1413 مليار ريال الى نحو 577 مليار ريال بنهاية 2016[2].

أما بخصوص برامج تحقيق التوازن المالي التي تتطلع إليها المملكة السعودية

أ- إطلاق البرنامج الذي يشمل إلغاء الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة؛

ب- توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين للدعم؛

ج- إعادة هيكلة الوضع المالي واستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات و النفقات؛

د- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي؛

هـ- العمل على تنمية الإيرادات غير النفطية؛

و- تحفيز القطاع الخاص، ودعم القطاع الصناعي؛

---

(1) المؤلف غير موجود، العربي الجديد، موازنة 2019 تدخل الجزائر إلى نفق التقشف من جديد، نفس الرابط السابق.
تم الدخول في الرابط يوم 20 ماي 2019 على الساعة 00:05.

(2) مؤلف غير موجود، برامج تحقيق التوازن المالي، رفع كفاءة الإنفاق وتنمية الإيرادات غير النفطية الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية، موجود على الرابط: www.aaleq.com/2016/12/23/article1112html تم الدخول في الرابط يوم 20 ماي 2019 على الساعة 21:30.

ز – كما تتطلع الحكومة في إطار رؤية 2030 تحويل اقتصاد الدولة إلى اقتصاد استثماري عالمي، لا يكون النفط محركه الوحيد.

وفي حال استمرار هذا الوضع وإن لم يكن هناك إصلاح مالي سوف تواجه الحكومة تحديات مالية على المدى المتوسط والطويل، قد يقودها إلى عجز مالي طويل المدى.

2– إجراءات ترشيد الإنفاق لتحسين الأوضاع المتدهورة

وبخصوص الضرائب التي قامت بها السعودية، دخول ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات بواقع 5٪ حيز النفاد.

رفع أسعار البنزين بداية من سنة 2018 بنسب تتراوح بين 82٪ و126٪ ، رفع التعريفة لأسعار الكهرباء في البلاد كما شهدت سنة 2017 تطبيق الضريبة الانتقائية بواقع 100٪ على منتجات التبغ ومشروبات الطاقة، وبنسبة 50٪ على المشروبات الغازية.

كما شهدت موازنة 2018 إجمالي نفقات تبلغ 978 مليار ريال (260.8 مليار دولار)، وعجز مقدر يبلغ 195 مليار ريال (52 مليار دولار) [1].

3– الإجراءات التي قامت بها الحكومة بخصوص نفقات الوزراء

قامت الحكومة بخفض رواتب الوزراء بنحو 20٪ سنة 2016 بالإضافة إلى تخفيض قيمة المكافآت والإعانات الممنوحة لأعضاء مجلس الشورى لأغراض السكن والتأثيث بنسبة 15٪، علاوة على تخفيضات أخرى تطال المبالغ الممنوحة للأعضاء لشراء السيارات، وتكاليف قيادتها وصيانتها وما تستهلكه من وقود.

ثانيا –اليونان:

في أعقاب أزمة الديون الحكومية التي ضربت الاقتصاد اليوناني في أفريل 2010 قامت الحكومة بمجموعة من القرارات الحاسمة التي تقود إلى خفض النفقات وإرضاء الطبقات الفقيرة في الشعب، حيث أعلنت عن تخفيض مرتبات أعضاء الحكومة بنسبة 30٪ ، وأيضا تخفيض عدد السيارات الموضوعة تحت تصرف الوزراء والمسؤولين الحكوميين بشكل عام، كما تم خفض الدعم المقدم من الدولة للأحزاب السياسية بنسبة 20٪ وذلك بهدف تقليل النفقات لسد عجز الموازنة الكبير واستعادة الثقة بين المواطنين والحكومة.

ثالثا – اتجاهات الضبط المالي في اقتصادات الخليج:

1– تجارب دول الخليج

إن الجهود الحكومية لتصحيح اتجاه الاقتصادات الخليجية مستمر لإعادة هيكلة الاقتصادات النفطية باتجاه التنويع الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص وفي هذا السياق تبين دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي طبيعة الآفاق المستقبلية للاقتصادات الخليجية في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي المترتب على صدمة انهيار أسعار النفط في 2014 من خلال التركيز على ضبط الإنفاق العام سياسات الضبط المالي.

(1) مؤلف غير موجود، التقشف يجتاح العالم العربي، السعودية والأردن، وتونس والسودان تتعمق في ترشيد الإنفاق لتحسين الأوضاع المتدهورة، موقع عربي بوست، تم النشر 2018/01/11، موجود على الرابط https:// arabi cpost.met/ تم الدخول على الرابط يوم 17 ماي 2019 على الساعة 16:05.

شهدت معدلات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري نموا سريعا خلال العقد الماضي نتيجة النمو السكاني وارتفاع الإيرادات الريعية، وتذهب معظم الزيادة في معدلات الإنفاق العام إلى رواتب الموظفين.

2- التحدي الذي يواجه دول مجلس التعاون الخليجي

وفي هذا السياق ينبغي مراعاة ما يلي في سياسات ضبط الإنفاق الجارية:

أ- إصلاح شبكة التحويلات الاجتماعية وتخفيض الدعم غير الضروري لضمان توجيه الإنفاق الحكومي بصورة أفضل نحو الفئات الأكثر حرمان وحاجة.

ب- ترشيد الاستثمارات العامة من خلال قيام الحكومة بتحسين كفاءة الاستثمار العام عن طريق مراجعة تقييم المشروعات.

ج- إصلاح سياسات التوظيف والتعويضات في القطاع العام لأجل تقليص فاتورة الأجور والمعاشات التقاعدية من جهة، وتحريك أوجه الجمود في سوق العمل انخراط المواطنين في القطاع الخاص من جهة أخرى.

د- رفع كفاءة الإنفاق في قطاعي التعليم والصحة لما له من دور في تنمية وتطوير الموارد البشرية.

هـ- وضع أطر قوية متوسطة الأجل للمالية العامة مع إعطاء الأولوية لتقوية الموازنة العامة السنوية واستحداث إطار مالي متوسط الأجل يرتكز عليه الضبط المالي ويحقق استدامة المالية العامة في الاقتصادات الخليجية، وينبغي على كافة بلدان الخليج التركيز على ترشيد الإنفاق العام، وبالأخص الجاري منه، وإجراء المزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة النفقات الاستثمارية[1].

وأيضا يجب دعم القطاع الخاص لتعويض انخفاض الإنفاق الحكومي والعمل أيضا على تحسين مناخ الأعمال وتقليص دور القطاع العام في الاقتصاد من خلال الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما يتعين على الحكومات الخليجية إجراء إصلاحات حقيقية لزيادة الحوافز التي تدفع المواطنين للعمل في القطاع الخاص.

الفرع الرابع: تحديات فعالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر

هناك جملة من العراقيل والتحديات تتمثل في:

التحدي الأول: إن هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذتها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي إجراءات ناجحة فقط على المدى القصير، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق ورفع الإيرادات بزيادة الضرائب هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما عرفته الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر بداية من 2019 من أجل التغيير الجذري الشامل لبذور الفساد التي عرفت من ضياع وتبديد للمال العام وغلاء المعيشة وانعدام القدرة الشرائية للمواطن وتفاقم مشكلة البطالة والفقر.

التحدي الثاني: الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات وليس عند وقوع الأزمات الاقتصادية فقط فالحكومة الجزائرية أنفقت بسخاء حوالي 800 مليار دولار من 1999 إلى الآن، وأغلب الأغلفة المالية والبرامج لم توجه إلى وجهتها الصحيحة

(1) حيدر حسين آل طعمة، اتجاهات الضبط المالي في اقتصادات الخليج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تم النشر في 16 ماي 2018، موقع pa.net موجود على الرابط: m-panet.co.il/article/2189460 تم الدخول على الرابط في 17 ماي 2019 على الساعة 16:43.

ولم يتم الاستفادة منها اقتصاديا فكثيرا ما كنا نسمع بتمويل واستضافة لمهرجانات ثقافية ورياضية محلية ودولية غير مجدية وتمويل لقطاعات ومؤسسات فاشلة، تطهير للبنوك ومسح ديون المستثمرين ومؤسسات مفلسة.

التحدي الثالث: الاختلاسات والفساد وتحويل الأموال إلى الخارج وفضائح مالية، إضافة إلى الإسراف في الإنفاق، بدون أن ننسى قضية سونطراك بتقديم صفقات بقيمة 110 مليار يورو وقضية الخليفة التي تسببت بخسارة حوالي 05 مليار دولار للدولة وقضية الطريق السيار شرق غرب من تبديد للمال العام الذي كلفت أكثر من 11 مليار دولار في حين أن تكلفته قدرت ب06 مليار دولار فقط وغيرها من قضايا الفساد وتبديد للمال العام التي لا يعلمها الرأي العام أو لدى العامة.

الجدول رقم 16: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2011

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112

المصدر: طارق قندوز, ابراهيم بلحمير،الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد، التضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4 سبتمبر 2015، ص10

الجدول رقم 17: تطور مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنة	2009-2008	2010-2009	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4	2.8	3.1
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74

المصدر: فاطمة الزهرة عيدودي ، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر، 2016، ص192

التحدي الرابع: ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي، والمشكلة هنا أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي دي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات

نتيجة تحقيق فوائض مالية ضخمة ناجمة عن بلوغ أسعار النفط الدولية مستويات عالية بالإضافة إلى محدودية اغلب موارد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، فقد تولدت حاجة ملحة لضبط هذه الفوائض مما أدى لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات .

الفرع الأول: نشأة صندوق ضبط الموارد

تميزت سنة 2000 بتحقيق الجزائر لفوائض مالية معتبرة بسبب الارتفاع الهام الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث حقق رصيد الموازنة العامة فائض قدر بـ400 مليار دج نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دج، ومن أجل استغلال هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم إعداده سنويا.

وقد تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص والتي تتميز بأنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية[1].

الفرع الثاني: تعريف صندوق ضبط الموارد

يعرف صندوق ضبط الايرادات بأنه« صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة. أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، البرلمان»[2].

الفرع الثالث: أهمية صندوق ضبط الموارد

يستمد أهميته من كونه أداة فعالة لسياسة المالية العامة للحكومة، ويمكن إيضاح أهمية صندوق ضبط الموارد كالآتي:[3]

أولا– مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

ثانيا– ضبط فوائض البترول وتوجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

ثالثا– تغطية العجز في الخزينة العمومية؛

رابعا– المساعدة على امتصاص أثر الصدمات النفطية الخارجية، للحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني.

خامسا– يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإنما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهذا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في إدخال جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة وهذا يسمى صندوق الادخار.

---

(1) عبد الهادي حاج قويدر، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1985–2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011–2012، ص ص51–52.

(2) عبد الله مسيود، عبد الرحمان قروي، "مستقبل الصناديق السيادية في ظل الأزمات النفطية –صندوق ضبط الموارد نموذجا–"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العد 07، 2018، ص199.

(3) حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، «صندوق ضبط الموار ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جوان 2015، ص10.

الفرع الرابع: وظائف صندوق ضبط الموارد

تتمثل وظائف صندوق ضبط الموارد فيما يلي[1]:

أولا– امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات الجبائية التي تفوق توقعات قانون المالية والتصدي للصدمات الخارجية؛

ثانيا– إعادة توازن الميزانية عند انخفاض إيرادات الجباية البترولية؛

ثالثا– الحد وتخفيض من المديونية عن طريق التسديد المسبق أو التسديد عند وصول آجال الاستحقاق؛

رابعا– تغطية العجز في الخزينة العمومية.

الفرع الخامس: مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات

تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق[2].

الفرع السادس: أهداف صندوق ضبط الموارد

من أهمها نذكر ما يلي [3]:

أولا– ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

ثانيا– تغطية العجز الموازني ومحاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض؛

ثالثا– تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط؛

رابعا– المساعدة على بناء الثقة في سلامة أداء الاقتصاد الوطني؛

خامسا– توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية (عجز الموازنة، الحسابات الخاصة...)؛

سادسا– قد يستهدف كذلك المساهمة في توفير التمويل للبرامج التنموية في المدى المتوسط كبديل للاستدانة الخارجية.

الفرع السابع: تسيير صندوق ضبط الموازنة

إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الآمر بالصرف لهذا الصندوق[4].

---

(1) العارم عيساني: «دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000–2015»، مجلة متاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص123.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص07.

(3) زهير بن دعاس، نريمان رقوب، «تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط»، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10 العد3، سبتمبر 2018، ص620.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص07.

الجدول رقم (18): تطور فائض قيمة الجباية البترولية خلال الفترة 2000–2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	الجباية البترولية (حسب الميزانية) مليار دينار	السعر المرجعي (دولار أمريكي)	الجباية الفعلية البترولية (مليار دينار)	السعر الفعلي لبرميل النفط	فائض الجباية البترولية (مليار دينار)
2010	1501.7	37	2820.01	80.04	1318.31
2011	1529.4	37	3829.74	112.9	2300.32
2012	1519.04	37	4054.35	111.5	2535.3
2013	1615.09	37	3678.13	109.4	2062.33
2014	1577.73	37	3390.42	99.6	1810.5
2015	1722.94	37	2434.3	52	711.4
2016	1682.5	37	2201.7	44.2	519.2
2017					
2018					
2019					

المصدر: خالد بن عمر وآخرون، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص،ص 277، 278

يتضح من خلال هذا الجدول أن مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات يتمثل في الفارق بين قيمة الجباية الفعلية الناتجة من مبيعات البترول المحسوبة على أسعار سعر متوسط في الأسواق الدولية وقيمة الجباية البترولية المحددة في الموازنة على أساس السعر المرجعي.

الشكل رقم (09): الجباية البترولية المقدرة والفعلية والفائض خلال الفترة (2010–2019):

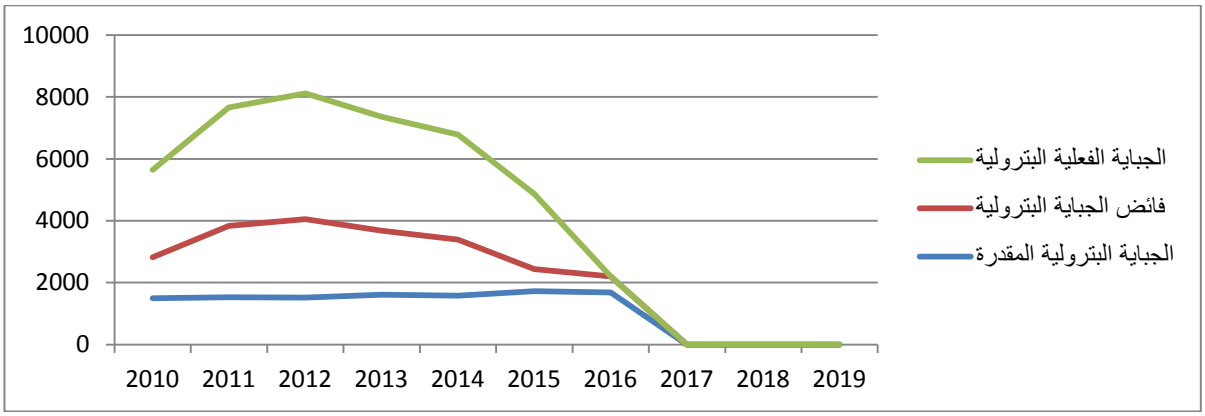

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب بناء على الجدول السابق.

الجدول رقم (19): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010–2019):

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الموارد										
رصيد السنة السابقة	4316.4	4842.8	5381.7	5633.75	5663.5	4409	3082			
فائض قيمة الجباية البترولية	1318.3	2300.3	2535.3	2062.2	1810.6	711.4	519.2			
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0			
مجموع الموارد	5634.4	7143.1	7917	7695.9	7374.1	5120	3601.2			
الاستخدامات										
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0			
تمويل عجز الخزينة العمومية	791.9	1761.5	2283.3	2132.47	2965.6	2038	1803.7			
سداد تسبيقات بنك الجزائر	–	–	–	–	–	–	–			
مجموع الاستخدامات	791.6	1761.4	2283.2	2132.4	2965.6	2038	1803.7			
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4842.8	5381.7	5633.8	5563.5	4408.5	3082	1797.4			

المصدر: خالد بن عمر وآخرون، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018،ص،ص،278،277

الشكل رقم (10): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2019):

الوحدة: مليار دينار

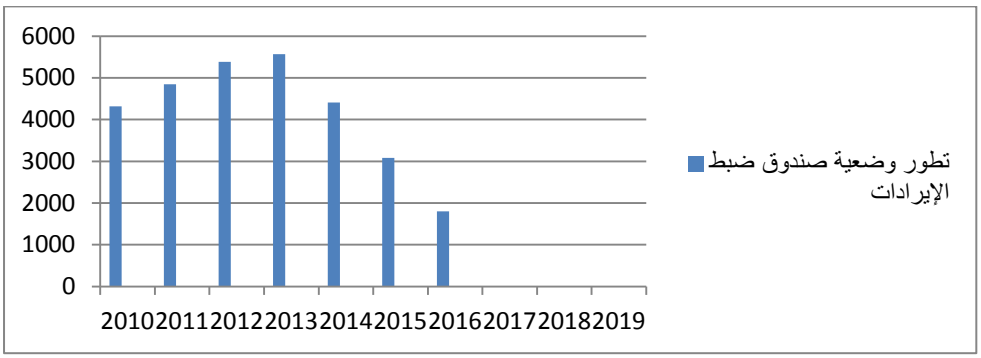

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق.

تطورات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010-2016:

بدأت هذه المرحلة بوفرة مالية كبيرة في رصيد صندوق ضبط الإيرادات ناجمة عن عملية تراكمية لما يقارب 10 سنوات، إذ بلغت 4842.8 مليار دج في نهاية سنة 2010 بالإضافة إلى 2300.3 مليار دج كفائض قيمة الجباية البترولية في سنة 2011 ليصبح الرصيد 5381.7 مليار دج بعد الاقتطاع نتيجة معالجة اختلالات وسد عجز الخزينة العمومية الذي بلغ قيمة 1761.4 مليار دج.

وعلى الرغم من بلوغ فائض قيمة الجباية البترولية في سنة 2012 أعلى قيمة له منذ نشأة صندوق ضبط الإيرادات (2535.3 مليار دج) وانعكاس ذلك على ارتفاع رصيده إلى مستوى قياسي لكل الفترات (5633.8 مليار دج) بعد سداد مبلغ 2883.3 مليار دج لتمويل عجز الخزينة العمومية.

إلا أنه منذ سنة 2013 اتخذ كل من فائض قيمة الجباية البترولية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات اتجاه التناقص، حيث انخفض فائض قيمة الجباية البترولية سنة 2013 بنسبة 18.66٪ وذلك بتناقصها من 2535.3 مليار دج سنة 2012 إلى 2062.2 مليار دج وذلك بالموازاة مع انخفاض سعر النفط بنسبة تقارب 2٪ إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على رصيد صندوق ضبط الإيرادات حيث انخفضت قيمته بنسبة 1.25٪بتناقصه من 5633.8 مليار دج، إلى 5563.5 مليار دج بعد اقتطاع 2132.4 مليار دج لسداد عجز الخزينة العمومية.

ونظرا لاتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض منذ منتصف سنة 2014 (من 109.4 دولار سنة 2013 إلى 99.6 دولار سنة 2014) فقد أصبح فائض قيمة الجباية البترولية يتناقص بمعدلات متزايدة، حيث انخفضت بنسبة 12.20٪ (انخفاض بقيمة 251.6 مليار دج بانتقاله من 2062.2 مليار دج سنة 2013 إلى 1810.6 مليار دينار سنة 2014) وموازاة مع هذا الانخفاض فقد ارتفعت قيمة سداد تمويل عجز الخزينة العمومية بنسبة 39.06٪ (من 2132.4 مليار دج سنة 2013 إلى 2965.6 مليار دج سنة 2014) وانعكس تناقص فائض قيمة الجباية البترولية مع تزايد عجز الخزينة العمومية في نفس الوقت على تناقص كبير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات، حيث سجل انخفاضا بنسبة 26.20٪ (من 5563.5 مليار دج سنة 2013 إلى 4408.5 مليار دج سنة 2014).

وفي ظل استمرار تهاوي أسعار النفط في سنة 2015 انخفض بنسبة 47.79٪بين سنتي (2014-2015)، فقد شهد رصيد صندوق ضبط الإيرادات أكبر معدلات التناقص، والذي بلغ 43.04٪ حيث انخفض مستواه من 4408.5 مليار دج

إلى 3082 مليار دج، وقد كان ذلك نتيجة حتمية للتناقص الكبير في مستوى فائض قيمة الجباية البترولية حيث انخفض بنسبة 60.70٪بانتقاله من 1810.6 مليار دج في سنة 2014 إلى 711.4 مليار دج سنة 2015، وقد استمر تراجع أسعار النفط في سنة 2016 مما أدى إلى استمرار تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات بنسبة 41.86٪حيث وصل إلى مستوى 1797.4 مليار دج إلى أن انعدم هذا الرصيد بحلول سنة 2017 حينئذ لم تتاح أي إمكانية لتمويل العجز في الموازنة هو ما دفع بالسلطات إلى استعمال التمويل غير التقليدي.

الفرع الثامن: انتقادات موجهة لصناديق ضبط الموارد

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى عدة انتقادات من أهمها ما يلي: (1)

أولا– إن تكامل صندوق ضبط الإيرادات مع الميزانية العامة للجزائر قد يكون ضعيفا مما يؤدي إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة وخلق مشكلات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات واتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل.

ثانيا– يمكن لبرامج الإنفاق المنفصلة على الميزانية العامة أن تخلق مشكلات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستتكفل به الميزانية.

ثالثا– قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إدارة الأصول والخصوم في الموازنة العامة، كما قد لا تعكس إدارة الصندوق الحافظة المالية للحكومة.

رابعا– يمكن لصندوق ضبط الإيرادات أن يعوض نظام الإدارة والشفافية والخضوع للمسائلة، إذ أن صناديق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة وغالبا ما تتسم سياستها بالسرية وذلك لطبيعتها السيادية، مما يجعل عملية المراقبة منحصرة ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين، وهذا يجعل هذه الصناديق عرضة لإساءة استخدامها وللتدخل السياسي فيها.

الفرع التاسع: معوقات ترقية أداء صندوق ضبط الموارد (تقييم)

هناك عدة معوقات تحول دون تطوير كفاءة وفعالية الصندوق في الجزائر يمكن ذكرها فيما يلي: (2)

أولا– محدودية مجال عمل الصندوق: إن تحديد مجال عمل الصندوق داخليا واقتصار عمله على المستوى الخارجي على سداد المديونية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة معطلة في الصندوق.

ثانيا– اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات النفطية: في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة يتعرض صندوق ضبط الموارد لصدمات سلبية وخطيرة، أي أنه غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام.

ثالثا– الإشراف على الصندوق: إن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال موارده بالنظر إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في الجزائر.

---

(1) داود سعد الله، مرجع سابق، ص ص159–160.

(2) صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012–2013، ص ص177–178.

رابعا- عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية: بما أن صندوق ضبط الموارد هو حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية، فإن ذلك يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة أي انعدام الرقابة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة[1]، لاسيما في ظل انعدام الشفافية التي تغيب بدورها المساءلة وانعدام عنصر المشاركة من قبل أصحاب المصلحة، وعدم الالتزام بنشر تقارير دورية تفضيلية عن الصندوق[2].

الفرع العاشر: تجربة بعض الدول مع صناديق ضبط الموارد

لقد اختلفت تسميات هذا الصندوق من دولة إلى أخرى سواء سميت صناديق التثبيت، أو صناديق النفط، أو صناديق الاستثمار فإن الأسس والقواعد التي أسست عليها هذه الصناديق تكاد تكون واحدة، وتشترك أغلب الدول في اعتماد ميزانيتها على إيرادات سلعة معينة غالبا ما تكون النفط، وسنتناول تجربة 03 دول مع هذه الصناديق هي: نيجيريا، فينزويلا، والنرويج[3].

أولا- تجربة نيجيريا مع صناديق النفط:

كان لدى نيجيريا سنة 1995 أنواع مختلفة من الصناديق القائمة خارج الميزانية وكانت تمول بإيرادات النفط وتستخدم في توفير مصروفات تنفق خارج الميزانية وازداد الإنفاق من 4٪ من PIB (الناتج المحلي الإجمالي) سنة 1990 إلى نحو 12٪ من PIB سنة 1994 أكثر من ثلث الميزانية الفدرالية، وكانت المصروفات تتم في أنواع مختلفة من الاستثمارات في قطاع النفط وغيره من مشروعات التنمية الأخرى ذات الأولوية، كما أن القدرة على إدارة مصروفات الاستثمار لم تكن كفؤة، وإن مشروعات الاستثمار الكبيرة كانت تتطلب تمويلا كبيرا ومكلفا وكانت معدلات العائد بعد ذلك منخفضة.

ثانيا- تجربة فينزويلا مع صناديق النفط:

أنشأت فنزويلا صندوق الاستثمار في أواسط السبعينات من القرن الماضي ليعمل كمستودع لما يدره النفط من الإيرادات الطارئة وسرعان ما تحولت موارده لتستخدم في الحصول على أسهم رأس المال في المؤسسات العامة، بما في ذلك قطاع الصناعات التحويلية، والتي جاء كثير منها بالخسران وفي السنوات الأخيرة استعملت حصة من موارد صندوق الاستثمار الفنزويلي لضخ أموال نقدية للشركات الحكومية في قطاع الكهرباء والواقع أن دعم الكهرباء كان يقدم من خارج الميزانية باستخدام موارد صندوق الاستثمار الفينزويلي.

وقد أنشأت أيضا صندوق آخر سمي بصندوق التثبيت الاقتصادي الكلي في أواخر سنة 1998 والذي تعرض لتغيرات في القواعد ولم يمنع تنفيذ سياسة مالية توسعية حيث ارتفعت أسعار النفط في سنة 2000 ولم تتمكن الحكومة أن تقدم مدفوعاتها المقررة للصندوق سنة 1999 و2000 إلا باللجوء إلى قروض محلية مكلفة.

(1) عباس فرحات، وسيلة سعود، «حوكمة الصناديق السياسية، دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد04، ديسمبر 2015، ص18.

(2) صباح براجي، مرجع سابق، 178.

(3) نبيل بوفليح، «صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف، ص ص 253-254.

ثالثا – تجربة النرويج مع صناديق النفط:

إن تجربة النرويج مع صناديق النفط هي أكثر التجارب نجاحا بين الدول التي استخدمت هذه الصناديق، وإنه يمول على نحو فعال مجمل الميزانية ومن ثم فإن التراكم الكبير للموارد في الصندوق المحتفظ به في الخارج، يمثل بوجه عام مدخرات مالية كان هذا الصندوق يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية ولا يتدخل في السياسة المالية أو في عملية الميزانية وهو يخضع لمعايير متشددة من الشفافية والمحاسبة ونظام الإدارة ومع ذلك فإنه من المشكوك فيه ما إذا مثل هذا النهج يمكن أن يكون ملائما لبلدان أخرى أم لا وقد نفذت النرويج على نحو نموذجي سياسات سليمة وشفافة في مجال السياسات المالية والاقتصاد الكلي قبل إنشاء الصندوق الحكومي للنفط، والصندوق لا يضع قيودا على السياسة المالية وإيرادات النفط لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إيرادات الحكومة.

الفرع الحادي عشر: دوافع إصلاح وتطوير صندوق ضبط الموارد

تكمن دوافع إصلاح وتطوير صندوق ضبط الإيرادات فيما يلي[1]:

أولا– ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري: إن الجهاز الإنتاجي في الجزائر يعاني من مشاكل هيكلية تؤثر في قدرته على تغطية الطلب الكلي المحلي فضلا عن الاستجابة لأي زيادة في الطلب وبالتالي فإن الاستعمال الداخلي للفوائض المالية المحققة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم الواردات لتغطية الزيادة في الطلب المحلي .

ثانيا– تحمل تكلفة الفرصة البديلة: إن الاحتفاظ بالفوائض المالية وعدم استثمارها خارجيا يؤدي إلى تضييع الحكومة لفرص استثمارية خارجية يمكن استغلالها في تحقيق عوائد إضافية للبلد.

ثالثا– انخفاض قيمة أصول الصندوق: إن الامتناع عن استثمار أصول الصندوق والاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية يعرضها لخطر فقدان قيمتها بسبب ظاهرة التضخم.

الفرع الثاني عشر : اقتراحات لترقية وتحسين أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

إن القيام بإعداد إستراتيجية طويلة المدى لصندوق ضبط الإيرادات من أجل رفع كفاءته وفعاليته وتعتمد أساسا على تغيير نظرة الحكومة للصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في التوزيع العادل للثروة بين الأجيال كما أن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو تحويل مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة زائلة إلى مداخيل الأصول المالية باعتبارها أصول دائمة.

إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أولا– تعديل أهداف الصندوق: وذلك من خلال إضافة أهداف جديدة مع الحفاظ على بعض الأهداف القديمة لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة، وعموما فإن أهداف الصندوق تصبح كما يلي:

1– الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في استغلال مداخيل الثروة النفطية من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة ؛

2– السماح باستثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد مع تقليل المخاطر؛

(1) نبيل بوفليح، محمد طرشي، مداخلة بعنوان: صندوق الاستثمار الجزائري البذيل المستقبلي لصندوق ضبط الموارد، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث، حول موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام العالمي ودوره في تحقيق الاستقرار، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، يومي 29 و30 أفريل 2015، ص8.

3- الحفاظ على استقرار وضبط الموازنة العامة للدولة عن طريق امتصاص فوائض الإيرادات البترولية وتمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية، حيث يجب على الدولة تقليل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية قدر المستطاع[1].

ثانيا- تعديل هيكل الصندوق:

وذلك من خلال فصل الصندوق عن الخزينة العمومية وتحويله من مجرد حساب في الخزينة إلى هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام يتمتع بالاستقلالية التامة عن وزارة المالية ويخضع لسلطة البرلمان يتم تعيينه بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان مع اقتراح تغيير اسم الصندوق ليصبح: صندوق الأجيال والاستثمارات العامة ويكون هيكل الصندوق المقترح وفقا للمخطط التالي [2]:

الشكل رقم (11): الهيكل العام المقترح لصندوق الأجيال والاستثمارات العامة:

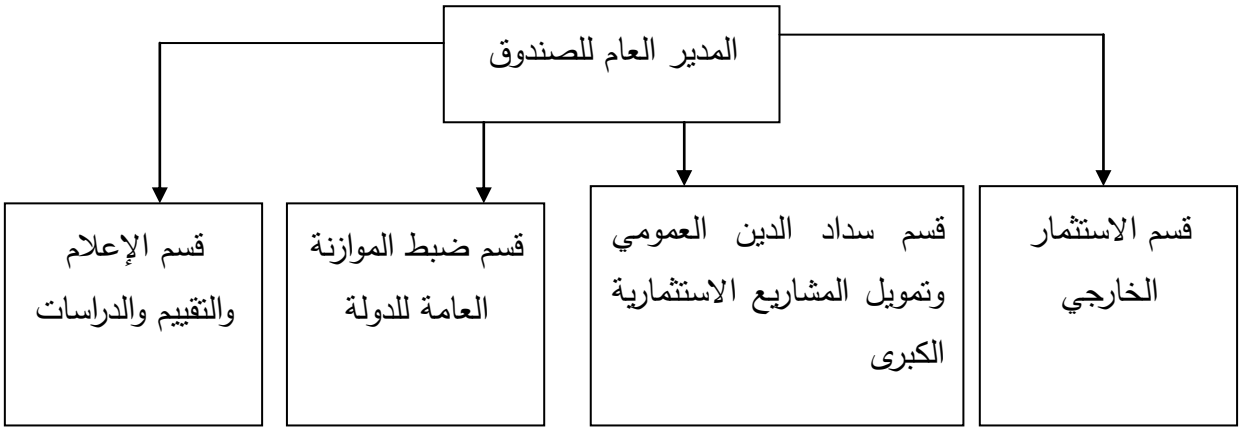

المصدر: نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مدا خيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 4-2010، ص91 .

1-قسم الاستثمار الأجنبي: وتكمن مهمته في تحويل فائض مداخيل الإيرادات البترولية إلى استثمارات مالية خارجية (أسهم وسندات) مع العمل على تعظيم عوائد هذه الاستثمارات وتدنية المخاطر المصاحبة لهذه الاستثمارات وبالنظر إلى تجربة البك في هذا المجال يقترح إشراف البنك المركزي على هذا القسم.

2-قسم ضبط الموازنة العامة للدولة: يقوم هذا القسم بحماية الموازنة العامة من الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار في البلد عن طريق امتصاصه لفائض السيولة الناتج عن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

3-قسم سداد الدين العمومي: يقوم هذا القسم بتخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية مع اقتراح تمويل هذا القسم للمشاريع الاستثمارية الكبرى التي تنوي الدولة تنفيذها باستثناء المدن الجديدة والطريق السريع شرق غرب، وإن إلحاق هذه المشاريع بالصندوق وفصلها عن الموازنة العامة سوف يؤدي إلى تخفيض العبء عن الموازنة العامة وبالتالي الحفاظ

(1) نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة لاستخداماته للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008، ص15.

(2) نبيل بوفليح، «فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 4-2010، ص91.

على استقرارها.

4-قسم الاعلام والتقييم والدراسات : يقوم باءعداد تقارير دورية ومفصلة عن تطور وضعية الصندوق بالاضافة الى تقييم اداء مختلف اقسام الصندوق مع القيام بدراسة هدفها، ترقية وتحسين اداء الصندوق للوصول الى صندوق يتميز بالاستدامة والاستقلالية عن مختلف التقلبات الاقتصادية العالمية .

ثالثا- زيادة شفافية الصندوق: من خلال إخضاعه لرقابة البرلمان حيث يقوم مدير الصندوق بتقديم تقارير فصلية عن أداء الصندوق وإن استخدام الحكومة لموارد الصندوق في تمويل العجز الموازني أو المشاريع الحكومية الكبرى أو سداد المديونية العمومية يجب أن تتم بموافقة البرلمان، وكذلك نشر التقارير الدورية عن أداء الصندوق وعرضها على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني في مختلف وسائل الإعلام من أجل زيادة شفافية ومصداقية سياسات تسيير الصندوق[1].

رابعا- تكوين إطارات عالية الكفاءة: بحيث تكون من اختصاصها توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية تسند لها مهمة تسيير الصندوق بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات ودراسات الباحثين الاقتصاديين في الجامعات والمعاهد العلمية المخصصة[2].

المطلب الثالث: التمويل الخارجي

إن مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر أصبحت من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية في **الجزائر** مند الاستقلال حتى نهاية التسعينات ومازلت إلى وقتنا هذا تعاني من انعكاساتها.

الفرع الأول: تطور المديونية الخارجية للجزائر

مرت المديونية الخارجية للجزائر قبل إعادة الجدولة لسنة 1994 بخمسة مراحل وهي[3]:

أولا-الفترة ما قبل 1970:

بعد الاستقلال تجندت الجزائر لبناء اقتصاد مستقل، ونظرا لضعف الموارد المالية لجأت للاستدانة من الخارج قصد تغطية النقص، وتعد الفترة 1962-1965 فترة انتقالية من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد اشتراكي، ورغم أهمية عملية التحول فقد كانت مستويات الاستدانة متواضعة، لكن ومع بداية 1967م، شرعت الجزائر في تنفيذ مخططات تنموية لتجسيد إستراتيجية الصناعات المصنعة التي وضعها الاقتصادي Gerand Dbernis الأمر الذي استدعى البحث عن تمويل خارجي معتبر للشروع في هذه المشاريع الجبارة المتمثلة في الصناعات القاعدية.

ثانيا-الفترة (1970م-1980م):

لقد كانت مرحلة السبعينات مرحلة الاستثمارات الكبرى التي خصتها الجزائر بمبالغ ضخمة سواء بإيراداتها الذاتية (إيرادات المحروقات) أو بالقروض الخارجية، وقد حظي قطاع المحروقات بحصة الأسد من إجمالي الاستثمار الحكومي حيث كان يمثل 45.1٪ في المخطط الثلاثي الأول القيمية 2.3 مليار دولار، ثم بنسبة

(1) نبيل بوفليح، عبد القادر العاطف، مرجع سابق، ص16.

(2) نفس المرجع، ص92.

(3) فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2003-2004، ص ص 38-51.

44.78٪ في الفترة (1970م-1973م) بمقدار 23.9 مليار دولار، لذا شهد القطاع نموا متواصلا طوال هذه الفترة خاصة وأن الجزائر قامت بتأميم المحروقات في 1971 واستفادت من الأوضاع الجيدة للسوق البترولي بداية من 1973م.

ثالثا-الفترة (1980م-1985م):

مع مطلع الثمانينات، وفي ظل مناخ سياسي جديد، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من البناء الاقتصادي، حيث أن السياسات التنموية المنتهجة حينذاك قد غيرت من أولويات التنمية الاقتصادية كمحاولة لتصحيح المسار الاقتصادي فقد تم كبح معدلات الصناعة لصالح قطاعات أخرى كالبنى التحتية، السكن وغيرها اما المبالغ المخصصة للاستثمارات فاءنحصرت في تمويل المشاريع القديمة التي عرف إنجازها تأخرا في الفترة السابقة.

وفي سنة 1982، تمت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على أمل تحفيزها على الإنتاج ومن جهة أخرى، أولت الدولة للقطاع الخاص أهمية معتبرة من خلال سنها لقانون 82-11 من نفس السنة والذي بموجبه تم التصريح بحوالي ألف مشروع بالنشاط.

رابعا-الفترة (1986م-1993م):

إذا كانت الفترة 1980م-1985م تدعى بمرحلة تخفيف الدين، فإن المرحلة التي تليها، على النقيض من ذلك، تستهدف تطورا خطيرا في المديونية وذلك لتزامن جملة من الأسباب الخارجية تتمثل فيما يلي:

1- انخفاض عائدات الصادرات بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، فبعدما كانت 27 دولار سنة 1985 أصبحت 14 دولار في السنة اللاحقة، وبالتالي انخفضت إيرادات صادرات البترول من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 أي انخفاض بقيمة مليار دولار.

2- التقلب في أسعار الصرف، فإذا كانت 90٪ من المداخيل بالدولار فإن الدفع يتم بعملات أخرى بنسبة كبيرة، لذا فقد ادى انخفاض الدولار في الفترة 1986م-1990م إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 80٪ وهو الأثر العكسي المسجل في الفترة 1980م-1984م.

3- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة.

4- صعوبة الحصول على قروض متوسطة الأجل من البنوك الخاصة.

لا ريب فقد كانت هذه الأسباب مجتمعة كافية لانفجار أزمة المديونية الخارجية في الجزائر وهو أمر بديهي اذ ماعلمنا أن 98٪ تقريبا من الصادرات تتمثل فقط في المحروقات.

خامسا-الفترة (1990م-1999م): شهد عقد التسعينات تطورات كبيرة فقد تميز الوضع الاقتصادي بتراجع معدل النمو الاقتصادي بحوالي 2٪ وارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير كما استمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية في ظل ثقل عبء خدمة الدين الخارجي والتي أصبحت تمتص معظم إيرادات الصادرات في وقت انخفضت فيه أسعار المحروقات ونظرا لتدهور الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد في نهاية سنة 1993 طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها قصد تأجيل

سداد الديون المستحقة ومحاولة الحصول على موارد مالية جديدة وتخفيف خدمات الديون الخارجية حيث بلغت التحويلات نحو الخارج 2.9مليار دولار سنة 1990 مقابل 2.6 مليار دولار سنة 1993.

فقد عقدت اتفاقيات عديدة مع صندوق النقد الدولي كان أولها سنة 1994 والتي تمتد على مدى سنة، والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع وتمتد على مدى ثلاث سنوات، كما توجهت إلى كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها العامة والخاصة وقد سمحت إعادة الجدولة بتمديد أجل جزء من الديون المتعلقة بالمدة المتراوحة ما بين 1994م-1998م كما سمحت بالقيام بتمويلات استثنائية بلغت قيمة 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة2.6 مليار دولار لنفس الفترة[1].

سادسا-الفترة (200م-2013م): تميزت الألفية الثالثة بوضع خاص حيث تميزت بتحسن ملحوظ ومستمر في الوضعية المالية الخارجية بفضل الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد صاحب هذا التطور الإيجابي في الوضعية المالية الخارجية خلال هذه الفترة انخفاض في حجم الديون الخارجية من 25.3 مليار دولار سنة 2000م إلى 21.84 مليار دولار سنة 2004، وهي السنة التي أعلنت فيها الحكومة التوقف عن الاستدانة وبداية التسديد المسبق للديون الخارجية وتحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر، حيث شرعت الحكومة في تسديد مستحقاتها الخارجية مسبقا مما أدى إلى زيادة حجم التحويلات نحو الخارج، وانخفاض الديون المتوسطة والطويلة الأجل مع اتخاذ حجم الدين الخارجي اتجاها تنازليا[2].

الفرع الثاني: تعريف المديونية الخارجية

نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التسويات الدولية، وقامت هذه المجموعة بوضع تعريف موحد للمديونية الخارجية في تقريرها السنوي وهو كالتالي:

«إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية، التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما اتجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل»[3].

الفرع الثالث: أسباب أزمة المديونية الخارجية للجزائر

هناك عدة أسباب ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية منها أساب داخلية وأخرى خارجية، سنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

(1) يمينة كواحلة، «تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة البليدة2، المجلد 18، العدد1، ص ص 10-12

(2) نفس المرجع، ص 11.

(3) فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، الجزائر، 2017-2018، ص8.

أولا- الأسباب الداخلية: تتجلى الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية فيما يلي[1]:

1- ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر

اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات نموذج التصنيع الجزائري (نموذج الصناعات المصنعة) وما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانية التمويل المحلية، ويتجلى ذلك في الخطط التنموية والطموحات التي شهدتها الجزائر في فترة السبعينات، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52.5%من إجمالي الناتج المحلي الخام لسنة 1979، وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد قليل من دول العالم.

إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية ضد بداية انطلاق المخططات التنموية وأصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية للجزائر.

2- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي

يعد هذا العامل من بين العوامل التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970م والمرتبطة بعمليات الاقتراض الخارجي والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، وأن لا يوجد إمكانية للتمويل الداخلي، وأن نسبة التمويل الخارجي يجب أن لا تتجاوز 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي يحصل هو العكس، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكيك السياسية المالية الخارجية للجزائر، حيث لم تكن هناك رؤية واضحة لدى أصحاب القرار حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي، حيث يمكن بعد انقضاء هذا المدى الزمني الدخول في مرحلة التمويل الذاتي والتخلص من المديونية الخارجية، ونتيجة لعدم وجود هذه الرؤية ازدادت المديونية الخارجية وأصبح من الصعب التحكم فيها دون ضوابط وسياسات محددة.

3- النمو الديموغرافي المرتفع

يعتبر النمو الديموغرافي في الجزائر من بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم الديون الخارجية، وبسبب هذا العامل أصبحت الجزائر تعاني من فجوة غذائية يصعب على الاقتصاد الجزائري سدها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل تلبية الطلب الداخلي.

4- ضعف نتائج الاستثمار الوطني

إن نتائج الاستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي إنسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في معدلات دفع النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الداتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير.

(1) الهاشمي بوجعدار، «أزمة المديونية الخارجية للجزائر –أسبابها وآثارها»، العدد12، 1999، ص ص 98-100.

ثانيا –الأسباب الخارجية:

تتمثل الأسباب الخارجية للمديونية الخارجية للجزائر فيما يلي[1]:

1- تدهورمعدل التباين التجاري

ويعني تدهور أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات، أي تدهور القدرة الشرائية نظرا لانخفاض حصيلة الصادرات من العملة الصعبة.

بحيث ينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري مما يؤدي إلى ضعف القدرة الذاتية للاستيراد ويعتبر هذا العامل من بين العوامل الخارجية التي أدت إلى زيادة المديونية في الجزائر.

2- تقلبات أسعار الصرف

لقد تأثرت المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار الدولار، وذلك لأن الصادرات النفطية تعد المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي تم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف يؤثر سلبا على حصيلة الصادرات ومن ثم على الميزان التجاري.

تقر أن الأثر السلبي لأسعار الصرف وتدبدب قيمة الدولار أدت إلى ارتفاع خدمة الدين إلى 7 ملايير دولار خلال الفترة 1985م- 1991م، الأمر الذي يدفع بالبلد لطلب المزيد من القروض الأجنبية لسد النقص الحاصل في حصيلة الصادرات.

3- الشروط الصعبة المفروضة على القروض

تعتبر الشروط الصعبة التي تفرضها المؤسسات المالية والبنوك على القروض التي تمنحها من بين العوامل الخارجية الهامة التي زادت من أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية ومن بينها الجزائر وتتمثل هذه الشروط في:

- ارتفاع معدل الفائدة على الدين.

- انخفاض مدة استحقاق القروض الممنوحة بالنظر إلى هيكل الدين الخارجي للجزائر يتبين لنا أن القروض قصيرة الأجل تمثل نسبة عالية من إجمالي القروض، خاصة بعد الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1986، ونظرا لاعتقاد الخبراء الجزائريين أن الأزمة البترولية ظرفية وستنتعش في المدى القصير الأمر الذي أدى إلى خلق صعوبات في تسديد خدماتها نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدتها وهو ما حمل الاقتصاد الوطني أعباء مديونية ثقيلة.

الفرع الرابع: آثار أزمة المديونية الخارجية الجزائرية

لقد كانت لأزمة المديونية الخارجية آثار سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر أهمها:

(1) فريد عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013، ص ص184-186.

أولا- أثر المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للاستيراد:

ونعني بالقدرة الذاتية للاستيراد مقدرة البلد على تلبية حاجاته الداتية من الواردات من مصادره الخاصة، دون اللجوء للمصادر الأجنبية ويمكن قياس طاقة البلد على الاستيراد من خلال:

1- **معدل الواردات:** ويعرف بالتغير في الدخل القومي الذي له علاقة بالتغير في الواردات من السلع والخدمات وذلك بالنظر للعلاقة الوثيقة بين هاتين المؤشرين، حيث أن كل انكماش أو توسع في الواردات سينعكس حتما على مستوى الدخل القومي بشكل إيجابي أو سلبي.

2- **خدمة الدين إلى الواردات:** تبين لنا هذه العلاقة قدرة الدولة على رفع مقدرتها الذاتية للاستيراد في حالة انخفاض خدمات الدين الخارجي أو انعدامها باعتبارها منافسا هاما للواردات...

ثانيا- أثر المديونية الخارجية على الإنتاج والاستثمار والعمالة:

كان لتراجع القدرة الذاتية للاستيراد أثره البالغ على الإنتاج والاستثمار، إذ أن تقليص الدولة للواردات الوطنية بهدف تلافي كل الضغوطات الأجنبية التي تمس باختياراتها التنموية آنذاك، لاعتقاد الخبراء أن الأزمة طارئة وأن الأسعار ستعود للارتفاع على المدى القصير قد ولد آثار سلبية للغاية، حيث أدى هذا الإجراء إلى ندرة واضحة في الموارد الأساسية وارتفاع أسعارها المحلية، كما أدى إلى إغلاق أكثر من 600 وحدة إنتاجية من القطاع الخاص، كما أجبرت العديد من الوحدات الأخرى رغم أهمية الكثير منها من الناحية الإستراتيجية على تخفيض إنتاجها.

ومحصلة ذلك هي تراجع محسوس في معدلات الإنتاج التي أصبحت سالبة في الكثير من الأحيان وانخفاض حاد في الطاقات الإنتاجية للمؤسسات العمومية بسبب عوامل تنظيمية وتشريعية موضوعية وأخرى أفرزتها أزمة المديونية الخارجية التي ازدادت تعقيدا مع المنتصف الأول من التسعينات[1].

ثالثا-أثر المديونية الخارجية على الاحتياطات الدولية للجزائر:

إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية دفع الجزائر إلى استخدام احتياطات الذهب والعملات الأجنبية لتسديد جزء من ديونها الخارجية مع العلم ان هذه الاحتياطات تلجا اليها الدولة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة، أو الاقتراض بشروط صعبة، أو الإذعان لتوصيات صندوق النقد الدولي[2].

(1) عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، 2005-2006، ص ص 118-121.

(2) الهاشمي بوجعدان، مرجع سابق، ص ص 105-106.

رابعا-أثر المديونية الخارجية على مستويات المعيشة:

تعتمد الجزائر بشكل كبير على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية وهي أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية، ومن جهة أخرى كان لتزايد أعباء المديونية أثر واضح على مستوى معيشة السكان، خاصة بعد تخفيض الدعم على كثير من السلع الغذائية، حيث لجأت الجزائر إلى الضغط على الواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية[1].

الفرع الخامس: الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي

قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض يجب على الدول المدينة القيام بدراسة دقيقة للأعباء التي ستنشأ عنها والمتمثلة في الأقساط المدفوعة على القرض ومتفق عليها في العقد بين الطرفين (الدائن والمدين)، حيث تتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقا لنوعية القروض المتعاقد عليها حيث يوجد نوعين من القروض وإن الدولة المدينة مطالبة بتسديد التزاماتها مهما كانت نوعية القروض الممنوحة ومن أجل ذلك يجب أن يكون هناك رصيد من العملة الصعبة يكفي لتسديد ما عليها من التزامات تجاه الدولة الدائنة لها ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الخارجي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض، وهذا عن طريق ترشيد زيادة الصادرات والتقليل من الواردات خاصة الاستهلاكية منها.

تتأثر الأعباء المترتبة عن المديونية الخارجية بأسعار الفائدة المستحقة فكلما ارتفعت أسعار الفائدة المستحقة على الديون الخارجية كلما أدى ذلك إلى زيادة أعباء هذه الديون، كما تتأثر أيضا بنوع العملة المستخدمة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين الخارجي، فعند القيام بالتسديد بالعملة الأجنبية فهذا سيؤدي إلى استنزاف موارد الدولة من العملة الأجنبية مما يوقع عبء ثقيل على ميزان المدفوعات[2].

الفرع السادس: وضعية المديونية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

سنتطرق إلى تطور قيمة المديونية خلال الفترة الممتدة من 2001-2017، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ديون متوسطة الأجل	22.3	22.5	23.2	21.41	16.48	5.06	4.88	4.28
ديون قصيرة الأجل	0.26	0.10	0.15	0.41	0.70	0.55	0.71	1.30
مجموع الدين الخارجي	22.56	22.6	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
ديون متوسطة الأجل	3.92	3.75	3.26	2.48	2.06	1.76	1.19	1.86

(1) الهاشمي بوجعدان، المرجع السابق، ص 105.

(2) عيساني العرم ثابت ناصر، «أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)»، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد1، مارس 2019، ص ص 324-325.

ديون قصيرة الأجل	1.49	1.77	1.14	1.20	1.32	1.97	1.82	1.98
مجموع الدين الخارجي	5.41	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84

Source : Banque D,algerie, «evolution economique monetaire en Algerie», Rapport Annuel, (2003, 2008, 2010, 2014, 2016), www.bank-of-algeria.dz.consulte le 29/05/2019

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ انخفاض رصيد المديونية الخارجية حيث وصل إلى 3.02 مليار دولار كحد أدنى سنة 2015 بعدما كانت 23.35 مليار دولار سنة 2003، وهذا الانخفاض في حجم الديون الغير مسددة كان سببه ارتفاع أسعار المحروقات مع مطلع الألفية، أين بلغ 28.5 دولار للبرميل، ونتاجا لهذا الانفراج المالي أصبحت مديونية الجزائر الأكثر انخفاض بنسبة 21.2% عام 2005، بسبب استخدامها لجزء من عوائد الصادرات النفطية في التسديد المبكر قبل موعد الاستحقاق للقسم الأكبر من ديونها الخارجية والتقليص من حجمها سنة 2006 إلى 5.6 مليار دولار بعد ما كانت 17.2 مليار دولار عام 2005 وهي عبارة عن ديون تجارية لدى نادي لندن[1]وبالتالي كانت قيمة الدين الخارجي خلال تلك السنة استثنائية جراء قيام الجزائر للمرة الثالثة على التوالي بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية الذي تطلب سداد هذه الديون دفعة واحدة بعد أن قامت بالتفاوض مع نادي باريس ولندن وبذلك فإن خدمة الدين الخارجي تراجعت للجزائر من 13.3 مليار دولار عام 2006 إلى 1.4 مليار دولار[2]عام 2007، و3.1% عام 2009 ليصل 5.4 مليار دولار[3]، واستمر هذا الانخفاض في الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 22.5%ليبلغ 4.4 مليار دولار عام 2011 بسبب[4]إتباع الجزائر سياسة تقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي التي بدأ تطبيقها عام 2004 هذا ما يعكس مدى فعالية السياسة الناجحة التي طبقتها الحكومة في إتباع تخفيض الاعتماد على المديونية العامة الخارجية في إطار سيادة إدارة الدين العام مستندة إلى الوفرة المالية المتراكمة من عوائد صادراتها البترولية حيث انخفضت هذه المديونية بنسبة 8.1% عام 2013 لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار، كما تراجعت خدمة المديونية العامة أين بلغت[5] 38.4% وتصل إلى 520 مليون دولار وتستمر الجزائر في سياستها بتخفيض حجم مديونيتها العامة الخارجية حيث تراجعت بنسبة[6]11.4% لتبلغ حوالي 3.73 مليار دولار عام 2014 يقابلها

(1) هناء بن عزة، «أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد 01، جوان، 2017، ص134.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2008، ص166 على الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، ص ص 194-195، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع: 2019/05/26.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، ص197، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

(5) التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2014، ص ص202-203، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2015، ص ص241-242، الموقع الإلكتروني، http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

تراجع خدمة الدين العام الخارجي بنسبة 7.1% لتصل إلى 483 مليون دولار في نفس العام، كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى نهاية 2014 نجم عن التطورات في أسعار الصرف انخفاض مديونيتها بسبب تقييمها بالدولار الأمريكي.

لكن بفعل الانخفاض القياسي في أسعار النفط عام 2015، تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية فقد ارتفع سوق صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال 2015 أدى ذلك إلى[1] ارتفاع الديون المقومة بالدولار والتي انعكست على تخفيض حجم مديونيتها العامة حيث تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 0.1% لتبلغ حوالي 3 مليار دولار عام 2015، كما أن انخفاض أسعار النفط خلال نفس العام حد من قدرة الحكومة الجزائرية على تخفيض الدين الخارجي القائم بنسبة كبيرة كما فعلت نهاية 2014 ومع نهاية سنة 2017 أصبحت الجزائر من بين الدول الأقل مديونية فقد احتلت المرتبة الخامسة عربيا والعاشرة عالميا حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي بلغ حوالي 20.4% من الناتج الداخلي الخام رغم الأزمة الاقتصادية جراء انخفاض أسعار البترول إلى دون 30 دولار للبرميل مع مطلع 2014، لكن رغم ذلك فإن الحكومة الجزائرية ممثلة في رئيسها قررت عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وإيجاد بدائل أخرى لسد العجز الموازني وتعويض ذلك بالتمويل غير التقليدي والذي صادق عليه البرلمان مؤخرا ونتيجة لذلك أصبح البنك المركزي ممولا للحكومة رغم ما يخلفه من نتائج سلبية على الاقتصاد كارتفاع التضخم وتدهور قيمة الدينار، ورغم رفض صندوق النقد الدولي هذا الحل وكل ذلك لتفادي الوقوع في مستنقع الاستدانة الخارجية بعد الخروج منها.

وللتوضيح بشكل أدق تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة سنعتمد الشكل الموالي والذي يوضح انخفاض نسبة الدين الخارجي للفترة 2001-2017.

الشكل رقم (12): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017:

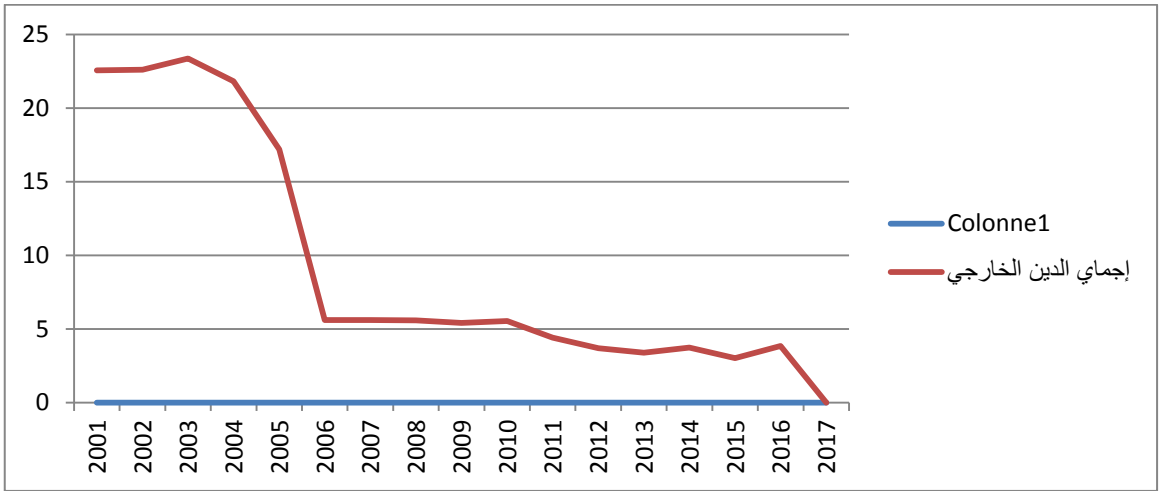

المصدر: من إعداد الطالبة والطالب اعتمادا على الجدول السابق.

(1) التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2016، ص267، الموقع الإلكتروني، http://www.amf.org.ae، تاريخ الاطلاع 2019/05/26.

الفرع السابع: مجهودات الجزائر من أجل حل أزمة المديونية الخارجية

تعد الجزائر من بين أكثر الدول التي تعاني من أزمة المديونية الخارجية التي خلقت آثار وخيمة على مختلف الأصعدة، الأمر الذي وضع الدولة الجزائرية أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول مختلفة وسنحاول توضيح الحلول التي بادرت الجزائر باتخاذها:

أولا- سياسة تخفيض النفقات العامة والقرض مقابل الذهب:

1- سياسة تخفيض النفقات العامة

إن تزايد الديون الخارجية وما نجم عنه من عبئ الإيرادات من العملة الصعبة للبلاد أدى بالدولة إلى محاولة التخفيض من هذا الوضع وذلك من خلال تطبيق سياسة انكماشية تهدف إلى إجراء تخفيض معدل النمو الإجمالي للنفقات العامة وهذا لتقليص عجز الميزانية، وتقييد الواردات، وقد صاحب هذه المحاولات انخفاض أسعار النفط، والذي يمثل 97% من الصادرات وانخفض معدل الطلب إلى 38% سنويا ما بين 1981 و1985 مقارنة بـ 8.1%سنة 1976 وقد خلفت هذه المحاولة آثار سلبية منها انخفاض نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج القومي من 39.1% إلى 29.7%خلال 1983-1986، ولقد ارتفعت نسبة خدمة الدين بشكل كبير رغم تجميد الجزائر لعملية استدانتها وذلك لضعف الصادرات وانهيار أسعار النفط سنة 1986[1].

2- سياسة القرض مقابل الذهب

إن عملية سواب (swap) هي تقنية مالية تستخدمها البنوك المركزية لبيع الذهب وشرائه بالعملة الصعبة وهناك 03 بورصات دولية متخصصة فيها تسمى بورصة الذهب: هي بورصة نيويورك وتحتكر 90% من عمليات التبادل، ثم بورصة لندن ثم بورصة زيوريخ، وتلجأ إليه الدول التي تعاني ضائقة مالية وكذا النقص في احتياطاتها من العملة الصعبة، ولقد عرفت الوضعية المالية للجزائر سنة 1985 انخفاض مستمر من حيث احتياطاتها من العملة الصعبة حيث وصلت في أوت 1990 إلى 425 مليون دولار ليبلغ في نهاية 1990 ما قيمته 730 مليون دولار وبالتالي اضطرت الدولة الجزائرية للقيام بعملية "سواب" عام 1990 للحصول على قروض في بورصة نيويورك برهن الذهب، وكانت الكمية المعروضة خلال الفترة من أوت 1990 إلى ماي 1991 هي 760 ألف أوقية ذهبية لأن مخزونها الذهبي كله من هذا النوع.

ثانيا- سياسة التمويل الخارجي المباشر للاستثمارات:

إن صيغة التمويل الخارجي المباشر للاستثمارات هي الوسيلة المحببة لدى كل الحكومات لوضع الإغراءات الأزمة ونصوصها التشريعية والتنظيمية، من أجل جلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية غير أن القطاع الأكثر استقطابا للشركات الأجنبية هو قطاع المحروقات باعتباره ثروة معتبرة سواء من ناحية البترول أو الغاز إلا أنه يعد مصدر تحول إستراتيجي لتنمية قطاعات إنتاجية أخرى.

(1)http://memoireconomique.blogspot.com.2019/05/26، تاريخ الإطلاع

ثالثا- إعادة جدولة الديون الجزائرية:

لم يكن للجزائر خيار في أن تطلب جدولة ديونها الخارجية بعدما بلغت معدلات خدمة الدين العمومي مستويات حرجة، لذلك لجأت لكل من نادي باريس ونادي لندن على أمل التخفيف من عبئ خدمة ديونها الخارجية[1].

1- نادي باريس

لجأت الجزائر إلى نادي باريس في جوان 1994، تم التوقيع على 17 اتفاقية آخرها تمت مع إيطاليا.

ولقد قدر المبلغ الإجمالي لإعادة جدولة الديون العمومية الخارجية، في إطار الاتفاقيات الثنائية التي تم التوقيع عليها في 1 جوان 1994 بحوالي 5300 مليون دولار أمريكي من خلال نادي باريس.

وقدر مبلغ إعادة الجدولة التي تم الاتفاق عليها مع كل من فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، اليابان وألمانيا بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي في جويلية 1995، بعد الموافقة على اتفاق التسهيل الممدد مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، تم التوصل إلى اتفاق إضافي لإعادة الجدولة هو اتفاق "الخروج" وبالنظر إلى قصر آجال استحقاق الدين الجزائري، فقد كانت إعادة الجدولة الثابتة في واقع الأمر بمثابة إعادة هيكلة لمعظم أرصدة الديون الجزائرية.

في أواخر 1996 نفد نادي باريس الشريحة الثانية من الاتفاق، والتي تعطي آجال استحقاق حتى جوان 1997، واعتمد تنفيذ الشريحة الثالثة في جويلية 1997.

ولقد قدمت صفقات نادي باريس ما يقارب 12 بليون دولار لتخفيف مشكلة السيولة النقدية خلال الفترة التي شملها الإنفاق الائتماني واتفاق التسهيل الممدد، وأثر ذلك على تكاليف خدمة الدين الجزائري التي انخفضت من 82٪ من الصادرات في 1993 إلى 42٪ في سنة 1995 وما يقدر بنسبة 31٪ في 1996.

2- نادي لندن

لقد لجأت الجزائر إلى نادي لندن للاتفاق على إعادة جدولة ديونها الخاصة، حيث توصلت إلى اتفاق في سبتمبر 1995 مع اللجنة التوجيهية العامة للبنوك التجارية على شروط إعادة جدولة الديون التجارية التي أيدها جميع المشتركين في جوان 1996 وغطى الاتفاق الديون المستحقة السداد بين أول مارس 1994 وديسمبر 1997، أي ما يصل إلى 3.23 بليون دولار، بما فيها بليون دولار في شكل ديون أعيدت جدولتها في السابق، بموجب هذا الاتفاق أعيدت جدولة جميع الديون (مع استبعاد الديون المستحقة لشركات التأجير البيانية) على مدى 15 سنة ونصف مع فترة سماح 6 سنوات ونصف.

المطلب الرابع: التمويل الداخلي

يغلب في الوقت الحاضر حدوث عجز في الموازنة العامة لكثير من الدول مما جعلها تهتم كثيرا في البحث عن الوسائل المالية الكفيلة لتمويل وسد هذا العجز بأقل تكلفة وضر ممكن.

(1) فريدة عزازي، مرجع سابق، ص ص 192-193.

ويعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من تفاقم عجز الموازنة العامة نتيجة لارتباطه بأداء قطاع المحروقات الأمر الذي يجعله عرضة لأزمات وصدمات خارجية دورية، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية مند منتصف 2014 ولهذا قامت الجزائر باللجوء إلى التمويل الداخلي والتي تتمثل في القرض السندي والتمويل غير التقليدي لتمويل العجز.

الفرع الأول: التمويل غير التقليدي (التضخيمي)

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة من الأزمة البترولية لسنة 2014 حيث أدت إلى انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك واستمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، فضلا عن تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري حيث سجلت الجزائر تراجع في الميزان التجاري وفي ميزانية الدولة بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وكذا الضغوطات على صندوق ضبط الموارد، ومع التزايد المستمر للنفقات العمومية لجأت الحكومة الجزائرية إلى اقتراح مشروع تعديل قانون النقد والقروض بشكل يسمح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات من تمويل الخزينة العمومية مباشرة اعتمادا على إصدارات نقدية جديدة، والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17/ المؤرخ في 2017/10/11 .

أولا–الإطار التشريعي للسياسة النقدية في الجزائر:

جاء اقتراح مشروع الاعتماد على سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض والذي يسمح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات في تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على إصدارات نقدية جديدة، والذي تم اعتماده رسميا كقانون تحت رقم 10/17/ المؤرخ في 2017/10/11[1]

1– التمويل غير التقليدي (التمويل التضخمي)[2]

وتقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، وما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع، ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر التمويل العجز أيضا هو المغالاة في قيمة العملة المحلية، ومن تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار وهو ما يعرف بظاهرة الدولرة، ويشترط لفعالية الإصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، بالإضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فإن عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة أن الاعتماد المتزايد على الإصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية.

---

(1) حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقروض..هل الأمر يتعلق بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، جوان، 2018، ص215.

(2) لعزيز نسرين، حميدة مختار، مرجع سابق، ص111.

وهذا الأسلوب صالح للاقتصاديات المتقدمة والتي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، حيث تثبت الدراسات التي أجريت على مرحلتي السبعينات والثمانينات أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي والإصدار النقدي الجديد فيزداد المعروض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الانفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الإيراد العام فيزداد العجز تبعا لذلك مرة أخرى.

شكل رقم (13): العلاقة الدائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم وزيادة عجز الموازنة

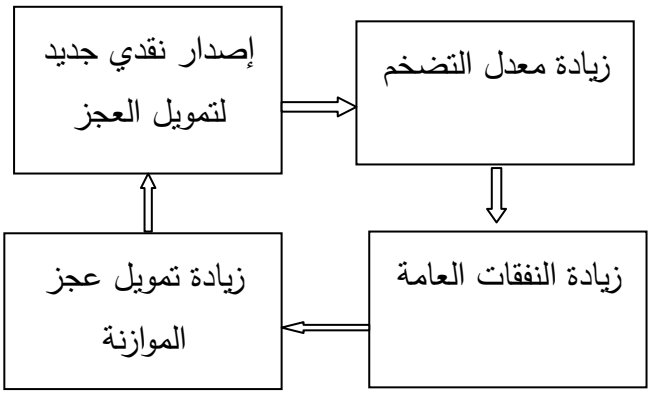

ثانيا–تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي بالجزائر (تجربة الجزائر):

في الجزائر أدت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر ربها البلاد عقب دخولها بأزمة مالية حادة جراء انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 إلى إتباع هذه السياسة وخاصة ما يعرف منها بالتيسير الكمي (والتي عرفت محليا بالتمويل غير التقليدي)، وقبل التطرق إلى تجربة الجزائر نقوم بتعريف المصطلحين التاليين:

1– مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية

هي سياسة نقدية تستخدم في زمن الأزمات، ويتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات بالعملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، وكل ذلك بهدف عدم سير نشاط القطاع المالي وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية وقد برزت السياسة النقدية غير التقليدية بصورة كبيرة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فمع ظهور بوادر الأزمة سنة 2008، إلى غاية 2009 طبقت دول كبرى أدوات غير تقليدية للسياسة النقدية أهمها الدعم الائتماني المعزز، والتسهيل الائتماني، والتيسير الكمي، والتدخل غير المحدود في سوق الصرف الأجنبي، والتوجه المسبق، واقراضات بأسعار فائدة صفرية[1] وسعر فائدة سلبي على الودائع، وبما أن سياسة التيسير الكمي هي التي طبقت في الجزائر باسم (التمويل غير التقليدي).

(1) سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقاتها في الجزائر، مجل الدراسات المالية والصرفية، السنة (26)، المجلد (26)، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2018، ص19.

2- مفهوم التيسير الكمي

ويسمى أيضا التسهيل الكمي وهو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدما في الاقتصاد وتتميز هذه عن السياسة المعتادة أكثر لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق قيمة الهدف المحدد[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته الحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)[2].

3- تجربة الجزائر في التسيير الكمي (التمويل غير التقليدي)

في ظل الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد والعجز الهيكلي المستمر من 2014 إلى يومنا هذا وفي ظل الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد نتيجة تراجع المحروقات المصدر الوحيد لتمويل الموازنة العامة ومع تآكل صندوق ضبط الإيرادات ونفاده سنة 2017 كل هذه الظروف جعلت السلطات في البلاد امام خيارين إما اللجوء إلى الاستدانة الخارجية (خاصة من المؤسسات النقدية والمالية الدولية) أو طبع النقود وهو ما عرف في الجزائر إعلاميا بالتمويل غير التقليدي، وبما أن الاختيار الأول قد أغلق بابه رئيس الجمهورية بقرار مخافة العودة إلى ظروف التسعينات من القرن الماضي والذي عانت فيه البلاد كثيرا من ضغوطات تلك المؤسسات الدولية، كان لجوء السلطات إلى الاختيار الثاني، وهو ما جعل الحكومة تضغط على البنك المركزي (بنك الجزائر) من أجل توفير الإطار القانوني لهذه العملية وهو ما تم بالفعل من خلال تعديل قانون النقد والائتمان (وهو الأمر رقم: 11/03 الصادر في 2003/08/26) من خلال إضافة المادة 45 مكرر والتي أصبحت تنص على ما يلي:

بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة، السندات التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

أ- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

ب- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

ج- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

(1) صابر علي، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات والأهداف المحلية الجزائرية الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر03، 2013، ص64.

(2) مطاوي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، تجربة كل من اليابان والو.م.أ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2016، ص13.

من بين أغراض هذا النوع من التمويل غير التقليدي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وهو المكلف بإقامة مشاريع كبرى حكومية في الجزائر عن طريق إقراض هذا الصندوق ومن بين أغراض هذا النوع من التمويل (التمويل غير التقليدي أو طبع النقود) بالإضافة إلى تمويل العجز في الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي.

أي شراء أو تسديد ديون المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تقارب 2000 مليار دج (أهم هذه المؤسسات شركة النفط والغاز (سونطراك) وشركة إنتاج الكهرباء (سونلغاز)).

وبالنظر إلى الأغراض الثلاثة مجتمعة نجد الأوجه التي ينفق عليها هذا التمويل يغلب عليها الطابع غير الإنتاجي وليس الاستثماري أو الرأسمالي كما يؤكد المسؤولين في البلاد.

بعد توفير الإطار القانوني للعملية والذي لا يحدد الكمية المسموح طباعتها من النقود، انطلقت مطالبات من جانب الخبراء لمسؤولي بنك الجزائر بتحديد تلك الكمية المقرر طبعها، مما أدى بوزير المالية إلى الإعلان بأن الاحتياجات من النقود لتغطية العجز تقدر بـ 570 مليار دج، لتكملة سنة 2017، و1812 مليار دج خلال كامل سنة 2018،مما فهم منه بأنها الكمية المقرر طبعها.

لكن بنك الجزائر أعلن بعد ذلك بأنه قام بطبع أو إصدار مبلغ 2185 مليار دج (ما يعادل حوالي 19 مليار دولار) إلى نهاية شهر نوفمبر 2017، أي بعد فترة قصيرة من المصادقة على الإطار القانوني وهو مبلغ ضخم يتجاوز ما تم تقديره كاحتياجات لكامل سنة 2018 وحتى قبل أن تبدأ تلك السنة، مما يعجل بظهور الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل وفي أسرع الآجال[1]

4- أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي

تعود الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية للجوء لسياسة التمويل غير التقليدي فيما يلي:

أ- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك في سنة 2015-2016، فقد انتقلت من 2731 مليار دينار لنهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 مما أدى إلى انتعاش السوق البينية للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

ب- استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛

ج- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبيك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول قدر ب 50 دولار في 2017 و45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ 2014؛

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ص 20-21.

د-سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017، وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الاستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛

هـ- قدر عجز ميزانية الدولة بـ1567 مليار دينار في 2016، مقابل 795 مليار دينار في 2017؛

و- بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث 1 أورو يساوي حوالي 140 دج في السوق الرسمية مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو إلى 220 دج، هذا ما حتم على بنك الجزائر عدم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة البترولية[1].

ثالثا- تجربتي كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر اليابان أول دولة قامت بتطبيق سياسة التيسير الكمي حيث ظهرت آثار هذه الأخيرة على اقتصادها إلا أن الأزمة المالية 2008 جعلت بقية الدول تلجأ إلى سياسة التيسير الكمي.

1- التجربة اليابانية

بين سنتي 1990 و1991 حدث انهيار في المستوى العام للأسعار بعد انفجار فقاعة أسعار السندات ما أدى إلى حدوث ركود في الاقتصاد الياباني، ففي سنة 1995 خفضت الحكومة اليابانية معدل الفائدة إلى 0.5٪وهذا بفضل السياسة النقدية غير التقليدية التي طبقها البنك المركزي الياباني منذ 1990 لكن بصورة بطيئة، حيث وصل معدل الفائدة الاسمي إلى 0.25٪ وفي هذا الوقت قام البنك المركزي الياباني بطرح سياسة التيسير الكمي كأداة لمواجهة هذا الارتفاع، ما بين 1990 و2000 انخفض معدل الفائدة الاسمي من 0.02٪ و 0.03٪ إلى 0٪.

بدأ البنك المركزي الياباني في استخدام هذا المفهوم الجديد لمواجهة حالة الركود الاقتصادي والانكماش الذي بدأ منذ عام 2001 واستمر حتى بعد 2006 حتى وصلت أسعار الفائدة إلى 0٪ ليلجأ البنك المركزي الياباني إلى خطة اقتصادية بديلة لمواجهة الأزمة.

طبق البنك المركزي الياباني سياسة التيسير الكمي لأول مرة في 19 مارس 2001 وكان هدفه الأساسي هو منع انخفاض الأسعار ودعم النمو الاقتصادي، حيث بدأ تطبيق سياسة التيسير الكمي بضخ 5 تريليون ين، ومع 2004 ارتفع ما بين 30 و35 تريليون ين، كما انخفض مؤشر نيكي الياباني بنسبة 28٪ بين ة2002 و2004، وبفضل زيادة السيولة في الاقتصاد ارتفع المؤشر بحوالي 20٪ مع مارس 2006، قام البنك المركزي الياباني بالخطوات التالية لتطبيق سياسة التيسير الكمي:

(1) العشي وليد، صديقي أحمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد06، الجزائر، جوان 2018، ص ص 259-260.

أ- قام البنك المركزي الياباني برفع الحساب الجاري من 5 تريليون ين من الأصول طويلة الأجل في أكتوبر 2010؛

ب- قرر البنك المركزي الياباني رفع المعروض النقدي من 40 تريليون ين إلى 50 تريليون ين في أوت 2011؛

ج- قرر البنك المركزي الياباني توسيع قيمة شراء الأصول طويلة الأجل من 5 تريليون إلى 55 تريليون ين في أكتوبر 2011؛

د- سنة 2013 ضخ البنك المركزي الياباني 80 تريليون ين حيث سجل الاقتصاد نموا بلغ 1.5٪ كما تميزت ميزانية البنك المركزي الياباني بالارتفاع ما بين 2011 و2013.[1]

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

قام البنك المركزي الفدرالي بمضاعفة ميزانيته بعد 3 أشهر الأولى من أزمة سبتمبر 2008، فقبل الأزمة قام البنك الفدرالي بضخ ما يقارب 700 بليون دولار من الخزينة من خلال السوق المفتوحة أي بمعدل 100 مليون دولار أسبوعيا، اما بعد الأزمة قام البنك الفدرالي بضخ 2 تريليون دولار من الخزينة متبوعا بشراء 10 بليون دولار من السندات الحكومية طويلة الأجل شهريا.

أ- قام البنك الفدرالي بتطبيق الخطة الأولى من سياسة التيسير الكمي التي بدأت في شهر نوفمبر 2008 حيث ركزت على شراء سندات الرهن العقاري التي بلغت قيمتها 100 مليون دولار شهريا، ومع انتهاء الخطة الأولى سنة 2010 كان البنك الفدرالي يحتجز 1.25 تريليون دولار من سندات الرهن العقاري المسترجعة و300 بليون دولار من السندات الحكومية و175 بليون دولار من ديون الوكالات، وفي نوفمبر 2010 بدأ تطبيق الخطة الثانية من سياسة التيسير الكمي قام خلالها البنك الفدرالي بشراء 85 بليون دولار من السندات الحكومية حتى وصلت حتى جوان 2011، وفي سبتمبر 2012 قرر البنك الفدرالي اتباع الخطة الثالثة من سياسة التيسير الكمي التي طبقت حتى ديسمبر 2013، حيث تقرر التخفيض من السندات الحكومية المشتراة بـ 10 بليون دولار فمن سبتمبر 2012 إلى ديسمبر 2013 قام البنك الفدرالي بشراء 85 بليون دولار من السندات منها: 45 بليون دولار سندات حكومية و40 بليون دولار سندات الرهن العقاري المسترجعة.

كما أن مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي استخدم سياسة التيسير الكمي عدة مرات على الأزمة المالية العالمية، بدءا بالخطة الأولى في نوفمبر 20087، وانتهاء بالأخيرة التي انتهت قبل شهرين من نهاية عام 2014، وذلك بضخ نحو 4.4 تريليون دولار قبل إعلان المجلس نهاية 2014 وقف الخطة ليبدأ التمهيد للعكس باتجاه السياسة التوسعية برفع سعر الفائدة.

ب- بدأ البنك الفدرالي الأمريكي حاليا بتطبيق سياسة التراجع عن تطبيق سياسة التيسير الكمي من خلال الطرق التالية:

ج- حث المقترضين على تقليص حجم القروض المطلوبة؛

(1) مطاوي عبد القادر، راشدي فتيحة، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، مرجع سابق، ص ص 17-18.

د- تسوية القروض عن طريق الخصم؛

هـ- الرفع من سعر الفائدة على الودائع لتشجيع المستثمرين على إيداع أموالهم لدى البنوك؛

و- الرفع من نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية لدى البنك المركزي؛

ز- استرجاع قيمة السندات عن طريق بيعها من خلال عمليات السوق المفتوحة[1].

رابعا- التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

1- التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

أ- من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة البترولية سنة 2014، ترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي...مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر والأكيد أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10٪ مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر بنسبة 1.5٪ في 2018، وهذا ما يبين نظرته التشاؤمية لهذا النوع من التمويل مع أن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية؛[2]

ب- إن الدول التي تبنت سياسة التمويل غير التقليدي كاليابان أو بريطانيا وأمريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من إنتاج وطني، ومع ذلك لم تسلم من أزمات خاصة أزمة الرهون العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الجزائر فاعتمادها هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية ويؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه انهيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي مما سينتج عنه أزمة لدى الأفراد حيث تصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة من السلع والبضائع، ثم تنتقل الأزمة إلى المؤسسات بسبب التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور[3]، خاصة عند الرجوع لتصريحات الوزير الأول عند حديثه عن تسديد الأجور لشهر جانفي 2018 [4]، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وتنتقل الأزمة الاقتصادية إلى اجتماعية؛

ج- يؤكد محللون وخبراء أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تنطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو فينزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة إفلاس ويعتقد المحللون أن هذا الخيار مرتبط أساسا برئاسيات 2019 أي أن الحكومة ستسير الوضع بالمتاح إلى غاية الموعد الرئاسي المقبل، وهو ما يؤكده مسؤول الأبحاث في ساكسوبنك حيث يرى أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة

(1) مطاوي عبد القادر، راشدي فتيحة، مرجع سابق، ص ص 18-19.

(2) العشي وليد، صديقي أحمد، مرجع سابق، ص261.

(3) عبد الرزاق مقري، التمويل غير التقليدي: حقيقته وخلفياته ومآلته، الموقع الإلكتروني، http://hmsalgeria.met/ar/TBz6v، تاريخ الإطلاع 2019/05/27 ، 01:39.

(4) حمزة رملي، مرجع سابق، ص233.

هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل سيؤدي الزيادة في المعروض النقدي مما سيولد التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة [1]

2- الإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

لتحقيق أهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تم اعتماد مرسوم تنفيذي تضمن مجموعة من التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية وذلك من خلال أربع محاور [2]:

* استعادة توازنات خزينة الدولة: ومن بين الإصلاحات التي تضمنها هذا المحور ما يلي:

أ- تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة؛

ب- عصرنة مجموعة الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية وذلك من خلال استكمال وإصدار القانون العضوي خلال سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية؛

ج- اعتماد طريقة التسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجامعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية وإدراجها ضمن قانون مشروع قانون المالية سنة 2019؛

د- تحسين الإيرادات الجبائية العادية من خلا التعجيل ببرامج إنجاز مراكز الضرائب لمكافحة الغش الجبائي؛

هـ- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز وذلك للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها؛

و- إجراء إحصاء وطني لمداخيل الأسر في 2018 تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية والشروع تدريجيا في سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر؛

ز- الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد.

* استعادة توازنات ميزان المدفوعات: وتتضمن ما يلي:

أ- ترشيد الواردات من السلع والخدمات من خلال عدة تدابير من بينها إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع والخدمات لسنة 2018 طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخيم الفواتير؛

ب- ترقية الصادرات من المحروقات.

* الإصلاحات الهيكلية المالية: وتتضمن ما يلي:

أ- وضع إطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جبائية محلية؛

ب- تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض خاصة من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية.

* الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

أ- اعتماد آليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية وإصلاح سوق العمل وترشيد الإنفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية؛

---

(1) منتدى رؤساء المؤسسات، معارض للصحافة، خبير اقتصادي: إجراءات الحكومة بداية الطريق نحو الإفلاس والانهيار الاقتصادي (TSA عربي)، الجزائر، سبتمبر 2017، ص09.

(2) مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي، الموقع الإلكتروني، http://www.eco-algeria.com، تاريخ الإطلاع 2019/05/27، 02:22.

ب- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال.

خامسا- أهم النتائج والمقترحات المقدمة لسياسة التمويل غير التقليدي:

1- أهم النتائج التي وصلت إليها سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

أ- إن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر نقوم على فكرة الإصدارات الجديدة ولكن دون مقابل وهي سياسة استثنائية لمدة 5 سنوات أي أنها عبارة عن حلول مكملة ليست أساسية؛

ب- يقوم بنك الجزائر من خلال هذه السياسة بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة دون المرور على السوق الموازية بين البنوك وتكون التغطية بمقدار العجز في الخزينة أي بدون شرط سقف الإصدار المعتمد من قبل قانون 10/17 والمحدد ب10٪ من الإيرادات العادية للسنة الماضية؛

ج- إن الفرق الجوهري بين برامج التيسير الكمي التي تبنتها مختلف اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 وبين برامج التمويل غير التقليدي التي تبنتها الجزائر هو أن التيسير الكمي ظهر نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي لأن الأسواق المالية كانت في مصيدة للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة الاسمية في مستويات منخفضة، بينما الآليات تختلف في الجزائر حيث تم اللجوء إلى التيسير الكمي لضمان تمويل غير تقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية، ولهذا سميت بسياسة التمويل غير التقليدي، حيث جاءت لمواجهة تداعيات الأزمة البترولية وانخفاض أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير بين البنية التحتية المصرفية والاقتصادية بين تلك الدول والجزائر.

2- أهم الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها

أ- إعادة النظر من طرف الحكومة الجزائرية في الحلول التي تم تقديمها باعتماد سياسة التمويل غير التقليدي، والعمل على تحسين الوضع الاقتصادي مما يتطلب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يصبح دوره يقتصر على خلق أو إصدار النقود وضخها في الاقتصاد

ب- استغلال سياسة التمويل غير التقليدي وما يترتب عنه من ارتفاع للسيولة في السوق وانخفاض التكلفة لدعم استقرار القدرة الشرائية للدينار الجزائري؛

ج- تخفيف العبء الضريبي بدعم القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛

د- تعزيز مصداقية بنك الجزائر وذلك بالكشف عن حجم برامج التيسير الكمي حتى يسهل تحليله؛

هـ- التخلص من سياسة التقشف وآثارها السلبية على الاقتصاد، واعتماد سياسة عقلانية التمويل وآثارها الإيجابية في تنشيط السوق المالي الجزائري، مع تشجيع البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية بالولوج إليه؛

و- الاستغلال الحذر لبرامج التيسير الكمي في تنويع مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية، وتشجيع البنوك التجارية على تنويع منتجاتها؛

ز- يجب الاستمرار في دراسة الآثار البعيدة والقريبة لبرامج التمويل غير التقليدي في الجزائر قصد تشخيصها بدقة لاتخاذ قرار الاستمرار في اعتماده أو التوقف، والمقادير المثلى لاستخدامه؛

ح- السبب الرئيسي لاعتماد التيسير الكمي في الجزائر كآلية للتمويل غير التقليدي للتنمية هو كون الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير يعتمد بصفة رئيسية على موارد المحروقات، وعلى هذا يجب على الجزائر تنويع اقتصادها لتأمين مصدر تمويلي ادخاري مستديم للتنمية الاقتصادية.

سادسا- الآثار المتوقعة لتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

1- الآثار على التضخم والنمو

بالرغم من أن الترخيص القانوني لتطبيق هذه السياسة كان في شهر أكتوبر 2017، فإن أرقام بنك الجزائر أسفرت عن طبع كمية كبيرة من النقود تقدر ب2185 مليار دج أي ما يعادل 19 مليار دولار وما يمثل 15٪ من الناتج الداخلي الخام للبلاد، وذلك خلال فترة تقل عن شهرين كما تبينت لنا سابقا، مما قد يعجل نظريا بظهور تضخم حاد وسريع خاصة في ظل كتلة نقدية كبيرة متداولة خارج الجهاز المصرفي واختلفت الأرقام في تقديرها وقد أشار محافظ بنك الجزائر إلى أنها تساوي 4780 مليار دج، لكن بالنظر إلى الأرقام المعلنة من السلطة، خاصة تلك الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات ONS وهو هيئة حكومية، نجد بأن نسبة التضخم سارت بوتيرة مستقرة تقريبا خلال فترة ما بعد تطبيق هذه السياسة، وأحيانا متناقصة، وهذا عكس ما يلحظه المواطن من ارتفاع رهيب ومتزايد في أسعار السلع والخدمات [1].

وهو ما يطرح تساؤل حول مدى مصداقية تلك النسب والأرقام التي كانت كما يلي:

الجدول رقم (21): نسبة التضخم في الجزائر سنتي 2017-2018

الفترة	النسبة٪
نوفمبر 2017	5.8
ديسمبر 2017	5.6
يناير 2018	5.2
فبراير 2018	4.9
مارس 2018	4.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

ومما قد يزيد من مخاوف معدلات التضخم، أن هذه السياسة (أي طبع النقود) سوف تستمر لمدة 5 سنوات وفق الإطار القانوني المرخص بذلك، كما أن معظم هذا التمويل غير التقليدي سيتوجه إلى تغطية العجز في الخزينة ومصدره الأساسي هو العجز في الموازنة (الذي تمثله فيه موازنة التسيير أكثر من نصف الموازنة العامة)، كما أن جزء كبيرا من ذلك التمويل سيتوجه إلى سداد ديون المؤسسات العمومية الكبرى التي تقارب مبلغ 2000 مليار دج

(1) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 21.

وبالنظر إلى كل هذه الظروف لن يستخدم طبع النقود لدفع استثمارات جديدة تنعش الطلب الفعال بل لتسديد الأجور وديون الاقتصاد، وهو ما سيضعف من معطلات النمو التي لن تزيد عن 3٪ في أحسن الأحوال، في حين يبقى الدين يتزايد بنسبة أكبر من معدل النمو الاقتصادي[1].

2- الآثار على سعر الصرف

تتبع الجزائر سياسة سعر الصرف العائم المدار، وذلك وفق كتلة من العملات يشكل اليورو والدولار أهم نسبة في مكوناتها، لكن بعد انهيار أسعار النفط ودخول البلاد أزمة مالية، حاولت السلطات تثبيت سعر صرف الدينار الجزائري بربطه بالدولار الأمريكي، وفق سعر معين يتم الإعلان عنه في قانون المالية السنوي، ففي قانون المالية لسنة 2017 تم تحديد هذا السعر بـ01 دولار = 108 دج للفترة 2017-2019، ثم رفع هذا السعر في قانون المالية لسنة 2018 إلى 1 دولار =115 دج خلال الفترة 2018-2020، لكن مع ذلك أصبح للدينار سعران للصرف أحدهما ثابت يستخدم في حسابات الميزانية فقط، والثاني عائم مدار يتم الإعلان عنه أسبوعيا من طرف البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) هذا طبعا إلى جانب سعر صرف ثالث في السوق الموازية.

لقد شهد الدينار الجزائري انهيارا كبيرا في قيمته خلال السنوات الأخيرة فقد يكون ذلك بسبب التغيرات في سعر صرف الدولار أو اليورو، وقد يكون التخفيض متعمدا أحيانا من طرف السلطة النقدية وذلك لربح فارق السعر، أي الحصول على كمية أكبر من النقد المحلي مقابل الدولار المتحصل عليه من بيع المحروقات خاصة بعد انهيار أسعار النفط، وإيا كان السبب فالنتيجة كانت واحدة، وهي أن الدينار الجزائري فقد 20٪ من قيمته أمام الدولار الأمريكي خلال السنتين الأخيرتين وأكثر من 33٪ بين سنتي 2012-2017، وحوالي 40٪ بين سنتي 2010-2017 ويكفي أن نعرف بأن الدولار الأمريكي وفي سعره الرسمي كان يقدر بحوالي 74 دج سنة 2010 فأصبح يساوي حاليا 115.39 دينار.

ويبدو أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (طبع النقود) كان له الأثر الواضح على سعر صرف الدينار الجزائري، بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 111.56 دينار نهاية سنة 2017 إلى 115.39 دج خلال أشهر قليلة، وذلك بسبب أتباع بنك الجزائر لهذه السياسة النقدية غير التقليدية، ويتوقع أن يكون هناك مزيد من الانهيار في سعر صرف الدينار الجزائري مستقبلا، وبالتالي مزيد من الانهيار في قدرته الشرائية، مادام الترخيص القانوني لهذه السياسة يمتد لخمس سنوات مقبلة، خاصة إذا لم يحدث هناك تحسن في أسعار النفط في السوق العالمية[2].

الفرع الثاني: القرض السندي

أدت الأزمة المالية التي تعصف بالنظام المالي والاقتصادي في الجزائر إلى سعي الجهاز التنفيذي بواسطة الإدارة التشريعية إلى إيجاد الحلول من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بعد تراجع إيرادات المحروقات بسبب

(1) كمال سي محمد، التمويل غير التقليدي وأثره على الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي حول فعالية السياسة النقدية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2018/04/26.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص22.

عدم استقرارها في البورصات العالمية، ولجأت الدولة للاستدانة من مواطنيها من خلال سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي التي عرفت بالقرض السندي لاستثمار مدخرات المواطنين لتمويل الاستثمار العمومي.

أولا- تعريف القرض السندي: وفقا للقانون الجزائري أطلق مصطلح السندات الحكومية طبقا للقرار المؤرخ في 28 مارس 2016 سندات القرض بالقرض الوطني للنمو الاقتصادي الصادر عن الخزينة العمومية حسب نص المادة 1 من القرار 2016/03/28 وهو ما تعارف عليه بالقرض السندي.

يعرف القرض السندي وفق المنظور الاقتصادي بأنه عبارة عن قرض ينشأ من إصدار السندات التي توزع بين العديد من المقرضين وهي قروض مخصصة للشركات الكبرى لأن الثقة في المصدر أمر أساسي [1].

القرض السندي يتمثل في إصدار شركة خاصة أو حكومية سندات للتداول بهدف الحصول على أموال لتمويل استثماراتها وتعد هذه السندات أداة دين على عاتق الشركة المصدرة لها.

من خلال التعاريف تبين أن القرض السندي الذي طرحته الدولة الجزائرية وفقا لقرار نص المادة الأولى بالجريدة الرسمية الصادرة في 2016/05/04 العدد27 بحسب الصيغة والخصائص الواردة بطرح هذه السندات يمكن إعطاء تعريف خاص: هي سندات تصدر عن مؤسسة عمومية حكومية كجهة مقترضة والمواطنين كمقرضين من جهة ثانية، من أجل الحصول على أموال للخزينة العمومية في مقابل نسبة محددة قانونية لمدة 5 سنوات.

ثانيا- تجربة القرض السندي في الجزائر:

تم إطلاق أولى القروض السندية بالفترة 1998-2008-2009 ومست المؤسسات الكبرى في سياق تفعيل دور بورصة الجزائر كما يعتبر حل للمؤسسة في حال صعوبة الحصول على ممول واحد لتغطية احتياجاتها وعدم كفاية القروض البنكية وأول تجربة قامت بها شركة سونطراك وقدر القرض السندي الذي أصدرته 5 ملايين دج لمدة 5 سنوات وبسعر فائدة 13٪ ومنحة عند الإصدار ب2.5٪ وتم إعداده بين شهري نوفمبر وديسمبر 1997، وانطلق أثناء السداسي الأول 1998.

كما أطلق مجمع سونلغاز قرض سندي بقيمة 30 مليار دج سنة 2008، فضلا عن الخطوط الجوية الجزائرية 2009 بقيمة 1.8 مليار دينار وآخر 7.5 مليار دينار إضافة إلى قرض سندي لاتصالات الجزائر 3.15 مليار دينار، وكانت سونلغاز أكبر الشركات التي أطلقت قرضا سنديا وعددها 10 بقيمة إجمالية تصل إلى 87.55 مليار دينار وهو ما يجعلها أول مقرض في السوق المالية أما شركة دحلي فقد كانت أولى الشركات الخاصة التي تلجأ إلى السوق المالي بإصدار قرض سندي بقيمة 8.3 مليار دج أما عن نتائج الاقتراض السندي لشركة سونطراك فالهدف الذي سعت إليه الشركة من هذه العملية لم تصل إليه ألا وهو تحريك السوق المالي عن طريق عمليات البيع والشراء حيث كانت طلبات الشراء مرتفعة جدا وبالمقابل عروض البيع كانت معدومة، وهو راجع لنسبة الفائدة المرتفعة 13٪ التي تمنحها سونطراك[2].

(1) فريد بن عبيد، قسوري إنصاف، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصر، العدد4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، 132.

(2) نفس المرجع، ص136.

1- خصائص سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي

أطلق رسميا وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة يوم 2016/04/12 آلية القرض السندي بنسبة فائدة 5٪ لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية عن طريق المديونية الداخلية خاصة وأن العجز المتوقع في الميزانية لسنة 2016 يقدر ب35 مليار دولار بالمقابل أن صندوق ضبط الإيرادات المكلف بتغطية ذلك العجز أشهر إفلاسه في شهر ماي 2016.

وحددت وزارة المالية جميع الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرص السندي – القرض الوطني للنمو الاقتصادي –الذي انطلق في 16 أفريل ليمتد إلى 17 أكتوبر 2016 تم تحديد نسبة فائدة السندات وكيفية شرائها والتنازل عنها أو حتى رهنها في حال ما أراد المكتتب ذلك وهدفه الأساسي تمويل الاقتصاد عن طريق مشاريع البنى التحتية التي تتيح فرص الاستثمار أو المشاريع الاقتصادية الاستثمارية من خلال إنشاء المؤسسات وشروطه[1].

أ- وجود صيغتان مدة ثلاثة سنوات وخمس سنوات؛

ب- مجسد بصيغ 50000 دج لكل سند؛

ج- نسبة الفائدة 5٪لسند ثلاث سنوات 5.75٪لسند خمس سنوات؛

د- الفوائد معفاة من الضرائب؛

هـ- رأس المال والفوائد السنوية تدفع بنفس تاريخ الاكتتاب السنوي؛

و- السندات قابلة للتفاوض؛

كما يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق الاكتتاب الآتية:

الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، الوكالات البنكية وفروع بنك الجزائر، وكالات التأمين.

جاء بالجريدة الرسمية أن السندات المجسدة للقرض السندي تأتي في شكل سندات اسمية أو سندات لحامليها حسب خيار المكتتب وجعلت وزارة المالية السندات قابلة للتداول الحر حيث يمكن لأي مكتتب بالقرض أن يشتري أو يتنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند وعن طريق وسطاء مختصين، وتستفيد مصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومصالح بريد الجزائر ومعه فوائد البنوك من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها 1٪ من مبلغ رأس المال المكتتب بصفة نهائية أي أن النسبة المذكورة تبلغ 500 دج على كل سند، كما يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار القرض السندي قبل آجال استحقاقها بطلب من حامليها وذلك بعد رأي المدير العام للخزينة كما لا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل [2].

(1) الجريدة الرسمية الصادرة 2016/05/04 العدد27، ص12.

(2) مقال: شروط القرض السندي، مقتبس من موقعhttp///WWW.elbilad.net/article/detail ؟ id=54369

إن الحكومة تعول حاليا على القرض السندي خاصة بعد توجيهه لجميع شرائح المواطنين بتمويل المشاريع الاقتصادية بعد تراجع عائدات المحروقات، كما ستعمل على كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين لاستعادة الأموال التي كانت ولا زالت لا تستغل في القنوات غير الرسمية لإعطائها الصفة القانونية وفي آخر حصيلة عن القرض السندي كشف الوزير الأول عبد المالك سلال بمنتدى رؤساء المؤسسات عن قيمة القرض يوم 17 جويلية 2016 بلغ 461.72 مليار دينار على أن تصل إلى 611.72 مليار دينار بعدما يصب منتدى رؤساء المؤسسات المبلغ الذي جمعه والمقدر ب150 مليار دينار وتفاجأت الحكومة بالقيمة المالية التي تم جمعها لمشروع القرض السندي التي تطلعت إلى بلوغ 400 مليار دينار لكن تجاوزت الرقم في غضون شهرين من إطلاق المشروع [1].

2- العراقيل التي تواجه القرض السندي الجزائري

يرى بعض المنظرين من بينهم الخبير المالي سليمان ناصر، والخبير بالصيرفة الإسلامية فارس مسدور وغيرهم فشله لعدة أسباب:

أ- انعدام الثقة بين المواطنين والحكومات خاصة أنها تصرح بأن هذا القرض السندي موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية لكن دون تحديدها بدقة، أي عدم معرفة وجهة هذه القروض ومصيرها؛

ب- فتح الاكتتاب بالصيغتين الاسمي وحامليه وعدم إعفائه من الضريبة إذ تصل إلى 10٪ للقرض الاسمي، و50٪ لحامليه وإذا أضفنا نسبة التضخم التي تصل إلى 4.5٪بينما سعر الفائدة يقدر بـ5٪ بالتالي لن يقبل أي فرد باستثمار يعود عليه بنسبة 0.5٪ من الفوائد فلن تكون هناك جدوى منه؛

ج- تحديد قيمة السند بـ50000 دج ستقصي شريحة واسعة من المواطنين العاجزين أصلا عن توفير وادخار هذا المبلغ لانهيار القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة؛

د- إقصاء البنوك الإسلامية والإصرار على القرض السندي الربوي المحرم؛

هـ- إن جعل سندات اسمية وأخرى لحامليها تناقض وإشكالية بمعنى أن الاسمية يكتب فيها اسم صاحبها ويجب انتظار الآجال لجني الفائدة واسترجاع رأس المال بعدها يمكن للشخص بيعها، أما لحاملها دون اسم فهي قابلة للتداول وتباع بسهولة فيما إذا أراد صاحبها التخلص منها واسترجاع أمواله وبالتالي ممكن أن تكون وسيلة وفرصة كبيرة لغسل الأموال والتهرب الضريبي وعمليات مشبوهة؛ [2]

و- إن إصدار السندات يترتب على الشركة المصدرة جملة من الالتزامات عليها الوفاء بها في جميع الأحوال والظروف وإلا تسبب ذلك في انهيار مركزها المالي لذلك لا بد من توخي الدقة في تقدير كل الظروف والاعتبارات قبل الإقدام على إصدار السندات؛

(1) منتدى رؤساء المؤسسات 2016/07/17.

(2) ناصر حمدادوش، مقتبس من مقال: القرض السندي... بين الضرورة الاقتصادية والمحاذير الشرعية، الرابط http://hmsalgeria.net/ar/editor، تم الدخول في 2019/05/28، 22:45

ز- إن الإفراط في إصدار السندات قد يضعف الثقة بها، ومن ثم يضطر الشركة المصدرة إلى رفع أسعار الفائدة لتشجيع المستثمرين والاكتتاب بما ينتج عنه تحمل الشركة لأعباء إضافية غالبا ما تكون غير مخططة؛

ح- كلما بالغت الشركة في إصدار سندات القرض كلما انخفضت ضماناتها مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال عليها وبالتالي تدهور قيمتها في الأسواق المالية؛

ط- عندما تقترض الشركة من جهة معينة كالبنوك فإنها قد تلتزم تجاهها بعدم إصدار سندات جديدة وذلك بهدف عدم إضعاف الضمانات مقابل القروض التي قدمتها البنوك، لأن في إصدار السندات زيادة في التزامات الشركة اتجاه الغير، مما يؤدي إلى انخفاض الضمانات مقابل هذه الالتزامات [1].

ثالثا- التجربة الأوروبية والأمريكية في التيسير الكمي:

1- التيسير الكمي الأمريكي

أ- نشأة التيسير الكمي الأمريكي

بعد حدوث أزمة الرهن العقاري الأمريكي عام 2008، قام نظام الاحتياطي الفدرالي بشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية وسندات المحمية MBS وهي سندات مدعومة بالرهن العقاري وقد تمثلت أهم أهداف سياسة التيسير الكمي للبنك الفدرالي الأمريكي في النقاط التالية[2]:

- زيادة الثقة بأداء الاقتصاد الأمريكي وتحسين مؤشراته خاصة في سوق العمل ومعدلات النمو الاقتصادي؛
- دعم سوق العمل ومكافحة التضخم؛
- أن تشمل التغيرات خفضا أوليا في مشتريات السندات مع استمرار الخفض المتتالي حتى عام 2015 مع التوقف تماما عن شراء السندات وزيادة عرض الدولار عوض الانسحاب بسرعة من سياسة التيسير الكمي؛
- استهداف معدلات الفائدة الصفرية، حيث سيظل معدل الفائدة المستهدف بين 0٪ و0.25٪ بهدف استمرار رفع مستويات الإقراض وزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري حتى نهاية 2015.

ب- مراحل التيسير الكمي الأمريكي

منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 نفذ البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ثلاث مراحل في التيسير الكمي، المرحلة الأولى بدأت في نوفمبر 2008، أما المرحلة الثانية فكانت في نوفمبر 2010، والثالثة والأخيرة كانت في سبتمبر 2012، تضمنت مشتريات شهرية قدرت ب850 مليار دولار من السندات المدعومة بالرهن العقاري والسندات الحكومية طويلة الأجل وبدأ بتخفيض هذه المشتريات تدريجيا ابتداء من جانفي 2014.

(1) عبير بوضياف ، سوق الأوراق المالية في الجزائر، "شهادة الدراسات العليا المتخصصة"، قسم الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 112.

(2) نورة الرفاعي، إنهاء سياسة التيسير الكمي وتداعياتها على أداء الاقتصاد الأمريكي، المركز الديبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، التقرير الدولي في العدد44، من تقرير الاقتصاد والأعمال على الموقع الالكتروني http://www.dcss-cener.arg/business- economy-report/ arc.php rw=417، تاريخ الزيارة 2019/05/29.

ج- نتائج التيسير الكمي الأمريكي

-التأثير على سعر الفائدة في الأجل الطويل

إن قيام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتطبيق سياسة التيسير الكمي في نهاية 2008 إلى مارس 2010 من خلال شراء 1725 مليار دولار من السندات طويلة الأجل أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة بـ50 نقطة، وفي 18 مارس 2009 قرر الاحتياط الفدرالي بشراء 300 مليار دولار من سندات الحكومة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار بـ6.16٪ مقارنة باليورو.

-ارتفاع السيولة

بالنظر إلى التجربة الأمريكية فإن سياسة التيسير الكمي أدت إلى تدفق رؤوس أموال هامة إلى الدول الناشئة (حوالي 150 مليار دولار في الشهر) الأمر الذي أدى إلى انهيار في سعر صرف الدولار مقابل عملات هذه الدول وعليه فإن تطبيق سياسة التيسير الكمي أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية بل أيضا في الدول الناشئة.

-ارتفاع التضخم

إن ضخ الأموال في السوق يؤدي إلى إعادة رفع التضخم على المدى الطويل فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى توقع ارتفاع معدل التضخم مما يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاستمرار في تخفيض قيمة العملة في المستقبل وبالنظر إلى التجربة الأمريكية خلال الفترة 2008-2012 فإننا نجد أن سياسة التيسير الكمي الأمريكي لم تكن مصحوبة بارتفاع في معدلات التضخم.

2- التيسير الكمي الأوروبي [1]

أ- أهم إجراءات التيسير الكمي الأوروبي

منذ عام 2009 قام البنك المركزي الأوروبي بمجموعة من الإجراءات في إطار ما يعرف بالسياسة النقدية غير التقليدية أهمها التيسير الكمي وأهم ما يميز هذه الإجراءات الطابع المؤقت، حيث أكد على ضرورة الانتهاء منها فور تحقيق الأهداف المرجوة منها، والتي تمثلت في تحسين شروط التمويل داخل منطقة اليورو، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي:

-البرنامج الأول لشراء السندات المحمية: CBPP1:

من بين أهم أدوات التمويل لدى البنوك داخل منطقة اليورو نجد السندات المحمية، وبعد انهيار بنك ليمان براذر تعرضت هذه البنوك إلى الخطر، فقام البنك المركزي الأوروبي بالتدخل من خلال إعادة تنشيط الأسواق من خلال الإعلان عن البرنامج الأول لشراء السندات المحمية في 07 ماي 2009 وامتد البرنامج إلى غاية 30 جوان 2010، حيث سمح البنك المركزي للبنوك المركزية لدول منطقة اليورو بشراء السندات المحمية بقيمة 60 مليار أورو.

-البرنامج الثاني لشراء السندات المحمية CBPP2:

(1) نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية -دراسة التجربة الأمريكية والأوروبية- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، ص 216-217.

أعلن البنك المركزي الأوروبي في تاريخ 03 نوفمبر 2011 عن تبني ثاني برنامج له لشراء السندات المحمية حددت قيمته بـ40 مليار يورو ويستمر إلى غاية 31 أكتوبر 2012 وعلى عكس البرنامج الأول فإن البرنامج الثاني لم يحقق الأهداف المرجوة حيث تم شراء ما قيمته 16.42 مليار يورو بذلا من 40 مليار يورو ويرجع السبب حسب البنك المركزي الأوروبي إلى التزايد المستمر لطلب المستثمرين على السندات المحمية من منطقة اليورو وهذا من جهة، وتراجع إصدار السندات المحمية من جهة أخرى.

يمكن القول أن هناك عوامل أخرى ساهمت في فشل البرنامج الثاني منها تنامي المخاوف داخل منطقة اليورو وبسبب أزمة الديون السيادية وتزامن هذا البرنامج مع تبني البنك المركزي الأوروبي لإجراء آخر من إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية وهو إعادة التمويل على المدى الطويل الذي وفر قرابة 1000 مليار أورو، الأمر الذي جعل عملية إصدار السندات المحمية عملية مكلفة، وفي إطار سياسة التيسير الكمي دائما أعلن البنك المركزي الأوروبي في 2015 عن قيامه بإصدار النقود لشراء سندات سيادية بنحو 60 مليار يورو في الشهر ابتداء من مارس 2015 وحتى نهاية سبتمبر 2016، وهذا بهدف إنعاش منطقة اليورو، وتضمن البرنامج دولا تنفذ برامج انقاد كاليونان، كما يمكن للبنك المركزي الأوروبي القيام بإعادة شراء خلال نفس الفترة ما يقارب 1140 مليار يورو من الديون تنفذ من قبل البنوك المركزية للدول الأعضاء و92٪ منها تمثل 19 دولة عضو في منطقة اليورو.

ب- المراحل التي مر بها التيسير الكمي الأوروبي

-من أفريل إلى ماي 2010: بداية الأزمة اليونانية وتم إدارتها من قبل الاتحاد الأوروبي عن طريق برنامج شراء السندات من قبل دول منطقة اليورو.

-من جويلية إلى أوت 2012: قرار البنك المركزي الأوروبي بضرورة حماية اليورو عن طريق إعلان برنامج شراء غير محدود من سندات الدين العام

-جوان 2014: قرار الاتحاد الأوروبي بتطبيق إعادة التمويل على المدى الطويل.

-جانفي 2015: وضع برنامج التيسير الكمي لشراء سندات دول منطقة اليورو والمؤسسات الأوروبية.

-مارس 2016: تثبيت سعر الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي عند 0٪ والإعلان عن سلسلة جديدة من عمليات إعادة التمويل طويل الأجل، وتوسيع برنامج التيسير الكمي الأوروبي لسندات المؤسسات.

ج- نتائج التيسير الكمي الأوروبي

- تدفق الأموال على ألمانيا ونزوحها من إيطاليا وإسبانيا مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين اقتصاديات منطقة اليورو ودول الجنوب التي تعاني اقتصاديا؛

- شراء البنك المركزي الأوروبي ما قيمته 80 مليار يورو من السندات الشهرية مما يعني ضخ الأموال في الأسواق الأوروبية، إلا أن معظم تلك الأموال تتجه إلى البنوك الألمانية وتبقى هنالك، حيث قدر صافي

المدفوعات المتجهة لها بـ17.2 مليار دولار في أوت 2016 وعلى العكس من ذلك شهدت إيطاليا وإسبانيا ارتفاع صافي التزاماتها إلى أعلى مستوى في ثلاث سنوات في أوت 2016 [1].

(1) نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 218-219.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية والتطبيقية للنفقات العامة في الجزائر وكذا تقييم سياسات معالجة العجز الهيكلي في الجزائر واستخلصنا ما يلي:

– تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها (الإيرادات والنفقات والموازنة العامة، وسياسة الأجور والأسعار من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

– أصبحت عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر ضرورة ملحة تفرضها الزيادة المستمرة للنفقات العامة التي تتطلبها التنمية من جهة واستمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لعائدات البترول من جهة أخرى.

– إن إنشاء صندوق ضبط الموارد يؤكد رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الموازنة العامة بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وترشيد استغلال مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة ناضبة وغير مستدامة، حيث يعتبر تجربة حديثة النشأة تواجه جملة من العوائق التي تحول دون تطوير كفاءة وفعالية الصندوق، الأمر الذي يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين وترقية أدائه.

– تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي، من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، وذلك راجع إلى الاستثمارات الضخمة التي أقدمت الجزائر على تنفيذها خلال نفس الفترة، وكانت النسبة الكبيرة ن تلك المديونية وجهت لتمويل القطاع الصناعي، وكان ذلك عكس الثمانينات من القرن الماضي، حيث وجه جانب كبير من المديونية الخارجية إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي، وترجع أزمة المديونية الخارجية في الجزائر إلى عوامل داخلية بشكل كبير، وهو ما يعني أن المسؤولية في حدوث تلك الأزمة إنما تتحملها السلطات الجزائرية لنفس الفترة.

– إن استنفاد الحكومة لصيغ التمويل التقليدية يدفع بها للبحث عن طرق جديدة مبتكرة (غير تقليدية) لتمويل التوسع في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل تجنب الاستدانة الخارجية وفي حالة غياب المراقبة الفعالة والإصلاحات العميقة المرتكزة على أسس علمية اقتصادية أكثر منها على رؤية اجتماعية قد يسبب التمويل الغير التقليدي في هذه الحالة في تداعيات سلبية (المدى المتوسط والطويل).

الخاتمة

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من أبرز المشاكل التي تعرض لها علماء المالية العامة والدارسين في هذا المجال ليس من ناحية أسبابها فحسب، ولكن أيضا من ناحية ما يترتب عنها من آثار على الإيرادات العامة، خاصة وأن الدولة لا تستطيع أن ترفع من إيراداتها بدون سبب وجيه ولا تستطيع أن تتجاوز الدولة حدود معينة بالنسبة لفرض الضرائب أو زيادتها، وإلا أخلت بالمعايير الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الحفاظ عليها وكذلك لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض دون أن تأخذ في اعتبارها طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على الوفاء بها، وهذا لا يعني أن كل زيادة في النفقات العامة لا بد أن يقابلها زيادة حتمية في عبئ الضرائب لان زيادة النفقات العامة تقتضي زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة العامة، كما أن النفقات العامة لها آثارها على زيادة الدخل والثروات الأمر الذي قد يؤدي حتى في ارتفاع أسعر الضرائب وفرض ضرائب جديدة ومن خلال دراستنا السابقة والتي تطرقنا فيها إلى السياسة الإنفاقية كأداة لتصحيح العجز الهيكلي للدولة، وكيفية استخدام النفقات العامة من أجل معالجة ها العجز من جانب ومن جانب آخر كيفية استخدام الإيرادات العامة للدولة من أجل زيادة الموارد لتغطية النفقات العامة المتزايدة يمكننا القول أنه لا بد من عدم الإفراط في صرف النفقات العامة والإنفاق في الحدود المعقولة، زيادة إلى ذلك توجيه النفقات العامة إلى المجالات المهمة والضرورية والتي تعود على الدولة بالنفع، ومن جهة أخرى البحث عن موارد اضافية للدولة تكون بمثابة الممول الرئيسي من أجل مواجهة النفقات العامة، ومن خلال هذه الدراسة تم التركيز أكثر على جانب الإنفاق العام وذلك من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية له والتوسع أكثر في مفهوم السياسة الإنفاقية وترشيد الإنفاق العام.

1- نتائج الدراسة:

تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- يعتبر ترشيد الإنفاق العام إجراء مهم وجب على الجزائر إتباعه للخروج من حالة العجز في الموازنة العامة.
- السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها الدولة في تخطيط الإنفاق العام والبحث عن وسائل تمويله وجعله كأداة تتدخل من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- يكمن الخطر بالنسبة للتمويل غير التقليدي في الجزائر في السلوك الإنفاقي للدولة ذو البعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية .
- تبني آلية التمويل غير التقليدي نتيجة لهشاشة مالية الدولة في ظل غياب تنويع اقتصادي والإفراط في طباعة النقود يؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي زيادة الإنفاق.
- تجربة الجزائر في القرض السندي فاشلة نتيجة انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة خاصة وأنها تصرح بأن هذا القرض السندي موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية لكن دون تحديدها بدقة وجهة ومصير هذا القرض.

– يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أهم مصدر من مصادر التمويل سواء في ظل العجز الهيكلي أو مساهمته في تخفيض المديونية إلا أنه استنزف موارده بداية من سنة 2017 وأصبح عاجز عن تغطية العجز.

– يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في تخفيض المديونية الخارجية، وذلك بالنظر إلى المبالغ الهامة التي خصصت لتسديد الدين العام، حيث انخفضت المديونية الخارجية من 48.92٪ من الناتج المحلي الخام سنة 2000 إلى 2.88٪ من الناتج المحلي الخام سنة 2015.

– إن تطبيق سياسة التقشف سواء بزيادة الضرائب أو خلق ضرائب جديدة هي سياسة فاشلة بحيث طبقت فقط على الفئات الضعيفة والهشة ولم تطبق على الطبقات ذات الدخول الكبيرة أو على الوزراء والرئيس نفسه.

– من الضروري ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال مراعاة الأولويات في عملية الإنفاق وكذلك التخفيض من نفقات التسيير واستثمار هذه المبالغ في مشاريع مجدية وفعالة.

– من الضروري البحث عن مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع المحروقات لتغطية حجم الإنفاق المتزايد من أجل الحفاظ على توازن واستقرار الوضع المالي والاقتصادي للتخلص من العجز.

– يمكن إرجاع عجز الموازنة العامة للعاملين أساسين هما: الأول يتمثل في تزايد معدل الإنفاق بشكل كبير والثاني يتمثل في تراجع معدل الإيرادات.

– تدل السياسة الإنفاقية الناجحة على قدرة الدولة في التحكم في نفقاتها واستغلالها الأمثل لمواردها ومسؤوليتها اتجاه أفرادها والابتعاد عن كل أشكال الإسراف والتبذير والفساد.

– تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو النفقات العامة بشكل كبير وارتفاع معدلاتها وهذا راجع لنمو ودور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي.

– حققت الموازنة العامة في الجزائر فائضا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2009 وابتداءا من سنة 2009 حققت عجزا مستمرا لازمها طوال سنوات الدراسة (2010–2019) وذلك بسبب المبالغة في الإنفاق العام والإسراف والتبذير بشكل مفرط وأيضا نتيجة الانخفاض في الإيرادات خاصة تراجع الجباية البترولية منذ منتصف سنة 2014.

– تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين وهما نفقات التسيير وتخص كل مختلف الأجور والمبالغ التي تعمل على سير المصالح الإدارية في البلاد ونفقات التجهيز (الاستثمار) وتخص كل المبالغ المنفقة على البنى التحتية وغيرها.

– يرجع السبب الرئيسي في حدوث العجز في الموازنة العامة للجزائر في الإفراط في حجم الإنفاق العام وعدم العقلانية في توزيعه بالإضافة إلى ضعف الإيرادات نظرا لاعتمادها بشكل كبير على الجباية البترولية التي تراجعت سنة 2014 وهو ما أثر سلبا على رصيد الموازنة.

– شهدت الفترة محل الدراسة (2010–2019) توسعا كبيرا في النفقات العامة نتيجة لمختلف السياسات والبرامج التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة.

– تسيطر نفقات التسيير على الحجم الأكبر من الإنفاق العام في الجزائر وهذا راجع لنمو الأجور وارتفاع معدلاتها.

– سيطرة الجباية العادية من حيث مساهمتها في الإيرادات ابتداء من سنة 2015.

– من بين أهم اسباب ارتفاع حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010–2019 إتباع الدولة سياسات تنموية وبرامج تستدعي إنفاق مبالغ ضخمة لتمويلها.

– عرف رصيد الموازنة العامة للجزائر عجزا مستمرا ومتزايدا طيلة سنوات الدراسة (2010–2019).

2– نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1– تعتبر السياسة الإنفاقية أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي والمالي غير أنها في الجزائر لا تحقق الفعالية المطلوبة ويتضح من خلال الدراسات تزايد حجم الإنفاق العام بوتيرة سريعة وعجز الإيرادات عن مواكبة هذا التزايد وارتفاع نسب العجز في الموازنة العامة من سنة لأخرى لذلك يمكن القول أن دور السياسة الانفاقية في الجزائر محدود، ويرجع ذلك لسوء تسيير تلك النفقات والمبالغة فيها وتوجيهها توجيها خاطئا، ذلك أن معظمها يوجه كنفقات للتسيير وهو ما يجعل نفقات التجهيز عاجزة على تقديم قيمة مضافة في ظل محدودية الإيرادات العامة وارتكازها هي الأخرى على مورد معين وهو الإيرادات البترولية ويعتبر دور الموازنة العامة في الجزائر مقيد لأنه تتحكم فيه العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجعل منها عاجزة على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

2– يساهم ترشيد الإنفاق العام بشكل كبير في علاج عجز الموازنة العامة وذلك أن أحد أهم أسباب حدوث العجز هو تزايد حجم الإنفاق العام والمبالغة فيه وبالتالي عجز الإيرادات على تغطية هذه النفقات لذلك فإن أهم سبل العلاج الموازني هو العقلانية في الإنفاق وتخفيضه بما يتلاءم مع موارد الدولة ويحقق أقصى قدر ممكن من أهدافها، حيث تبين من خلال الدراسات التي قمنا بها أن الجزائر قامت بعدة إجراءات تقشفية لترشيد الإنفاق العام حيث قامت بتجميد المشاريع، تجميد التوظيف، زيادة الضرائب وإضافة ضرائب جديدة أخرى، حيث ساهمت سياسة ترشيد الإنفاق العام في تخفيض حجم الإنفاق لكن ليس بالشكل اللازم والمطلوب، حيث تم تخفيض حجم الإنفاق إلى 9% خلال سنة 2016 ومنه نستنتج انه رغم السياسة التي قامت بها الحكومة الجزائرية من أجل ترشيد الإنفاق العام وتخفيضه والتخفيف من حدة العجز إلا أنها غير كافية وغير فعالة ، ذلك كون أن هذه الإجراءات الترشيدية هي ناجحة فقط على المدى القصير، كما أن زيادة الضرائب لا تحظى بالقبول الشعبي وتؤدي إلى حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن سياسة التقشف إستهذفت فقط على الطبقات الفقيرة والمتوسطة لتعويض تراجع الجباية البترولية ومن جهة أخرى عدم تفعيل الضريبة على الثروة، بالإضافة أيضا إلى أن الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات وليس عند وقوع الأزمات الاقتصادية فقط، فالحكومة الجزائرية أنفقت بسخاء حوالي 800 مليار دولار من 1999 إلى الآن.

3- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات الجزائري من صنف الصناديق الممولة من الفوائض المتأتية من صادرات المواد الأولية وبالتحديد عوائد الصادرات النفطية وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على مختلف التوازنات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري خاصة في أوقات الأزمات المالية وتبين لنا بأن الصندوق يعد من أهم آليات الإدخار في الجزائر التي سمحت بامتصاص فائض الجباية البترولية وتوجيهها إلى تمويل عجز الموازنة العامة، من خلال ما تم تحويله من موارد مالية ناتجة عن الفرق بين أسعار المحروقات في السوق الدولي والسعر المرجعي المقرر في قوانين المالية سنويا، حيث تبين لنا من خلال الدراسات أنه كان بمثابة مصدر أساسي لتمويل هذا العجز حتى أن مساهمته فاقت 73٪ من إجمالي العجز الموازني سنة 2016، وبذلك كان له دور فعال في تثبيت وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة فضلا عن دوره في تخفيض حجم المديونية الخارجية إلى مستويات دنيا، حيث انخفضت المديونية الخارجية من 48.92٪ من الناتج المحلي الخام سنة 2000 إلى 2.88٪ من الناتج المحلي الخام سنة 2015.

رغم ذلك إلا أن الصندوق يعاني من عدة نقائص وتطبعه عدة خصائص تضعف من دوره التمويلي للاقتصاد الجزائري والتي ترتبط بمصادر إيراداته وتمويله باعتباره يعتمد على مداخيل الصادرات النفطية وهو ما جعلها تتآكل وتتناقص بسبب التراجع الحاصل لأسعار المحروقات من النصف الثاني لسنة 2014، وتزايد حجم تدخله لتمويل عجز الموازنة العمومية حيث توقع الخبراء والمحللون أن يصبح رصيده صفري نهاية سنة 2018 مما أصبح غير قادر على تمويل العجز.

4-تعتبر آلية التمويل الداخلي من أهم مصادر التمويل التي سعت إليها الجزائر لمعالجة العجز وتمويل الموازنة العامة للدولة حيث تمثلت آلية التمويل الداخلي في تجربة الجزائر في التمويل غير التقليدي التي تتمثل في إصدار النقود وتجربة إطلاق القرض السندي، حيث تم اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر بعد الأزمة البترولية لسنة 2014 في 2017/20/12 حيث جاءت هذه السياسة لمواجهة تداعيات الأزمة البترولية وانخفاض أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر، حيث تم طبع حوالي 3585 مليار دينار إلى غاية 31 مارس 2018 حسب أرقام بنك الجزائر،وهذه السياسة فاشلة وغير مجدية ولا تعتبر حلا للتمويل بالنظر إلى الاقتصاد الجزائري الهش، لان من بين أهم التحديات التي ستواجه الاقتصاد الجزائري من تبني هذه السياسة حسب صندوق النقد الدولي والمحللون والخبراء الاقتصاديون هو الزيادة في المعروض النقدي والذي سيصاحبه تضخم مفرط وبطالة كبيرة، بالإضافة إلى طبيعة البنية الاقتصادية للدولة الجزائرية لان كامل المال لم يوجه إلى الاستثمارات والقطاعات المنتجة، وإنما وجه لتغطية العجز فقط، كما يؤدي أيضا إلى انهيار قيمة العملة والقدرة الشرائية أيضا، أما تجربة القرض السندي فتم إطلاقها في أفريل 2016 بنسبة فائدة 5٪ لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية، رغم أن القرض السندي هو الوسيلة التي بقيت أمام الحكومة لتحقيق الالتزامات الخاصة بالميزانية وتفادي اللجوء المستعجل للمديونية الخارجية، إلا أن هذه السياسة فشلت نتيجة انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة خاصة أنها صرحت بأن هذا القرض السندي موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية لكن دون تحديدها بدقة وجهة هذه القروض

ومصيرها، بالإضافة إلى ما يمكن ملاحظته على الرغم من سعي الحكومة الجزائرية خلق موارد بديلة عن النفط إلا أن القرض السندي يتضمن نسبة فائدة محرمة ومن شأنها أن تؤدي إلى تدمير الاقتصاد الجزائري، كما أن معدل التضخم المعلن عنه يبلغ 4.5%، بينما سعر الفائدة يقدر ب5% والسؤال المطروح هنا من سيقبل باستثمار يعود عليه بنسبة 0.5% لذلك يتوقع أن يكون مصير هذه القروض الفشل.

3- التوصيات:

أ- بناء على الاستنتاجات السابقة نوصي بضرورة تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف) بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب إلى المتوسط بما يحفز على تهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات البعيدة المدى ذات القيم المضافة العالية لإنتاج وتوطينها ورفع الكفاءة الإنتاجية؛

ب- الضرورة الملحة على تنويع الاقتصاد الوطني في إطار النموذج الاقتصادي الجديد، وذلك بالاهتمام بالقطاع الصناعي والفلاحي والسياحي ورفع نسبة مساهمتهم في تركيبة الناتج الوطني، (حاليا القطاع الفلاحي يساهم بحوالي 9٪، والقطاع الصناعي يساهم بحوالي 5٪، في حين يساهم قطاع المحروقات بحوالي 30٪ في تركيبته)؛

ج- العمل على مواصلة سياسة ترشيد النفقات العمومية وتشجيع القطاع الخاص على ترسيخ مكانته في النشاط الاقتصادي، والعمل على الانتقال من سياسة الميزانية إلى سياسة السوق، وزيادة الاعتماد على التمويل عن طريق البورصة سواء بطرح السندات الحكومية أو بخوصصة الشركات العمومية، مع ضرورة إدخال المنتجات المالية الإسلامية في تمويل الميزانية، والإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني وفق مخرجات النموذج الاقتصادي الجديد، وإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بتعزيز كفاءة النظام الضريبي، ودعم التنافسية للتقدم في عملية التوسيع في المدى البعيد بالإضافة إلى أهم الاقتراحات التالية:

د- إحكام الرقابة على الإنفاق العام من أجل درء شتى أشكال الإسراف في المال العام؛

هـ- إصلاح سياسة الدعم وكذا حوكمة إدارة الاستثمارات؛

و- العمل على تعبئة الإيرادات العامة خارج المحروقات؛

ز- التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة، لتخفيف الضغط على قطاع المحروقات؛

ح- عدم اللجوء إلى الإيرادات التي تؤثر بالسلب مثل القروض العامة والإصدار النقدي وجعلها آخر ملجأ من أجل عدم حل أزمة بأزمة أكثر منها؛

ضرورة الآخر بعين الاعتبار الشروط الدنيا لنجاح عملية التمويل غير التقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي.

ط- فتح المجال للتمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي وخاصة الصكوك الإسلامية لما لها من دور في تعبئة الإدخارات؛

ي- ضرورة السعي الجاد إلى ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بطريقة تكفل تحقيق الأهداف الأولية للمجتمع مع إعادة صياغة هذه الأخيرة بما يلائم ظروف الجزائر وأوضاعها؛

ك- الاهتمام بمجال الرقابة فيما يخص تنفيذ الموازنة العامة وخاصة في جانب نفقات التجهيز مع التركيز على احترام الآجال المحددة للالتزام بالتنفيذ وكذا موافقته لما تم الاتفاق عليه مسبقا؛

ل- ضرورة التحكم في ميزانية التسيير من خلال حوكمة بنودها والعمل على تمويلها بالاعتماد على الجباية العادية لضمان التوازن المالي للدولة على المدى القصير، والتوازن الاقتصادي على المدى الطويل؛

م - ضرورة التحكم في النفقات التحويلية والإعانات باعتبارها من أسباب تنامي النفقات العمومية في الجزائر؛

ن- يجب إعادة توجيه الإنفاق العام فيما يخص سياسة الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر باستغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية؛ س- ضرورة الحد من الاعتماد على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية؛

ع- زيادة الإيرادات غير النفطية بشكل عاجل ويمكن أن يتضمن ذلك توسيع القواعد الضريبية الزيادة التصاعدية لضرائب الدخل، والتوسع في استخدام ضريبة القيمة المضافة، ورفع ضرائب الممتلكات، أي تفعيل ضريبة الثروة؛

ف- تعد الطاقات المتجددة في الجزائر من بين أهم الموارد النقية والبديلة عن المحروقات إذ تعتبر الطاقة الشمسية أهم المصادر المعول عليها في توفير مداخيل هامة للبلد؛

ص- العمل على تحويل كافة التعاملات من الورقية إلى الإلكترونية لتقليل من الإنفاق في القطاع الحكومي.

4- آفاق الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع دراسة تحليلية للسياسة الإنفاقية في ظل العجز الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) بحيث حاولت هذه الدراسة إظهار قدرة النفقات العامة على إحداث التغيير في رصيد الموازنة وتحقيق التوازن إذا ما تم التحكم فيها واستخدامها بعقلانية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع فإنه بحاجة إلى دراسات أخرى ومن بين الإشكاليات المقترحة للدراسة ما يلي:

أ- واقع وآفاق التمويل بالصيرفة الإسلامية؛

ب- حوكمة الميزانية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛

ج- تفعيل آليات الاقتصاد المنتج عوض الاقتصاد الريعي؛

د- أثر الاستثمار في القطاع الفلاحي كبديل للقطاع النفطي؛

هـ- الجزائر ما بعد البترول: كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية فيس ظل سياسة تقليص النفقات؛

و- أثر الاستثمار في البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي؛

ز- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش خلال الفترة 2001-2019.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة نشر.

2- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

3- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، طبع 2015.

4- جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.

5- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1998.

6- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.

7- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثامنة، 2006.

8- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

9- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الأردن، 2011.

10- سليمان أحمد اللوزي، علي خليل، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر.

11- سوزي عدلي ناشد، (النفقات العامة –الإرادات العامة- الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

12- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

13-عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، مصر.

14- عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، زكريا غنيم الإبراهيمية، الإسكندرية،(د.ط)، 2004-2005.

15-- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2001.

16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

17- علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

18- فتحي أحمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

19- فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

20- فوزي عطوي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2003.

21- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام للمالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

22- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 10-2015.

23- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2010/10.

24- محمد جمال ذبيات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

25- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008.

26- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة، الطبعة الثانية 2009.

27- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

28- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.

29- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،2006.

30- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

31- مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2000.

32- هدى العزاوي، اقتصاد الاقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

33- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي نظام المالي المعاصر، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، الإسكندرية، مصر، (د.ط).

ب-المقالات والمجلات:

34- إسماعيل سبتي ، إيمان ابن السراج ، أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التوزيع الاقتصادية في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، عدد02، جامعة مسيلة، سبتمبر 2017.

35- أم كلثوم بن موسى ، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من 1980 -2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4.

36- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة، «صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جوان 2015.

37- حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهايني، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة -دراسة ميدانية للموازنة العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2007.

38- حكيمة حليمي، نوال باهي، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة(2001-2017) مجلة البحوث المتقدمة، العدد4، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الجزائر، جوان2018.

39- حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقروض..هل الأمر يتعلق بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، جوان، 2018.

40- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 1 جوان 2016.

41- زهير بن دعاس، نريمان رقوب، «تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط»، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10 العد3، سبتمبر 2018.

42- سليم مجلخ، كمال جمانة، " تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة 2013-2017"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد الأربعون، كانون الأول 2016

43- سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقاتها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والصرفية، السنة (26)، المجلد (26)، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2018.

44- سمية هزيل، حسين بن الطهر، تفعيل دور سياسة ترشيد وعقلنة الإنفاق العام كآلية لإدارة الأزمات المالية، الصدمة البترولية أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد5، العدد2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2018.

45- صابر علي، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات والأهداف المحلية الجزائرية الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر03، 2013.

46- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 11ديسمبر2016.

47- عباس فرحات، وسيلة سعود، «حوكمة الصناديق السياسية، دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر»، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد04، ديسمبر 2015.

48- عبد القادر مطاوي ، فتيحة راشدي ، سياسة التسيير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات، تجربة كل من اليابان والو.م.أ، مجلة رؤى اقتصادية، العدد11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ديسمبر 2016.

49- عبد الله مسيود، عبد الرحمان قروي، "مستقبل الصناديق السيادية في ظل الأزمات النفطية –صندوق ضبط الموارد نموذجا–"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العد 07، 2018.

50- عصام إسماعيل، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد40، العدد4، 2018، اللاذقية، سورية.

51- علي توبين، عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد13، 2015.

52- علي قرود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي- حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، سبتمبر2018، تيسمسيلت، الجزائر.

53- العارم عيساني: «دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015»، مجلة متاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018.

54- عيساني العرم ثابت ناصر، «أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)»، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد1، مارس 2019.

55- فاطمة الزهراء عيدودي"،الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الانفاق العام في الجزائر للمحلية الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية"، العدد 7، 2016.

56- فريد بن عبيد، إنصاف قسوري، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصر، العدد4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

57- لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2013.

58- لخضر بن عطا الله، «السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي»، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الخامس.

59- محمد سعودي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

60- نبيل بوفليح، «صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، الشلف.

61- نبيل بوفليح "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

62- نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، التيسير الكمي لمواجهة الأزمات المالية -دراسة التجربة الأمريكية والأوروبية- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019.

63- نسرين كزيز، حميدة مختار، آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35-(01)، الجلفة.

64- نسرين كزيز، كزيز حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2018.

65- نور الدين عبد القادر، بلحاج فراجي، «تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017»، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد 5، العدد01، مارس2018.

66- الهاشمي بوجعدار، «أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها وآثارها»، العدد12، 1999.

67- هناء بن عزة،" أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد الرابع، العدد01، جوان 2017.

68- وليد العشي ، أحمد صديقي ، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، العدد06، الجزائر، جوان 2018.

69- يسرى مهدي السامراني، شيماء فاضل محمد، الأهمية النسبية لمصادر تمويل موازنة العراق الاتحادية وعلاقتها بالعجز الموازنة العامة للمدة (2003-2013)، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، العدد21، 2016، بغداد.

70- يمينة كواحلة، «تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة البليدة2، المجلد 18، العدد1.

ج-المذكرات والأطروحات:

71- إبتهال حامد عبد الحي جابر، تقييم عجز الموازنة العامة في السودان، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، 2016.

72- داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011-2012.

73- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان،2010-2011.

74- صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.

75- عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996 -2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

76- عبد الحميد مرغيت، أساسيات المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، الجزائر، ديسمبر 2015.

77- عبد الجليل تسليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

78- عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

79- عبد الهادي حاج قويدر، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1985-2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

80- فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2003-2004.

81- كمدي بابوش،المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010 ،ص 76.

82- محمد سعودي، أثر برنامج النمو والتنمية المحلية في الجزائر -دراسة حالة ولاية المدية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف،2007.

83- محمد كمال حسين رجب،أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، 2011.

84- نبيل بوفليح، أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007.

85- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، جامعة تيارت، الجزائر، 2012.

86- إيمان بوعكاز: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصاد، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه 2015/10/29.

87- حميد أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.

88- ياسين سالمي ، المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة إصلاح وترشيد عمليات الإنفاق الحكومي، طالب دكتوراه، جامعة الجزائر3.

89- شعبان فرج: الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2010-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

90- صبرينة كردودي ، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

91- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

92- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، الجزائر، 2005-2006.

93- فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، الجزائر، 2017-2018.

94- فريد عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية، دراسة اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات 1970-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012-2013.

95- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر، تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 .

96- محمد بن البارا، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2016-2017.

97- مكي عمارية، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال فترة 1986-2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم 2017-2018.

98-عبير بوضياف، سوق الأوراق المالية في الجزائر، شهادة الدراسات العليا المتخصصة ، قسم الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.

د-الملتقيات:

99- عياش بلعاطل ، سميحة نوي ، آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، تطبيق 12/11/1 مارس 2013.

100- كمال سي محمد، التمويل غير التقليدي وأثره على الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة إلى اليوم الدراسي حول فعالية السياسة النقدية في الجزائر، جامعة تلمسان، 2018/04/26.

101- نبيل بوفليح، عبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة لاستخداماته للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 08/07 أفريل 2008.

102- نبيل بوفليح، محمد طرشي، مداخلة بعنوان: صندوق الاستثمار الجزائري البذيل المستقبلي لصندوق ضبط الموارد، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث، حول موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام العالمي ودوره في تحقيق الاستقرار، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، يومي 29 و30 أفريل 2015.

هـ-القوانين والمراسيم:

103- الجريدة الرسمية الصادرة 2016/05/04 العدد27.

104- القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 1984/07/07، الجريدة الرسمية رقم 28.

105- القانون (21/90)، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المؤرخ في 1990/08/15، الجريدة الرسمية رقم 35.

106- القانون 17/84 المادة 11.

107- القانون 17/84 المادة35 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

108- المديرية العامة للضرائب، مديرية التشريع والتنظيم الجبائيين بلاغ. الجمهور حول أهم الإجراءات الجبائية لقانون المالية 2017، الجزائر، 2017.

و-التقارير:

109- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2008، على الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

110- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2010، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع: 2019/05/26

111- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، الموقع الإلكتروني الإلكتروني، http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

112- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2014، الموقع الإلكتروني http://www.amf.org.ae، تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

113- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2015، الموقع http://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع 2019/05/26.

114- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي 2016، الموقع الإلكتروني، http://www.amf.org.ae، تاريخ الاطلاع 2019/05/26.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

115-Leopold von Thadden, "Active Monetary policy, passive Fiscal policy and the value of public Debt: Some Fuether Montarist Arithmetic", Economic Research Centre of the Deutsche Bunde sbank, Discussion paper 12/03, june2003.

116-William A, Mcachern, Economics, College division, South-Western Publishing, cincinnati Ohio, 1994.

المواقع والمنتديات:

117- article/detailhttp///WWW.elbilad.net/ ?id=54369

118- http : // iefpedia.com/arab/wp

119- .http://www.france24.com/ar/2016114

120- www.edu-dz.com

121- https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.wk/amp//economy/

122- http://www.moompost.com/contect/13094

124- http://hmsalgeria.met/ar/TBz6v،

125- almorja.com/reading.php?idn:98742

126- .http//:www.ualgeria.com/forumtt/39815/

127- منتدى رؤساء المؤسسات 2016/07/17.

128- منتدى رؤساء المؤسسات، معارض للصحافة، خبير اقتصادي: إجراءات الحكومة بداية الطريق نحو الإفلاس والانهيار الاقتصادي (TSA عربي)، الجزائر، سبتمبر 2017.

129- .www.aaleq.com/2016/12/23/article1112html

130- .http://hmsalgeria.net/ar/editor

131- http://www.dcss-cener.arg/business- economy-report/ arc.php rw=417

132- https:// arabi cpost.met/

133- m-panet.co.il/article/2189460
134- http://www.eco-algeria.com
135- http: //www.ualgeria.com/forumtt/39815/
136- http: //memoi reconomique. blogspot.com

الملاحق

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	866.120.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	59.300.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	853.330.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	510.720.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	3.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	485.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.267.450.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	21.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	64.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**85.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	288.000.000
المجموع الفرعي (3)	**288.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.640.450.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.577.730.000
المجموع العام للإيرادات	**4.218.180.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	61.500	3.050.000
الفلاحة والري.....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين.....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن.....	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	903.000.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	49.400.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	649.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	324.200.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	228.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.831.400.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	20.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.700.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**82.700.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	290.000.000
المجموع الفرعي (3)	**290.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.204.100.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.615.900.000
المجموع العام للإيرادات	**3.820.000.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.789.854.270**	**2.144.353.481**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**676.063.100**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.849.854.270**	**2.820.416.581**

الملاحق
الجدول (أ)
الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	677.730.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	43.770.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	639.670.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)....	330.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	2.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	232.580.000
المجموع الفرعي (1)	**1.595.750.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	54.300.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**73.300.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	225.000.000
المجموع الفرعي (3)	**225.000.000**
مجموع الموارد العادية	**1.894.050.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.561.600.000
المجموع العام للإيرادات	**3.455.650.000**

الملاحق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2011

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	560.700.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	39.700.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	562.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	263.100.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	160.400.000
المجموع الفرعي (1)	**1.324.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	19.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**38.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	157.500.000
المجموع الفرعي (3)	**157.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.520.000.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.472.400.000
المجموع العام للإيرادات	**2.992.400.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2010 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الفلاحة والري.....	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين.....	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن.....	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3 146 952 000**	**2.503.423.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال	**185.000.000**	**519.438.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.331.952.000**	**3.022.861.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.940.506.936**	**2.175.012.423**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**330.000.000**	**1.868.303.602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.270.506.936**	**4.043.316.025**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	1.297.668.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	114.981.000
003 – 201 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.047.601.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	(556.221.000)
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	9.563.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	345.570.000
المجموع الفرعي (1)	**2.845.374.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل أملاك الدولة.....	25.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	75.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	20.000
المجموع الفرعي (2)	**100.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	490.000.000
المجموع الفرعي (3)	**490.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.435.394.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	2.200.120.000
المجموع العام للإيرادات	**5.635.514.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الفلاحة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

الملاحق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2010

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	367.800.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	32.700.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	496.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	259.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	170.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.068.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	16.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	28.700.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**44.700.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	132.500.000
المجموع الفرعي (3)	**132.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.245.700.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.835.800.000
المجموع العام للإيرادات	**3.081.500.000**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1.1 - الإيرادات الجبائية :	
201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....	1.391.701.000
201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....	136.805.000
201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.097.116.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة).....	(500.220.000)
201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000
201 - 005 - حواصل الجمارك.....	397.405.000
المجموع الفرعي (1)	**3.033.027.000**
1 - 2 - الإيرادات العادية	
201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	27.000.000
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....	78.000.000
201 - 008 - الإيرادات النظامية.....	20.000
المجموع الفرعي (2)	**105.020.000**
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	800.000.000
المجموع الفرعي (3)	**800.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.938.047.000**
2 - الجباية البترولية	
201 - 011 - الجباية البترولية.....	2.776.218.000
المجموع العام للإيرادات	**6.714.265.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	–	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**464.600.000**	**1.083.691.200**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	947.950.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	76.500.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	920.260.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	556.600.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	4.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	517.000.000
المجموع الفرعي (1)	**2.465.710.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	22.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**84.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	412.000.000
المجموع الفرعي (3)	**412.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.961.710.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.722.940.000
المجموع العام للإيرادات	**4.684.650.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	1.058.220.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	89.730.000
003 – 201 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.014.380.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....	(593.790.000)
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	5.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	**2.722.680.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل أملاك الدولة.....	33.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**95.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	247.200.000
المجموع الفرعي (3)	**247.200.000**
مجموع الموارد العادية	**3.064.880.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	**4.747.430.000**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

بتطور النشاط الاقتصادي تطور دور الدولة وازدادت مهامها وتدخلها في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى ظهور مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك بتزايد حجم الإنفاق العام من جهة أخرى. وتعتبر السياسة الإنفاقية أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للنهوض باقتصادها ومعالجة مختلف مشاكلها الاقتصادية ذلك أن الإنفاق العام هو مكون أساسي من مكونات الموازنة العامة وهذه الأخيرة تعتبر المرآة العاكسة للوذعية المالية للدولة وكذلك الوضع الاقتصادي لها. ولقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بالسياسة الإنفاقية في ظل العجز الهيكلي خلال الفترة (2010–2019) حيث تبين لنا أن الإنفاق العام في الجزائر في تزايد مستمر وهو ما يؤثر سلبا على رصيد الموازنة العامة. مما يجعلها تعاني من عجز مستمر في موازنتها وهو ما يعرف بالعجز الهيكلي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . وقد عانت الجزائر بعد تراجع أسعار البترول من عجز هيكلي بدلت في سبيل الحد منه العديد من السياسات التي لم تؤدي إلى نتائج مرضية، ويرجع ذلك إلى الخلل الهيكلي في نظام العرض الكلي الذي يتميز بعدم المرونة والتبعية للبترول.

الكلمات المفتاحية: النفقات الحكومية ، العجز الموازني، العجز الهيكلي، الموازنة العامة، ترشيد الإنفاق العام.

Resumé

Le développement de l'activité économique et le développement du rôle de l'État ont accru son implication dans la vie économique, ce qui a conduit à l’apparition du problème du déficit budgétaire comme conséquence de l'augmentation du volume des dépenses publiques. La politique de dépense est l’un des outils les plus importants de la politique budgétaire qui est souvent adoptée pour palier à ce problème. La dépense publique est un élément fondamental du budget public, qui est le reflet du gisement financier de l’État et de sa situation économique. Cette étude a tenté de donner une résolution des problèmes liés à la politique de dépenses en Algérie compte tenu du déficit structurel de la période 2010-2019 et a révélé que les dépenses publiques en Algérie étaient en augmentation, ce qui affectait négativement le solde budgétaire. Ce qui la fait souffrir d’un déficit constant dans son budget, appeller déficit structurel, L’etude actuelle a aboutit à des résultats importants, parmi les quels : La politique de consensus est l’un des outils de la politique budgétaire Pour atteindre les objectifs de la politique économique, L'Algérie a souffert de la baisse des prix du pétrole d'un déficit structurel qui a été offensé par de nombreuses politiques qui n'ont pas donné de résultats satisfaisants en raison du déséquilibre structurel du système d'approvisionnement global, caractérisé par une rigidité et une dépendance au pétrole.

Mots-clés: dépenses publiques, déficit budgétaire, déficit structurel, budget public, rationalisation des dépenses publiques